

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/10
28 February 2005

ARABIC
Original: ENGLISH and SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والستون
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة

تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا*

* تُعمم مرفقات هذا التقرير باللغات التي قُدمت بها فقط.

موجز

هذا التقرير الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا يغطي سنة ٢٠٠٤ ويقدم استجابة لطلب لجنة حقوق الإنسان في دورتها الستين. ويتضمن التقرير خمسة فصول يرد أدناه موجز لها. كما يتضمن أربعة مرفقات عن المواضيع التالية: أنشطة مكتب المفوضية السامية في كولومبيا؛ وحالات تبين انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي؛ وحالة المجموعات المستضعفة بصفة خاصة؛ ومذكرة عن الإحصاءات.

السياق الوطني وتطور النزاع المسلح الداخلي

تركّز اهتمام الجمهور بالدرجة الأولى خلال عام ٢٠٠٤ على إعادة انتخاب رئيس الدولة، وعلى المفاوضات مع المجموعات شبه العسكرية، وعلى محاولات للتوصل إلى اتفاق بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي بشأن تبادل الأسرى. كما تم بصورة علنية مناقشة عملية إصلاح النظام القضائي والمبادرات المتعلقة بمجدول الأعمال الاجتماعي. وفي أوائل عام ٢٠٠٤، عقدت الحكومة اتفاقاً مع منظمة الدول الأمريكية بشأن افتتاح بعثة لدعم عملية السلام في كولومبيا. وأولت الحكومة الأولوية إلى عملية تسريح أفراد المجموعات المسلحة غير الشرعية، وإلى إجراء مفاوضات مع المجموعات شبه العسكرية التابعة للقوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس، على الرغم من استمرار غياب الإطار القانوني المناسب لضمان حق الضحايا في الاطلاع على الحقيقة وتحقيق العدل وجبر الضرر وفقاً للمعايير الدولية. وفي أواخر عام ٢٠٠٤، شُرع في تسريح قرابة ٣٠٠٠ فرد من القوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس. ولم يحدث أي تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالمفاوضات السلمية بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني على التوالي. واستمر الأمين العام للأمم المتحدة في تقديم مساعيه الحميدة. كما قدمت بلدان أخرى خدماتها.

وكان من الواضح أن المجموعات شبه العسكرية، رغم إعلانها عن وقف العمليات العدائية، ورغم اختفاء قائدها التقليدي، كارلوس كاستانيو، استمرت في التوسع في تدعيم مركزها، بما في ذلك سيطرتها على المجتمع والمؤسسات على المستويين المحلي والإقليمي، وكذلك في إقامة علاقات وثيقة مع تجار المخدرات.

وتتميز تطور النزاع المسلح الداخلي بتوطيد وجود قوات الأمن في مراكز البلديات وانسحاب القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني. وفي بداية نيسان/أبريل ٢٠٠٤، شُرع في تنفيذ ما يُسمى بخطة باتريوتا (Plan Patriota) في جنوب البلاد، وهي أكبر عملية عسكرية شهدتها تاريخ كولومبيا الحديث. وتمثلت أهم أهدافها المعلنة في توجيه ضربة للحرس الخلفي التابع للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي والقبض على أهم قادتها. وقامت قوات الأمن بتوجيه ضربات للمجموعات شبه العسكرية ولكن على نطاق أصغر بالمقارنة مع الضربات التي وجهتها للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي. وخلال عام ٢٠٠٤، شنت استمرت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني سلسلة من الهجمات ضد السكان المدنيين، بما في ذلك قيام القوات المسلحة الثورية بعدة مذابح وعمليات اختطاف للمدنيين. ونفذت هاتان الحركتان عمليات مشتركة في بعض

الأحيان. وأدلى مسؤولون رفيعو المستوى في الحكومة بيانات متكررة أنكروا فيها وجود نزاع مسلح داخلي وأكدوا أنه يوجد تهديد إرهابي ضد المجتمع الكولومبي، لا أكثر. واستمرت الحكومة ومكتب النائب العام في اللجوء إلى إجراءات تفتيش واعتقال واسعة النطاق ومنتظمة دون أن يكون لديهما ما يكفي من الأدلة، مستنديين في ذلك إلى تقارير يُقدمها أشخاص تم تسريحهم، وأعضاء كانوا في السابق ينتمون لمجموعات مسلحة غير شرعية تم إعادة إدماجها في المجتمع، وإلى ملفات الاستخبارات العسكرية.

واستمرت مؤشرات العنف الهامة، من قبيل حالات القتل بوجه عام والمذابح وعمليات الاختطاف، في الانخفاض على المستوى الوطني في عام ٢٠٠٤ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، ظلت الأرقام عالية. وفيما يتعلق بالسكان الذين تم تشريدتهم بسبب العنف، لوحظ أنه على الرغم من انخفاض عدد الأشخاص المشردين داخلياً الجدد في عام ٢٠٠٤ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٣، فإن العدد الإجمالي للأشخاص المشردين داخلياً في البلاد قد ازداد في الواقع.

وقد قُدمت مقترحات عديدة تتعلق بتبادل الأسرى لتحرير العدد الكبير من المدنيين والعاملين في قطاعي الجيش والشرطة الذين تم اختطافهم والذين تحتجزهم القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي. ولم يؤد أي اقتراح من هذه الاقتراحات إلى إحراز نتائج ملموسة.

السياسات العامة وتنفيذ التوصيات

لوحظ تحقيق إنجازات وتقدم في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومع ذلك، هناك أيضاً صعوبات ومتناقضات. فقد أبدت مختلف أجهزة الدولة اهتماماً أكبر بتوصيات المفوضة السامية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع عام ٢٠٠٣. وقد ازداد الانفتاح وتكثف الحوار بين الحكومة وممثلي المجتمع المدني والمجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، كانت عملية التنفيذ أقل اتساقاً مما هو مستصوب أو لازم، بسبب خطورة المشاكل والدرجة المحدودة لتنفيذ التوصيات، إذا ما أخذ في الاعتبار أن التوصيات التي قُدمت في عام ٢٠٠٤ تشبه التوصيات التي قُدمت في عام ٢٠٠٣ وفي السنوات السابقة. وكانت الصورة الإجمالية المتعلقة بتنفيذ الحكومة للتوصيات، في نهاية عام ٢٠٠٤، صورة متباينة ومتنوعة للغاية. وأثر ذلك أيضاً على حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. واستمرت المجموعات المسلحة غير الشرعية في عدم الوفاء بالتزاماتها الإنسانية وفي تجاهل توصيات المفوضة السامية.

ولوحظ في تنفيذ السياسة الأمنية للحكومة وجود أوجه تفاوت بين الأهداف والوسائل المستخدمة والآثار التي تلحق ببعض قطاعات السكان المدنيين. وقد تم إحراز تقدم في مجالي الوقاية والحماية، بما في ذلك تعزيز آلية المدافعين عن حقوق المجتمعات المحلية ونظام الإنذار المبكر، وكذلك فيما يتعلق ببرامج وزارة الداخلية الرامية إلى حماية المجموعات المستضعفة. واستمر ضعف الحكومة في الاستجابة للإنذارات، وكذلك في الحد من المخاطر التي تلحق بالمجموعات المستضعفة. واعتمدت الحكومة تدابير إيجابية لتدمير الألغام المخزونة المضادة للأفراد. وكانت القوات المسلحة تقوم، من وقت إلى آخر، بعمليات لا تراعي فيها المبادئ الإنسانية.

وأعلنت المحكمة الدستورية بطلان ما يُسمى بالنظام الأساسي لمكافحة الإرهاب بسبب وجود عيوب إجرائية تتعلق بصياغته. وقد وجهت المفوضة السامية، في وقت سابق، الانتباه إلى أن النظام الأساسي المذكور لا

يتمشى مع المعايير الدولية. وسجلت اللجنة الخاصة المعنية بتقصي انتهاكات حقوق الإنسان وخروق القانون الإنساني الدولي بعض الإجراءات الإيجابية في مكافحة الإفلات من العقاب؛ ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير هامة وإلى إبداء التزام أكبر ودائم الاستمرار في هذا المجال. ولوحظت هشاشة سياسة مكافحة المجموعات شبه العسكرية، ولا سيما فيما يتعلق بمياكلها، بما في ذلك الصلات بين أفراد قوات الأمن وغيرهم من المسؤولين الحكوميين، وتلك المجموعات. وتنضج الحاجة إلى وضع إطار قانوني مناسب فيما يتعلق بالمفاوضات مع القوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس.

ولم تؤد السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها الحكومة إلى إحراز التقدم اللازم للحد من فجوة عدم المساواة، ومواجهة الفقر المدقع، وخفض معدلات الأمية والبطالة وزيادة فرص الوصول إلى الرعاية الصحية والسكن. وقد تم الاضطلاع بأنشطة تتعلق بخطة العمل الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. واستمر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا في تقديم المشورة إلى الحكومة وإلى المجتمع بوجه عام فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات. وتأمل المفوضية السامية في أن يستفاد على نحو أفضل وبصورة أكبر من التعاون والمشورة اللذين يقدمهما المكتب.

حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

استمر تسجيل انتهاكات للحق في الحياة، والسلامة الجسدية، والحرية والأمن، وأصول المحاكمات الواجبة، والحياة الخاصة، وكذلك للحريات الأساسية المتمثلة في حرية التنقل وحرية الإقامة وحرية الرأي والتعبير. ولم يلاحظ إحراز أي تقدم ملحوظ في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد لوحظ انعدام وجود نظام رسمي لجمع الإحصاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وخروق القانون الإنساني الدولي.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان حرجية. فقد ازداد عدد التقارير المقدمة بشأن حالات الإعدام خارج القضاء المنسوبة لأفراد قوات الأمن وغيرهم من المسؤولين الحكوميين. وظل مستوى التعذيب والاختفاء القسري عالياً. واستمر الإبلاغ عن قيام أفراد الجيش ومكتب النائب العام بعمليات اعتقال وتفتيش جماعي دون أساس قانوني صحيح. وفضلاً عن ذلك، كانت هناك حالات تم فيها التلاعب بالأدلة والشهود. وكانت العلاقات المستمرة بين الموظفين الحكوميين والمجموعات المسلحة غير الشرعية، ولا سيما شبه العسكرية، واضحة في سياق مختلف الادعاءات التي نُسبت فيها المسؤولية إلى الدولة من خلال التدخل المباشر أو الإغفال. ولا تزال الحالة الهشة لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قائمة، لا سيما بالنسبة لأضعف المجموعات والمناطق في البلاد، وبوجه خاص فيما يتعلق بالحقوق الخاصة بالعمل والتعليم والرعاية الصحية والسكن، وتوفر هذه الحقوق واستدامتها والتمتع بها.

واستمر الاتجاه التنازلي لمختلف مؤشرات خروق القانون الإنساني الدولي، لا سيما تعدد حالات القتل واختطاف الرهائن، على الرغم من أن عدد هذه الخروق لا يزال كبيراً. فلم تحترم المجموعات شبه العسكرية اتفاق وقف العمليات العدائية. واستمرت المجموعات المسلحة غير الشرعية، ولا سيما القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي والقوات شبه العسكرية، في ارتكاب انتهاكات خطيرة ومتعددة من قبيل شن الاعتداءات على السكان المدنيين،

والمجموعات العشوائية، وعمليات القتل، والمذابح، وأخذ الرهائن، وأعمال الإرهاب، و التشريد القسري، واستخدام الألغام المضادة للأفراد، وتجنيد الأحداث، والرق، والاعتداءات على السلامة الشخصية للنساء والفتيات وكرامتهن في سياق أفعال العنف الجنسي. وهناك مزاعم بارتكاب انتهاكات تُعزى إلى أفراد قوات الأمن، ولا سيما الجيش، من قبيل عمليات القتل، والمجموعات العشوائية، والتشريد القسري، والاعتداء على السلامة الشخصية للمرأة وكرامتها.

حالة المجموعات المستضعفة بصفة خاصة

أدت البيانات العامة التي أدلى بها موظفون حكوميون رفيعو المستوى شككوا أحياناً في شرعية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمتهم إلى إضعاف التدابير الإيجابية المختلفة المتخذة في مجال الحماية والوقاية. واستمرت مجموعات المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك أعضاء نقابات العمال والمنظمات النسوية وغيرهم من قادة المجتمع، في التعرض للخطر بسبب تهديدات وأفعال المجموعات المسلحة غير الشرعية، لا سيما المجموعات شبه العسكرية. واستمر انخفاض عدد الأشخاص المشردين حديثاً، ولكن ازداد، في الوقت نفسه، العدد الإجمالي للأشخاص المشردين داخلياً. واستمرت مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين الأفريقيين الأصل في التعرض لتهديدات المجموعات المسلحة غير الشرعية. وتشمل المجموعات المستضعفة الأخرى المرأة والطفل والصحفيين وأصحاب الرأي، والموظفين الحكوميين، مثل الموظفين القضائيين ورؤساء البلديات ورؤساء البلديات السابقين وأعضاء المجالس البلدية، إلى جانب أفراد الاتحاد الوطني (Unión Patriótica) والحزب الشيوعي والأشخاص الذين يُعانون من التمييز بسبب توجهاتهم الجنسية، مثل اللواتيين والسحاقيات والأشخاص الذين يغيرون جنسهم.

التوصيات

تقدم المفوضة السامية ٢٧ توصية ملموسة وذات أولوية توجهها إلى السلطات الوطنية لفروع الحكومة الثلاثة وإلى هيئات الرصد المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والقطاعات التي تمثل المجتمع المدني، والمجتمع الدولي، والمجموعات المسلحة غير الشرعية. وهذه التوصيات هي استنتاجات عملية تتطلع إلى المستقبل تم التوصل إليها بالاستناد إلى الملاحظة المنهجية والتحليلية وإلى الحوار مع سلطات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

وتعتقد المفوضة السامية اعتقاداً راسخاً بأن حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ستتحسن بصورة ملموسة إذا ما تم تنفيذ التوصيات كجزء من عملية متسقة وشاملة في عام ٢٠٠٥. وكما جرى في السنتين الماضيتين، وبغية التأكيد على أن التنفيذ يعني ضمناً عملية تتطلب اتساقاً على مدى الزمن وتشمل جميع المواضيع، تم تجميع التوصيات تحت العناوين الستة التالية: الوقاية والحماية؛ النزاع المسلح الداخلي؛ سيادة القانون والإفلات من العقاب؛ السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ ترويج ثقافة تقوم على حقوق الإنسان؛ خدمات المشورة والتعاون التقني التي يقدمها مكتب المفوضية في كولومبيا.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٨	٢-١ مقدمة
٨	٢١-٣ أولاً - السياق الوطني وتطور النزاع المسلح الداخلي
١٣	٧٢-٢٢ ثانياً - السياسات العامة وتنفيذ التوصيات
١٤	٤١-٢٨ ألف - الوقاية والحماية
١٧	٤٧-٤٢ باء - النزاع المسلح الداخلي
١٨	٦٣-٤٨ جيم - سيادة القانون والإفلات من العقاب
٢١	٦٩-٦٤ دال - السياسات الاقتصادية والاجتماعية
٢٢	٧١-٧٠ هاء - ترويج ثقافة تقوم على حقوق الإنسان
	 واو - خدمات المشورة والتعاون التقني التي يقدمها مكتب المفوضية في كولومبيا
٢٢	٧٢ ثالثاً - حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي
٢٣	١١٨-٧٣ ألف - تعاريف أساسية وملاحظات على الإحصاءات
٢٣	٨١-٧٣ باء - حالة حقوق الإنسان
٢٤	١٠٣-٨٢ جيم - الحالة العامة للقانون الإنساني الدولي
٢٨	١٠٧-١٠٤ دال - جماعات المفاورين
٢٩	١١١-١٠٨ هاء - التنظيمات شبه العسكرية
٣١	١١٦-١١٢ واو - قوات الأمن
٣٢	١٢٧-١١٩ رابعاً - حالة المجموعات الضعيفة بصفة خاصة
٣٤	١٥٧-١٢٨ خامساً - التوصيات
٣٤	١٣٦-١٣١ ألف - الوقاية والحماية
٣٥	١٤٢-١٣٧ باء - النزاع المسلح الداخلي
٣٦	١٥٠-١٤٣ جيم - سيادة القانون والإفلات من العقاب
٣٧	١٥١ دال - السياسات الاقتصادية والاجتماعية

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

خامساً - التوصيات (تابع)

٣٨	١٥٤-١٥٢ ترويج ثقافة حقوق الإنسان
٣٨	١٥٧-١٥٥ واو - خدمات المشورة والتعاون التقني التي يقدمها مكتب المفوضية في كولومبيا

المرفقات

٤٢ Activities of the office in Colombia of the United Nations High Commissioner for Human Rights	أولاً -
٤٩ Representative cases of violations of human rights and breaches of international humanitarian law	ثانياً -
٥٩ Situation of especially vulnerable groups	ثالثاً -
٦٥ Note on statistics	رابعاً -

مقدمة

١ - تتابع لجنة حقوق الإنسان بقلق، منذ عدد من السنوات، حالة حقوق الإنسان في كولومبيا، كما تجلّى ذلك في بيانات متتالية أدلى بها رئيس اللجنة. وفي عام ١٩٩٦، طلبت اللجنة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إنشاء مكتب في كولومبيا، استجابة لدعوة حكومة كولومبيا. وأنشئ مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. بموجب اتفاق بين حكومة كولومبيا والمفوضية. وتقضي أحكام الاتفاق بأن يقوم المكتب بمراقبة حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بغية إسداء المشورة إلى السلطات الكولومبية بشأن صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج وتدابير لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في ظل الأوضاع الراهنة التي تتسم بالعنف والتّراع المسلح الداخلي في البلاد. وينبغي أن يُساعد ذلك المفوضية على تقديم تقارير تحليلية إلى لجنة حقوق الإنسان. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، مُدّد الاتفاق، بناء على مبادرة من الرئيس أوريبي، لمدة أربع سنوات حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٢ - وأكد رئيس لجنة حقوق الإنسان من جديد، في بيان أدلى به في الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان، أن مكتب المفوضية في كولومبيا، "يقوم بدور حيوي في التصدي لما يجري ارتكابه في كولومبيا من انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي" وطلب إلى المفوضية السامية أن تُقدم "تقريراً مفصلاً" يتضمن تحليلاً يجريه مكتب المفوضية بشأن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا. وقد واصل مكتب المفوضية في كولومبيا أداء مهامه المتعلقة بالرصد وتقديم المشورة والتعاون التقني وترويج حقوق الإنسان ونشرها. ويغطي هذا التقرير الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ويتضمن أربعة مرفقات: الأول يتعلق بأنشطة الرصد والخدمات الاستشارية والتعاون التقني والترويج التي يقوم بها مكتب المفوضية في كولومبيا؛ والثاني يتناول انتهاكات حقوق الإنسان وخروق القانون الإنساني الدولي؛ والثالث يتضمن وصفاً لحالة المجموعات المستضعفة بشكل خاص؛ والرابع هو مذكرة عن الإحصاءات.

أولاً - السياق الوطني وتطور التّراع المسلح الداخلي

٣ - تميزت الحياة السياسية في كولومبيا في عام ٢٠٠٤ بتأثرها بثلاث قضايا أساسية، أولها المناقشة العامة بشأن إجراء تغييرات على الدستور تسمح بإعادة انتخاب الرئيس فوراً، والثانية إجراء مفاوضات بين الحكومة والمجموعات شبه العسكرية التي تتكون منها القوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس (AUC)، والثالثة انعدام التقدم الملحوظ في مفاوضات السلام بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي (FARC-EP) وجيش التحرير الوطني (ELN).

٤ - وفيما يتعلق بالقضية الأولى، التي يترتب عليها إمكانية إعادة انتخاب الرئيس بصورة فورية، تم في آذار/مارس تقديم مشروع قانون، بمبادرة من حكومة الرئيس أوريبي لتعديل بعض أحكام الدستور الكولومبي. وحظي مشروع القانون في النهاية بموافقة الكونغرس في كانون الأول/ديسمبر. ولقيت هذه المناقشة الحادة اهتماماً كبيراً من جانب

الرأي العام والكونغرس طوال السنة، واتضح وجود اختلاف في الآراء بشأن إدخال تعديلات دستورية على هيكل السلطة التنفيذية. كما أن المناقشة جعلت مواضيع هامة أخرى تحظى بدرجة أقل من الأولوية.

٥- وثانياً، حدثت مفاوضات بين الحكومة والمجموعات شبه المسلحة التي تتكون منها القوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس. وحدثت هذه المفاوضات في ظل عدم وجود إطار قانوني مقابل لها يكفل حق الضحايا في معرفة الحقيقة وتحقيق العدل وجبر الضرر، ويكفل عدم إفلات مرتكبي الجرائم ضد البشرية وجرائم الحرب من العقاب. وطوال العام، قدم مكتب المفوضية في كولومبيا المشورة إلى الحكومة وأعضاء الكونغرس لوضع إطار قانوني وفقاً للمعايير الدولية.

٦- وفي أوائل ٢٠٠٤، أبرمت الحكومة اتفاقاً مع منظمة الدول الأمريكية لإنشاء بعثة لدعم عملية السلام في كولومبيا (MAPP-OEA)، تسند إليها مهام رئيسية تتمثل في التحقق من إبرام اتفاقات بين الحكومة والمجموعات المسلحة غير الشرعية، بشأن وقف إطلاق النار، وتسريح هذه المجموعات، وإعادة إدماجها في المجتمع، وفقاً "لالتزامات الدول الأعضاء فيها فيما يتعلق بالامتثال الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي"^(١).

٧- واستهدفت المفاوضات مع القوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس تسريح هذه المجموعات شبه العسكرية، على الرغم من أنها واصلت، رغم الطلب العلني الذي وجهته إليها الحكومة، انتهاك اتفاق وقف العمليات العدائية. وكان من الواضح أن هذه المجموعات لم تستجب على النحو المرجو لهذا الشرط الأساسي المطلق الذي وضعه الرئيس أوريبي. ومن غير المعروف ما إذا كان قد تم اتخاذ تدابير ملموسة ضد هذه المجموعات لأنها لم تمتثل لاتفاق وقف العمليات العدائية، وقد كان خرقها لهذا الاتفاق واسع النطاق وخطيراً وفقاً لما أفاد به مكتب أمين المظالم وغيره من المراقبين.

٨- وذكر مكتب أمين المظالم، في تقرير المتابعة الذي أعده، أن القوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس مسؤولة عن ٣٤٢ حالة انتهاك لاتفاق وقف العمليات العدائية. وتشمل هذه الحالات ما يعتقد أنه إعادة إدماج الأشخاص الذين تم تسريحهم في تلك القوات، وارتكاب مذابح، والتسبب في التشريد القسري، والقتل الانتقائي والمنظم، والاحتطاف، والاعتصاب، وحالات الاختفاء، والتهديدات، والتخويف، والنهب. وقد حدثت هذه الأعمال في ١١ مقاطعة واستهدفت السكان المدنيين، كما استهدفت، في كثير من الحالات، مجتمعات السكان الأصليين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ تسريح ٣٠٠٠ عضو من القوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس في مناطق مختلفة في البلاد، رغم استمرار عدم وجود إطار قانوني محدد بصورة صحيحة.

٩- وفي موازاة عملية التفاوض مع القوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس، أصبح توسع المجموعات شبه العسكرية وتوطدها في مختلف مناطق البلاد معروفاً بصورة أكبر لدى الجمهور. فقد وردت تقارير عن قيام هذه المجموعات بأنشطة غير مشروعة تتعلق بالاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة، وكذلك عن سيطرتها على مديري نظام الرعاية (الصحية) القائم على الإعانات، في مختلف المناطق. كما وردت تقارير عن وجود روابط بين قادة المجموعات شبه المسلحة والقطاعات السياسية وأعضاء إدارة الأمن ومكتب النائب العام في مقاطعة نورته دي سانتاندير. وأصبحت مصالح المجموعات غير الشرعية المرتبطة بالاتجار بالمخدرات واضحة بصورة متزايدة وتجلت

بصفة خاصة في نزاعات ومواجهات بين المجموعات شبه العسكرية^(٢). وفي هذا السياق، لا يزال مصير قائد القوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس، الذي اختفى في نيسان/أبريل، مجهولاً حتى الآن.

١٠ - والقضية الثالثة هي عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بمفاوضات السلام بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني، على التوالي. ووفقاً للمعلومات المتوفرة، لم يكن هناك اتصال مباشر بين الحكومة وقيادة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي. وكانت هناك اتصالات بين متحدثين باسم جيش التحرير الوطني وممثلي الحكومة وممثلي حكومة المكسيك، وهو بلد وافق على أن يقوم بعملية تسهيل المفاوضات من خلال إرسال مبعوث خاص. واستمر الأمين العام للأمم المتحدة في تقديم مساعي الحميدة، وقرر أنه ينبغي أن تظل هذه المساعي محدودة، وأن دعم الأمم المتحدة المقدم إلى كولومبيا ينبغي أن يولي الأولوية إلى القضايا الإنسانية والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. كما عرضت بلدان أخرى مساعيها الحميدة. وفي نيسان/أبريل، قام الاتحاد الأوروبي بإدراج جيش التحرير الوطني في قائمة المنظمات الإرهابية، وهي قائمة تضم بالفعل القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي والقوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس.

١١ - وإلى جانب هذه العوامل الثلاثة الجديدة، استمرت الحكومة في تنفيذ سياستها الأمنية. وتضمنت التدابير المتخذة زيادة عدد أفراد الجيش والشرطة. واتخذت تدابير لزيادة فعالية قدرة قوات الأمن فيما يتعلق بعمليات الحشد والاستجابة. وأعلنت المحكمة الدستورية أن التعديل الذي أدخل على الدستور والذي سمح للجيش بإجراء عمليات اعتقال وتفتيش وتنصت، هو تعديل غير دستوري لأنه ينطوي على عيوب إجرائية. ووفقاً للأرقام الحكومية، ازداد عدد الأشخاص في شبكة المخبرين زيادة كبيرة، شأنه شأن عدد الجنود الفلاحين. واستمرت السلطات في القيام بعمليات تفتيش واعتقال واسعة النطاق وعشوائية من دون الاستناد إلى أدلة وافية. وأدلى موظفون حكوميون رفيعو المستوى، في عدة مناسبات، ببيانات عامة وجهوا فيها انتقادات لعمل المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، الوطنية والدولية على السواء، مما لفت الانتباه إلى التوتر القائم بين الحكومة وهذه المنظمات وزاد من حدة هذا التوتر. وفضلاً عن ذلك، اكتشف أن شركة خاصة لها علاقة بـ "شركة كالي للمرافق العامة"، تقوم بعملية مراقبة وجمع معلومات واسعة النطاق (Operación Dragón) (عملية التنين) ضد النقيبين والمدافعين عن حقوق الإنسان والبرلمانيين وأحد حكام المقاطعات. وقد اشترك ضابط عسكري كبير في هذا العمل الاستخباري. ونفذت أعمال معينة في إطار شرطة الأمن على نحو يخالف توصيات سابقة قدمتها المفوضية السامية.

١٢ - وتميز تطور النزاع المسلح الداخلي بتدعم تواجد قوات الأمن في مراكز البلديات وبانسحاب القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني. وتم ابتداءً من نيسان/أبريل ٢٠٠٤ تنفيذ ما يسمى بخطة باتريوتا (Plan Patriota) في جنوب البلاد، وهي أكبر عملية عسكرية يشهدها تاريخ كولومبيا الحديث، ويتمثل هدفها المعلن في توجيه ضربة إلى الحرس الخلفي للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وإلقاء القبض على قيادتها الرئيسية. وأمام ازدياد عدد قوات الأمن في هذه المناطق، انسحبت القوات المسلحة لكولومبيا - الجيش الشعبي إلى مناطق أكثر انعزاًلًا ويصعب بدرجة أكبر الوصول إليها، الأمر الذي أعطى دينامية مختلفة للنزاع المسلح الداخلي. وكشف تنفيذ خطة باتريوتا أنه لا يوجد تنسيق بين قوات الأمن والمؤسسات المدنية الحكومية على المستويين الوطني والمحلي، وأن المناطق الجنوبية تفتقر للكيانات الحكومية المدنية، الأمر الذي يؤثر أيضاً على السكان المدنيين. واستمرت القوات المسلحة في

ممارسة الضغط على جيش التحرير الوطني. كما استمرت المجموعات شبه العسكرية في القيام بعمليات ضد جيش التحرير الوطني. وشنت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني سلسلة من الهجمات ضد السكان المدنيين خلال عام ٢٠٠٤، بما في ذلك قيام القوات المسلحة الثورية بمذابح وعمليات اختطاف مختلفة للمدنيين. وكانت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي تقوم من حين لآخر بأعمال مشتركة مع جيش التحرير الوطني. وشنت قوات الأمن هجمات على المجموعات شبه العسكرية، ولكن على نطاق أقل من الهجمات التي شنتها ضد القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي.

١٣- وأدلى مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى بيانات متكررة أنكروا فيها وجود نزاع مسلح داخلي وأكدوا أنه يوجد تهديد إرهابي ضد المجتمع الكولومبي، لا أكثر. وهذا الوصف الجديد لمشكلة قائمة منذ عقود في البلد قد يثير اللبس والمشاكل في عدد من المجالات، ابتداء من البيانات الإحصائية وانتهاءً بالسياسات العامة، مروراً بالتطبيق الدقيق للقانون الإنساني الدولي. وثمة خطر إضافي آخر هو أن لا تعثر المجموعات المسلحة غير الشرعية بأنها مسؤولة عن الانتهاكات المرتكبة ضد السكان المدنيين، مما يحد من فعالية الحماية التي توفرها هذه الصكوك الدولية للأشخاص الذين لا يشاركون بصورة مباشرة في العمليات العدائية.

١٤- وخلال عام ٢٠٠٤، استمر، على المستوى الوطني، انخفاض بعض المؤشرات الهامة للعنف الذي يشمل عمليات القتل بوجه عام، والمذابح والاختطاف، بالمقارنة مع عام ٢٠٠٣. وبدأت حالات الاختطاف والمذابح في الانخفاض في عام ٢٠٠١. وقد بدأ انخفاض عدد حالات القتل بوجه عام، في عام ٢٠٠٢. ومن المؤمل أن تستمر هذه الاتجاهات الإيجابية، باعتبار أن مؤشرات العنف المشار إليها أعلاه، وإن كانت قد انخفضت، لا تزال عالية جداً. وفيما يتعلق بالسكان الذين تم تشريدتهم بسبب العنف، لوحظ أنه على الرغم من أن عدد الأشخاص الذين شردوا داخلياً في الآونة الأخيرة قد انخفض قليلاً في عام ٢٠٠٤ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٣، فإن العدد الإجمالي للأشخاص المشردين داخلياً في كولومبيا قد ازداد في عام ٢٠٠٤.

١٥- وثمة مواضيع أخرى مدرجة في جدول أعمال الحكومة والدولة وهي إصلاح نظام القضاء، بما في ذلك عمليات الاستعداد لتنفيذ النظام المتعلق بتوجيه التهم، وإصدار بيانات تتعلق بمبادرات تستهدف تقييد الأخذ بالإجراء الحكومي المسمى بـ (*tutela*) (وهو إجراء قانوني للحصول على تعويض فوري لانتهاك حق دستوري) للحد من الرقابة الدستورية على الإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية مع السماح لها في الوقت نفسه بممارسة نفوذ لا مبرر له في مجال تنظيم وتشغيل السلطة القضائية. كما تناولت المناقشات السياسية مواضيع مدرجة في جدول الأعمال الاجتماعي، من قبيل إصلاح نظام الضرائب، والفقر، والصحة العامة، والمساواة في الوصول إلى التعليم والعمالة وحالة النقص في المساكن، وكذلك مسألة تسليم المجرمين. وشرع أيضاً في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن اتفاق التجارة الحرة، الأمر الذي أدى إلى تنظيم مظاهرات ومداول مؤيدة ومناهضة له على السواء.

١٦- وظلت مسألة عقد اتفاق بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي لإطلاق سراح الأشخاص الذين تحتجزهم هذه المجموعة المسلحة غير الشرعية، أحد الشواغل القائمة في عام ٢٠٠٤. واتخذت الكنيسة الكاثوليكية ومنظمات المجتمع المدني مبادرات تتعلق بإمكانية التفاوض على اتفاق بين الحكومة والقوات

المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي لإطلاق سراح الرهائن وغيرهم من الأشخاص الذين تحتجزهم هذه المجموعة المسلحة غير الشرعية وإطلاق سراح أفراد حرب العصابات المسجونين. وعرض بعض الممثلين الدبلوماسيين في البلاد تقديم دعمهم. ولم يؤد أي من الاقتراحات التي قدمتها الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي إلى إحراز تقدم في هذا المجال.

١٧- وطلبت المفوضية السامية بالبحاح من المجموعات المسلحة غير الشرعية "الامتناع عن ممارسة عمليات الاختطاف غير المقبولة" و"أن تقوم فوراً، ودون أية شروط، بالإفراج عن كل شخص قد اتخذته رهينة" (E/CN.4/2004/13، الفقرتان ١١٢ و ١١٣). وأصدر المكتب في كولومبيا نشرة صحفية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ عن هذا الموضوع، تتضمن ٤٠ نقطة. وذكرت هذه النشرة بأمور منها الإمكانيات التي تتيحها الصكوك الدولية في هذا المجال وأشارت إلى "أنه في مواجهة رفض المجموعات المسلحة غير الشرعية المؤسف، بما فيها القوات الثورية المسلحة لكولومبيا - الجيش الشعبي، الإفراج غير المشروط عن الأشخاص الذين تحتجزهم بصورة غير قانونية، وكذلك الحالة غير الإنسانية التي يعاني منها أفراد الجيش والشرطة الذين تحتجزهم هذه القوات، فإن واجب الدولة الكولومبية هو السعي دائماً إلى إيجاد حلول وبدائل تؤدي إلى الإفراج عن أولئك الأشخاص في ظروف أمنية مرضية". وفي كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الحكومة عفواً عن ٢٣ عضواً من القوات الثورية المسلحة الكولومبية - الجيش الشعبي كان قد تم سجنهم بتهمة ارتكابهم جرائم سياسية.

١٨- وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٤، جرى عدد من المظاهرات السلمية التي أسهمت فيها أعداد كبيرة من مختلف قطاعات المجتمع. ومن بين الأحداث التي تتسم بأهمية خاصة المسيرة السلمية الواسعة النطاق التي حدثت في أيلول/سبتمبر في الجزء الجنوبي الغربي من البلاد والتي ضمت ما لا يقل عن ٥٠.٠٠٠ فرد من السكان الأصليين طالبوا لمدة أسبوع تقريباً بأمور منها احترام حقوقهم الإنسانية والاعتراف بهوية واستقلال مجتمعات السكان الأصليين.

١٩- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، انتخب مجلس النواب أميناً للمظالم جديداً لمدة أربع سنوات. وقبل إجراء هذا الانتخاب، أكد مكتب المفوضية في كولومبيا الحاجة إلى أن يكون عمل مكتب أمين المظالم متطابقاً مع مبادئ الاستقلالية والحياد لكي يظل يتمتع بثقة الجمهور ويضطلع بفعالية بمهمته المتمثلة في التأثير وتقديم الوساطة بصورة بناءة.

٢٠- وواصل المجتمع الدولي التعاون مع كولومبيا من خلال متابعة الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في لندن في تموز/يوليه ٢٠٠٣، ومتابعة البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة في دورتها الستين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، عقت لأول مرة سلسلة من الاجتماعات بين الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان فيما يتعلق بعملية تنفيذ توصيات المفوضية السامية. واشترك مكتب المفوضية في كولومبيا وممثلون دبلوماسيون من البلدان التي وقعت على إعلان لندن (مجموعة ال ٢٤) في هذه الاجتماعات. وكجزء من عملية متابعة إعلان لندن، وجهت حكومة كولومبيا دعوة إلى عقد اجتماع دولي في قرطاجنة في شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٢١- وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، زار وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية كولومبيا، وطالب بالاستجابة بفعالية أكبر لمقتضيات الأزمة الإنسانية. كما قام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، بزيارات قطرية إلى كولومبيا.

ثانياً - السياسات العامة وتنفيذ التوصيات

٢٢- تعتبر توصيات المفوضة السامية لعام ٢٠٠٤ بمثابة التزامات تتعهد بها حكومة كولومبيا أمام المجتمع الدولي على النحو الذي جاء في بيان رئيس اللجنة في دورتها الستين (انظر E/2004/23-E/CN.4/2004/127، الفقرة ٦٤). وفي هذا البيان ذكرت اللجنة كولومبيا بالتزامها "بأن تراعي التوصيات الواردة في البيان وتنفيذها". كما دعا البيان إلى "قيام جميع الجهات المعنية بالتنفيذ الفوري للتوصيات الملموسة ذات الأولوية لعام ٢٠٠٤". كما رحبت اللجنة "بالتزام حكومة كولومبيا بالعمل بروح بناءة مع مكتب المفوض السامي في كولومبيا للنظر في تنفيذ وتقييم التوصيات". ورأت أن "اجتماع فريق الدعم الدولي المعقود في بوغوتا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ سيكون مناسبة ملائمة لتقييم التقدم المحرز في هذا المجال، وكذلك لتنفيذ إعلان لندن" (الفقرة ٣٧ من البيان).

٢٣- وتعتقد المفوضة السامية اعتقاداً راسخاً بأن حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ستتحسن بصورة ملموسة إذا ما تم تنفيذ التوصيات بشكل متسق ومستدام. وقد أكدت المفوضة السامية دائماً على أن التنفيذ عملية ستتغرق وقتاً، ومن هنا أهمية ضمان تقديم المتابعة الدقيقة والدعم المستمر.

٢٤- وخلال عام ٢٠٠٤، بذلت جهود من جانب أجهزة مختلفة في الدولة، ابتداءً من مكتب نائب الرئيس الذي أسند إليه الرئيس مهمة أداء دور ريادي في هذا المجال، وذلك بهدف تحويل الالتزامات إلى واقع. وقد أُنحِذت أو اتخذت تدابير في عدد من المجالات لإحراز تقدم في عملية التنفيذ. وأبدت الأجهزة الحكومية اهتماماً أكبر بالتوصيات خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٣. وفي الوقت نفسه، كانت عملية التنفيذ أقل اتساقاً مما هو مستصوب أو ضروري، بالنظر إلى خطورة المشاكل والدرجة المحدودة لتنفيذ توصيات المفوضة السامية، مع مراعاة أن التوصيات التي تم تقديمها في عام ٢٠٠٤ تشبه تلك التي قدمت في عام ٢٠٠٣ وفي السنوات السابقة. كما اتسمت عملية التنفيذ بالبطء وبضياح الفرص وكانت هناك تدابير وممارسات محددة تعارض في حد ذاتها مع التوصيات وتؤثر على الحالة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٢٥- وفي هذا السياق، ينبغي التركيز على أن المجموعات المسلحة غير الشرعية (القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والقوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس وغيرها من المجموعات شبه العسكرية) تجاهلت تماماً التوصيات الموجهة إليها. واستمرت هذه المجموعات غير الشرعية بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وأبدت استخفافاً تاماً بحقوق الإنسان.

٢٦- وفي أواخر عام ٢٠٠٤، كان من الواضح أن الصورة الإجمالية لتنفيذ التوصيات من جانب الدولة كانت مختلطة ومتفاوتة للغاية، مما أثر أيضاً على حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي (انظر أيضاً الفرع ثالثاً أدناه). وتأمل المفوضة السامية أن يؤدي شروع الحكومة والدولة في تنفيذ التوصيات تنفيذاً كاملاً في أبكر وقت ممكن من عام ٢٠٠٥ إلى تحقيق نتائج متسقة ومستدامة.

٢٧- ولتنفيذ الولاية المتمثلة في المراقبة والمتابعة والمشاركة في عملية التنفيذ، يقدم فيما يلي تحليل لأثر السياسات الحكومية فيما يتعلق بالتوصيات الـ ٢٧ المقدمة من المفوضة السامية في عام ٢٠٠٤. ويتناول التحليل

مجالات ستة تم فيها تجميع التوصيات على النحو التالي: الوقاية والحماية؛ النزاع المسلح الداخلي؛ سيادة القانون والإفلات من العقاب؛ السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ ترويج ثقافة تقوم على حقوق الإنسان؛ خدمات المشورة والتعاون التقني التي يقدمها مكتب المفوضية في كولومبيا.

ألف - الوقاية والحماية

٢٨- أدى قيام الدولة بزيادة نشر قوات الجيش في الأراضي الوطنية إلى اعتماد تدابير أكثر فعالية لوقاية وحماية السكان المدنيين في المراكز البلدية. ومع ذلك، كان وجود قوات الأمن، في مختلف المناطق الريفية، متقطعاً، مما أدى، في بعض الحالات، إلى زيادة تعرض السكان المدنيين للخطر. وكان للضغط الذي مُرس لإحراز نتائج في أعمال قطاعي الجيش والشرطة، ولضعف هياكل الهيئات الرقابية ومكتب النائب العام وعدم اتساق عملها، وللصلاحيات التي لا يمكن تبريرها المعطاة لأفراد الجيش للقيام بعمليات الاحتجاز والتفتيش، تأثير كبير على المجموعات المستضعفة من السكان التي هي بحاجة إلى مزيد من الحماية. وتفاقم هذا الوضع بسبب ممارسة الاعتقالات الجماعية أو الفردية التي كانت تتم لمجرد الشك أو بالاستناد إلى شهادات أعضاء سابقين في المجموعات المسلحة غير الشرعية تم إدماجهم في المجتمع، أو بالاستناد إلى تقارير استخباراتية غير قانونية.

٢٩- وتأخذ المفوضية السامية علماً بالجهود الإيجابية التي تبذلها الحكومة لمواصلة تنظيم استجابتها في مجال الوقاية من خلال تعزيز لجنة الإنذار المبكر المشتركة بين المؤسسات (Comité Interinstitucional de Alerta Temprana). لكنها ترى أن هذا النظام لم يحقق الأثر المرجح. ففي عام ٢٠٠٣، أصدرت لجنة الإنذار المبكر المشتركة بين المؤسسات ٣٢ إنذاراً مبكراً يتعلق بـ ٨٤ تقريراً ينبه بوجود مخاطر (أي بنسبة ٣٨ في المائة من الحالات). وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، لم تكن اللجنة قد أصدرت إلا ١٣ إنذاراً مبكراً فيما يتعلق بـ ٥٤ تقريراً ينبه بوجود مخاطر (أي بنسبة ٢٤ في المائة من الحالات). وقد ازداد عدد الحالات التي وقع فيها حادث على الرغم من إصدار الإنذار المبكر. وفي عام ٢٠٠٣، وقعت حوادث في ٣٧ حالة من بين ٨٤ حالة تم بشأنها إصدار إنذار مبكر (٤٤ في المائة). وبحلول آب/أغسطس ٢٠٠٤، وقعت حوادث في ٢٧ حالة من بين ٥٤ حالة تم بشأنها إصدار إنذار مبكر (٥٠ في المائة). وهذا يبين حدوث انخفاض في قدرة لجنة الإنذار المبكر المشتركة بين المؤسسات على الوقاية والحماية.

٣٠- كما أن عدد التقارير التي تنبه بوجود مخاطر والتي لم يصدر بشأنها إنذار مبكر ولكن التي وقع فيها الخطر الحذر منه ما زال مرتفعاً جداً. ففي عام ٢٠٠٣، وقع الخطر في ١٠ حالات من مجموع ٣٢ حالة تم فيها تقديم تقارير تفيد بإمكانية وقوع مخاطر ولم يصدر بشأنها إنذار مبكر (نسبة ٣١ في المائة). وبحلول آب/أغسطس ٢٠٠٤، وقعت حوادث في ٦ حالات من بين ١٣ حالة مماثلة (نسبة ٤٦ في المائة). وهذه النسبة المئوية الكبيرة تدعو إلى إجراء فحص للآليات الداخلية التي تستخدمها لجنة الإنذار المبكر المشتركة بين المؤسسات في تقييم التقارير التي تنبه بوجود مخاطر. كما يُوجه الانتباه إلى أنه على الرغم من مواصلة الحوار مع المجموعات شبه العسكرية، فإن هذه المجموعات تظهر في ٩٢ في المائة من الحالات التي تتناولها التقارير التي تنبه بوجود مخاطر.

٣١- وعلى الرغم مما جاء أعلاه، لا تزال لجنة الإنذار المبكر المشتركة فيما بين المؤسسات أداة قيّمة في معالجة الحالات الصعبة. ولذلك، فمن الأساسي مواصلة تعزيزها من خلال تزويدها بالأساس القانوني وآليات المتابعة والتقييم وضمان رصد الأموال لها في الميزانية الوطنية. كما يجدر بالملاحظة أن نظام الإنذار المبكر ينطوي على نقاط ضعف فيما يتعلق بتحديد المخاطر والتهديدات وتأثر المرأة بصورة خاصة، وبالتالي فيما يتعلق بالنظر في خصوصية العنف الجنساني في إطار النزاع المسلح^(٣).

٣٢- وفي مجال الوقاية، تجدر الإشارة، وفقاً لتوصية لجنة حقوق الإنسان، إلى أن عدد المدافعين عن حقوق المجتمعات المحلية في مكتب أمين المظالم قد ازداد من ٧ على ١٧، بفضل دعم المجتمع الدولي. ومع ذلك، لم يتمكن مكتب النائب العام ومكتب أمين المظالم من توسيع نطاق أنشطتهما وضمان حضور كافٍ في المناطق التي تتواجد فيها قوات الجيش بصورة كبيرة، وفي تلك التي تقطنها نسب عالية من السكان الأصليين والكولومبيين الأفريقيين الأصل والمشردين.

٣٣- وطُبقت سياسات الدولة في مجال الحماية، أساساً، من خلال برامج حماية المجموعات المستضعفة، التي تتولى مسؤوليتها وزارة الداخلية^(٤). واتخذت الحكومة تدابير مختلفة بالتشاور مع المجموعات المتأثرة، لتعزيز هذه البرامج، على الرغم من أنها لم تتمكن من تذليل بعض الصعوبات من قبيل تلك المتعلقة بموضوع الاستعانة بحرس شخصي موثوق به. وقد ازدادت طلبات النقابيين وأعضاء الاتحاد الوطني وأعضاء الحزب الشيوعي والصحفيين والعمد السابقين، للحصول على حماية البرنامج. وحدث انخفاض في الطلبات الواردة من المنظمات غير الحكومية والموظفين العموميين العاملين حالياً في وظائف الدولة (العُمد والمستشارون والبرلمانيون وأمناء المظالم في البلديات، من بين أشخاص آخرين). وتلقى المكتب معلومات تتعلق بإمكانية تسرب معلومات سرية من داخل لجنة تنظيم وتقييم المخاطر (CRER)، وكذلك بازدياد عدد الأشخاص ذوي الصلة بالبرنامج الذين وقعوا ضحايا عمليات قتل.

٣٤- ولا تزال الإجراءات المتخذة للحد من العوامل المتسببة في المخاطر ضعيفة. ومن المستصوب أن يتم، إلى جانب عقد اجتماعات إقليمية لتشجيع التفاهم والتقارب بين السلطات المحلية وقوات الأمن والمدافعين عن حقوق الإنسان والنقابيين وغيرهم من الزعماء الاجتماعيين، إصدار تعليمات واضحة دون لبس إلى الموظفين الحكوميين لكي يمتنعوا عن التشكيك في الأعمال التي يقوم بها أولئك الموظفون، وإلا فإنه يتم إنزال عقوبات تأديبية بهم. وسيؤدي ذلك إلى استجابة كولومبيا لنداء اللجنة الداعي إلى ضمان "عدم الإدلاء ببيانات حكومية عامة تعرض للخطر حقوق الأشخاص الذين يدافعون عن حقوق الإنسان أو العاملين في النقابات" وإلى "تعميق حوارها مع المجتمع المدني". (الفقرة ٣٢ من بيان الرئيس).

٣٥- وقد أولت الحكومة الأولوية إلى سياستها الرامية إلى تعزيز عودة المشردين. ومع ذلك، لم تدرس الحكومة دائماً على النحو المناسب مسألة معرفة إلى أي مدى تتم هذه العودة طوعاً وفي ظروف من الكرامة والأمن. كما أنها لم تراعى على النحو الكافي الحكم رقم 025 T المؤرخ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الذي أمرت فيه المحكمة الدستورية بأن يقوم "المجلس الوطني للمساعدة الكاملة المقدمة إلى السكان المشردين بسبب العنف" بتحديد أوضاع السكان المشردين المدرجة أسماؤهم في السجل الموحد تحديداً دقيقاً في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس من نفس العام، واعتماد التدابير اللازمة لضمان توفر الموارد لمساعدتهم. وينص الحكم أيضاً على أن تقوم الأجهزة

الحكومية المعنية، خلال السنة التي تلي إصدار الحكم، ببذل جميع الجهود اللازمة لضمان بلوغ الأهداف التي أدرجتها هذه الأجهزة في الميزانية لمساعدة السكان المشردين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، حثت المحكمة الحكومة على تقديم برنامج عملها وإطار زمني لتنفيذ الحكم المشار إليه أعلاه. وفي كانون الأول/ديسمبر، طلبت المحكمة، مرة أخرى، من الحكومة تزويدها بمعلومات عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ الحكم.

٣٦- وتبذل منظومة الأمم المتحدة جهوداً مشتركة مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لوضع خطة للعمل الإنساني لعام ٢٠٠٥، تسعى إلى الاستجابة بفعالية أكبر وبصورة مشتركة لمقتضيات الأزمة الإنسانية في كولومبيا بطريقة تتماشى مع المعايير والمبادئ الدولية. وحتى وقت إعداد هذا التقرير كان الاتفاق المتعلق بهذه الخطة لا يزال معلقاً.

٣٧- وخلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٤، تم الإبلاغ عن ازدياد عدد حالات قتل زعماء السكان الأصليين، وكان العديد منهم موضوع تدابير احتياطية وضعتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ولا سيما في مقاطعتي أمبيرا شامي وكانكوما، إذ أمرت محكمة البلدان الأمريكية باتخاذ تدابير مؤقتة بشأن هاتين الأخيرتين. كما سُجل ارتفاع في عدد حالات الاختطاف من أمبيرا كاتيسوس ولم تتمكن الحكومة منذ عام ٢٠٠٣ من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خطة عمل مقترحة للسكان الأصليين.

٣٨- وأُخذت خطوة إيجابية تتمثل في قيام لجنة التنظيم وتقييم المخاطر بعقد اجتماع يتناول على وجه التحديد حالة الشعوب الأصلية. وسيكون من المستصوب الاستجابة لمجموعات أخرى، مثل النساء اللواتي يقعن ضحية التهديدات والهجمات، من حيث تلبية احتياجاتهن المحددة في مجالي الوقاية والحماية.

٣٩- وتلاحظ المفوضة السامية أن وزير الدفاع أصدر أمراً بموجب مرسوم رئاسي بإزالة المعلومات الاستخباراتية التي تمس الحياة الخاصة للمدافعين عن حقوق الإنسان والنقابيين وغيرهم من الزعماء الاجتماعيين وأمنهم، من الملفات. كما تأخذ المفوضة السامية علماً برسالة أرسلها المدعي العام يُعرب فيها عن رغبته في القيام بهذه المهمة من خلال إجراء يتم الاتفاق عليه بصورة مشتركة مع وزير الدفاع. ولم تكن الإجراءات المتعلقة بهذا العمل الهام لمكتب الادعاء العام معروفة عند وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير. وترى المفوضة السامية أن من الملح إحراز تقدم في توضيح مضامين ملفات الاستخباراتية العسكرية بغية منع مواصلة استخدام هذا النوع من التقارير بصورة غير مناسبة، كما تشهد بذلك الشكاوى والمعلومات التي تلقاها المكتب فيما يتعلق باستخدام هذه التقارير بصورة حصرية كأساس للقيام بعمليات اعتقال وعمليات تفتيش جماعية ولدعم الاتهامات.

٤٠- ولم يلفت انتباه المفوضة السامية إلى أي تقدم أُحرز فيما يتعلق بالامتثال للالتزام بفرض عقوبات تأديبية على موظفي الدولة الذين يشككون في مصداقية أعمال المدافعين عن حقوق الإنسان أو يعرضون تلك الأعمال للخطر من خلال ما يصدر عنهم من تصريحات أو أفعال أو تقصير.

٤١- وفيما يتعلق بالتوصية بإجراء دراسة مستقلة لتنظيم دورات للتدريب الشامل في مجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لأفراد قوات الأمن، فإن وزارة الدفاع لم تستجب، حتى الآن، لمشروع تعاون مقترح قدمته إليها المفوضة السامية في عام ٢٠٠٣.

باء - النزاع المسلح الداخلي

٤٢ - يواصل قادة وأفراد المجموعات المسلحة غير الشرعية، أي القوات الثورية المسلحة لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والقوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس، عدم الوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي. فجميع هذه المجموعات مستمرة في ارتكاب انتهاكات جسيمة يقع السكان المدنيون ضحايا لها، بما في ذلك أفعال الإرهاب، وقتل الأشخاص الذين يتمتعون بالحماية، وأخذ الرهائن، واستخدام الألغام المضادة للأفراد، وتجنيد الأطفال، والعنف الجنسي، واعتراض سبيل التزويد بالأغذية والأدوية (انظر المرفق الثالث). ونظراً إلى خطورة الأحداث التي وقعت خلال هذه الفترة، فقد اقترحت المفوضة السامية، في مناسبات عديدة، أن تقوم الحكومة بتقييم مسألة استصواب سحب تحفظها على نظام روما الأساسي، الذي يقصر اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في النظر في جرائم الحرب المرتكبة في كولومبيا على فترة سبع سنوات.

٤٣ - ورحبت المفوضة السامية بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لتدمير الألغام المخزونة المضادة للأفراد، وذلك وفقاً لاتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا). ومن الضروري مواصلة الجهود للحيلولة دون وقوع المخاطر التي ما زالت تمثلها الألغام للسكان المدنيين، ولا سيما الأشخاص المشردين داخلياً والعائدين، والحد منها.

٤٤ - وفي إطار العمليات العسكرية (بما في ذلك خطة Patriota) الرامية إلى استعادة السيطرة على إقليم الدولة وتوجيه ضربة إلى المجموعات المسلحة غير الشرعية، لم تتقيد القوات العسكرية، في بعض الأحيان، بالمبادئ الإنسانية فيما يتعلق بالتحديد والتمييز والتناسب وحماية المدنيين. وقد عرقلت، في بعض الحالات، وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المعرضين للخطر. وادعى السكان المدنيون بأنهم تعرضوا للاعتداءات من قبل ما يسمى بـ "الجنود الفلاحين". وقد يكون انعدام التدريب المناسب بشأن احترام حقوق الإنسان هو أحد الأسباب الكامنة وراء الكثير من هذه الاعتداءات والانتهاكات.

٤٥ - إن انعدام الوضوح في أقوال الحكومة فيما يتعلق بمختلف العمليات، وتسرع القادة بإدلاء بيانات يلومون فيها المدنيين ويعفون فيها أفراد القوات المسلحة من المسؤولية، وتحويل المحاكمات عن أفعال تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو جرائم حرب إلى نظام العدل الجنائي العسكري (مثال ذلك المحاكمات المتعلقة بحدوث وقعت في غايتاريا وكاجاماركا وأروكا) إن كل ذلك يشكل تحديات مستمرة أمام الدولة فيما يتعلق باحترام وضمن حقوق الإنسان والامتثال للقانون الإنساني الدولي. ويمكن أن يضاف إلى ذلك الحالات الخطيرة للفساد الداخلي والتجاوزات التي ارتكبت أثناء تنفيذ خطة Patriota والمعلومات التي تفيد باستمرار الروابط بين أفراد قوات الأمن والمجموعات شبه العسكرية.

٤٦ - واستمرت الحكومة في تعزيز تسريح أفراد القوات المسلحة غير الشرعية. ولهذا الغرض، قدمت الحكومة في نيسان/أبريل، نسخة ثانية لإطار قانوني لـ "العدل والحقيقة" - كان عنوانه في البداية عند تقديمه في عام ٢٠٠٣،

"عقوبات بديلة"، ولم يتم آنذاك استشارة المكتب ولا دعوته لتقديم تعليقاته. وقد أخذت الحكومة في الحسبان، عندما وضعت المشروع الثاني، بعض ملاحظات مكتب المفوضية، وهو أمر يشير إلى إحراز تقدم.

٤٧- ومع ذلك، لا يزال من الضروري إجراء المزيد من المراجعة لكي يكون الإطار القانوني متطابقاً مع المعايير الدولية. ومن جهة أخرى، لم تكن الحكومة، عند وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، قد قدمت بعد إلى الكونغرس مبادرة تشريعية تنص على الحماية الكافية لحق الضحايا في معرفة الحقيقة وتحقيق العدل وجبر الضرر كأساس لإطار قانوني لأي عملية تفاوض وتسريح. ومع ذلك، قدم بعض أعضاء الكونغرس، قبل نهاية الدورة التشريعية، عدداً معيناً من مشاريع الاقتراحات. وينبغي التنويه بمشروع اقتراح أعدته مجموعة من أعضاء الكونغرس، لأنه يتمشى مع المعايير الدولية في هذا المجال. وتأمل المفوضية السامية أن يتم في أقرب وقت ممكن وضع إطار قانوني مناسب يحترم حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة وتحقيق العدل وجبر الضرر. وينبغي أن يحترم هذا الإطار القانوني المعايير الدولية فيساهم بذلك مساهمة مثمرة في عمليات التفاوض.

جيم - سيادة القانون والإفلات من العقاب

٤٨- قُدمت في عام ٢٠٠٤ مشاريع قوانين متنوعة لكنها لم تراعى كما هو مستصوب المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وعلى الرغم من أنه لم يتم اعتماد عدد من هذه المشاريع، فإن بعضها استهدف الإفراط في إسناد صلاحيات إلى قوات الجيش والحد من الضمانات القضائية للمواطنين أو خفضها، وهي عنصر هام من العناصر المكونة لسيادة القانون.

٤٩- وفي ٣٠ آب/أغسطس، أعلنت المحكمة الدستورية عدم دستورية القانون التشريعي رقم ٠٢ لعام ٢٠٠٣ الذي ينص على منح أفراد الجيش، بشكل لا يتمشى مع المعاهدات الدولية، السلطات القضائية التي تتمتع بها قوات الشرطة، مما يسمح لها بالقيام بعمليات الاحتجاز، وشن الغارات، وعمليات التفتيش ومراقبة خطوط الهاتف، دون أمر من المحكمة. ونتيجة لذلك، تُرك مشروع القانون التشريعي، الذي كان يتوخى تنظيم هذه الصلاحيات، دون أساس قانوني.

٥٠- وقد صدقت كولومبيا على اتفاقية الجريمة المنظمة العابرة للحدود (اتفاقية باليرمو) وبروتوكولها المتعلق بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، واتفاقية البلدان الأمريكية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المعوقين. وأقر الكونغرس اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وناقش مشروع قانون لإقرار البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتم تقديم مشروع قانون إلى الكونغرس لتعديل تصنيف جريمة الاتجار بالأشخاص وفقاً للمعايير الدولية.

٥١- وأقر الكونغرس القانون رقم ٩٠٦ الصادر في عام ٢٠٠٤ الذي تم بموجبه اعتماد قانون جديد للإجراءات الجنائية، من المزمع تطبيقه بصورة تدريجية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقد طعن في هذا القانون أمام المحكمة الدستورية لأنه يشكل انتهاكاً للحق في المساواة، وفي الإجراءات القانونية الواجبة والضمانات القضائية. كما تم بموجب المرسوم رقم ٢٦٣٦ الصادر في عام ٢٠٠٤ تعديل قانون الإصلاحات والسجون، لأنه أسند إلى المديرين

العامين والمديرين الإقليميين ومديري السجون في المؤسسة الوطنية للإصلاحات والسجون، بشكل لا مبرر له، صلاحيات الشرطة القضائية للتحقيق في الجرائم المرتكبة داخل السجون.

٥٢- ولم يُلاحظ أي تقدمٍ ذي شأن فيما يتعلق بتعديل قانون الأحداث، وفقاً لتوصيات لجنة حقوق الطفل، ولم يتم حتى الآن التصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الاختفاء القسري للأشخاص ولا على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، لعام ١٩٩٩ (رقم ١٨٢). ولم تُتخذ حتى الآن أية خطوات تستهدف الاعتراف بالاختصاص شبه القضائي للهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

٥٣- والمفوضة السامية على علم ببعض المقترحات الرامية إلى الحد من صلاحيات المحكمة الدستورية. وعلى الرغم من أنه لم يتم تنفيذ هذه المقترحات، فإن المفوضة السامية تود أن تؤكد على أن توفير الضمانات عند ممارسة المهام الرقابية هو أمر هام للغاية في دولة تحترم سيادة القانون، وذلك لتعزيز السياسات الأمنية للحكومة ومنحها الشرعية. كما تود المفوضة السامية أن تؤكد أهمية عمل المحكمة الدستورية كوسيلة تستخدمها الدولة لمواصلة الدفاع عن نفسها في مواجهة المجموعات المسلحة غير الشرعية، من خلال اللجوء إلى وسائل تتمشى مع الوسائل التي تلجأ إليها دولة تحترم سيادة القانون.

٥٤- وقد اتخذت الحكومة إجراءات معينة تستهدف تعزيز المنظور القائم على الجنسين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى وجه التحديد، بدأ مرصد شؤون الجنسين، في أيار/مايو ٢٠٠٤، بالتحقيق في أوضاع المرأة والمساواة بين الجنسين في كولومبيا، وتوثيقها، وتصنيفها، وتحليلها وإلقاء الضوء عليها. ولا تزال هناك ثغرات وأوجه ضعف في تفسير المنظور القائم على الجنسين في سياسات حكومية أخرى، مثلاً السياسات المتعلقة بالعنف المنزلي، والاعتداء الجنسي، والاهتمام بالسكان المشردين وبرامج إعادة الإدماج والتسريح.

٥٥- وفيما يتعلق بسياسة مكافحة الإفلات من العقاب، أدت الأنشطة التي اضطلع بها مكتب نائب الرئيس وبرنامج مكافحة الإفلات من العقاب، وكذلك العمل في إطار اللجنة الخاصة لتعزيز عمليات التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وخروقات القانون الإنساني الدولي، إلى إحراز تقدم في عمليات التحقيق في حالات متنوعة، ولا سيما من خلال إجراءات قضائية أدت إلى إلقاء القبض على أشخاص وتوجيه الاتهامات إليهم. ومن المؤمل أن تؤدي هذه العمليات، قريباً، إلى وضع الصيغة النهائية لإجراءات المحاكمة.

٥٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت غرفة المحكمة الجنائية التابعة للمحكمة العليا حكماً يؤكد تبرئة كارلوس كاستانيو (قائد القوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس الذي اختفى) المتهم بتدبير عملية قتل السيناتور مانويل سيببدا في عام ١٩٩٤. ولهذا الحكم أهمية فيما يتعلق بمشكلة الإفلات من العقاب السائد في البلاد. وفي حالة أخرى، أفيد بأن عسكرياً كان قد حكم عليه بالسجن لمحاولته اغتيال ويلسن بورخا الذي كان نقابياً آنذاك والذي هو الآن عضو في الكونغرس، قد "فر" من السجن.

٥٧- ومن الجدير بالذكر أن مكتب النائب العام قد أنشأ أربعة مكاتب جديدة إقليمية معنية بحقوق الإنسان، إلى جانب وحدة فرعية مركزية تابعة لوحدة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مسؤولة عن إجراء

تحقيقات في العلاقات بين الموظفين الحكوميين والقوات المسلحة غير الشرعية^(٥)، وذلك في إطار متابعة توصية المفوضة السامية. وطوال عام ٢٠٠٤، اتضحت الحاجة إلى أن يتم بأسرع وقت ممكن وضع نظام للتطور الوظيفي في مكتب النائب العام يستهدف تعزيز ضمانات استقلالية المدعين العامين. وخلال عام ٢٠٠٤، فقد العديد من المدعين العامين وظائفهم بسبب قرارات أصدرها النائب العام وفقاً لسلطاته التقديرية، دون أن يتخذ أي إجراء تأديبي. وقد قدم مكتب المفوضية، في إطار رسالة تفاهم وقع عليها مع مكتب النائب العام لمتابعة توصيات المفوضة السامية، ملاحظات وتوصيات تتعلق بوضع وتنفيذ نظام للتدرج الوظيفي للمدعين العامين. وترى المفوضة السامية أن هذه الملاحظات والتوصيات تلقي الضوء على التحديات المتعلقة باستقلال القضاء ومكافحة الإفلات من العقاب.

٥٨- ولاحظت المفوضة السامية أن إجراءات المحاكم ينتابها الضعف بسبب اللجوء بصورة كبيرة وبطريقة غير صارمة، إلى الأشخاص الذين تم تسريحهم أو الأفراد السابقين في المجموعات المسلحة غير الشرعية الذين تم إدماجهم في المجتمع، لتقديم الشهادات، وكذلك إلى ملفات الاستخبارات العسكرية. ولم يتمكن المكتب، حتى الآن، من تحديد أي تدابير فعالة اتخذتها الدولة لمعاقبة الموظفين الحكوميين المتورطين في هذه الأنواع من المخالفات الإجرائية. وتم، في أوقات مختلفة خلال المحاكمات، توجيه التهم إلى أعضاء منظمات حقوق الإنسان والنقابات.

٥٩- ولا تزال الأوضاع في السجون حرجية. وقد أصدر المدعي العام تنبيهات تتعلق بخاطر حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في سجون البلد، بسبب مشاكل ناجمة عن اكتظاظ السجون إلى درجة كبيرة للغاية، والأوضاع غير الصحية فيما يتعلق بنظم الصرف الصحي، والحبس في زنزانات انفرادية. وبغية معالجة هذا الوضع، يلزم أن تواصل وزارة الداخلية والعدل والمؤسسة الوطنية للإصلاحات والسجون اتخاذ تدابير لوضع وتنفيذ سياسة للسجون وأماكن الاحتجاز تتمشى بصورة أكثر مع المعايير الدولية.

٦٠- ولم يتم لفت انتباه المفوضة السامية إلى أي إجراءات اتخذتها وزارة الدفاع لإيقاف الموظفين عن العمل كتدبير وقائي في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. إلا أنه تم إبلاغها عن تطبيق مثل هذه التدابير، بل وحتى عن طرد عدد من أفراد قوات الأمن، في حالة ممارستهم الفساد، وارتكابهم جرائم أثناء قيامهم بواجباتهم، وتسببهم في إصابات، من بين أمور أخرى.

٦١- ولاحظت المفوضة السامية ضرورة تعزيز السياسات الحكومية الهادفة إلى مكافحة القوات شبه العسكرية، ولا سيما الصلات القائمة بين الموظفين الحكوميين والمجموعات شبه العسكرية. فازدياد تسلل هذه المجموعات إلى مختلف مستويات إدارات المقاطعات والبلديات وكذلك إلى المجتمع، ونفوذها فيها، أصبح واضحاً. ولم تتمكن سياسات الدولة، حتى الآن، من التصدي على النحو الكافي لهذا الشاغل على المستويين الوطني والإقليمي. ولا يزال هذا الوضع يشكل خطراً فيما يتعلق باحترام سيادة القانون.

٦٢- وفيما يتعلق بتسريح القوات شبه العسكرية، لم يتم تحديد الوضع القانوني لكل فرد، بما في ذلك الأشخاص الذين ربما ارتكبوا جرائم خطيرة تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد البشرية. كما أن المعاملة الواجب

اتباعها في حالة وجود صلات بين الأشخاص الذين تم تسريحهم وتجار المخدرات، هي معاملة غير واضحة تماماً. وقد يساهم انعدام الوضوح هذا في الإفلات من العقاب.

٦٣- وتظل هناك مهمة لها آثار واسعة النطاق، وهي كيف يمكن وقف النفوذ القوي للقوات شبه العسكرية في مختلف المناطق والإدارات والمؤسسات والتصدي له وتخليص البلاد منه. ويتطلب القيام بجزء من هذه المهمة اتخاذ خطوات ملموسة ومناسبة بدرجة أكبر لفصم الروابط بين الموظفين الحكوميين والمجموعات شبه العسكرية. كما يتعين على الموظفين الحكوميين أن يتجنبوا إبداء تعليقات يعربون بها عن رضاهم عن القوات شبه العسكرية أو تفهمهم لها.

دال - السياسات الاقتصادية والاجتماعية

٦٤- لم تؤد السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها الحكومة إلى إحراز التقدم اللازم لتضييق الهوة فيما يتعلق بالمساواة، والتصدي للفقير المدقع، والحد من مستويات الأمية والبطالة، وزيادة فرص الوصول إلى الرعاية الصحية وتوفير السكن. وتشير الأرقام الرسمية إلى إحراز تقدم في زيادة عدد الأماكن المتاحة في المدارس الابتدائية. وعلى الرغم من ذلك، فإن أكثر من ٣٠ ٠٠٠ ولد وبنت في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي، غير ملتحقين بالمدارس حالياً. ولم يتم إحراز أي تقدم في جعل التعليم الابتدائي مجانياً.

٦٥- ويبين مؤشر خط الفقر أن نسبة ٦٤ في المائة من السكان يعيشون في حالة من الفقر. ووفقاً لمكتب مراقب الحسابات العام، فإن ٣١ في المائة من فقراء كولومبيا معدمون^(٦). وفضلاً عن معدل الفقر المرتفع، لا تزال الهوة المتعلقة بعدم المساواة كبيرة. ووفقاً لأرقام قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يحصل الـ ٢٠ في المائة الأفقر من السكان على ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بينما يحصل الـ ٢٠ في المائة الأغني من السكان على قرابة ٦٢ في المائة من هذا الناتج^(٧). ووفقاً لمعامل جيني، يصف البنك الدولي كولومبيا على أنها ثالث بلد في الأمريكيتين تسود فيه أكبر درجة من اللامساواة^(٨).

٦٦- ولم يؤد معدل النمو السنوي الذي بلغ نحو ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤، فيما يبدو، إلى زيادة فرص العمالة في القطاع الرسمي واستقرارها. فلا تزال مستويات البطالة والعمالة الناقصة مرتفعة^(٩). ويؤثر هذا الوضع أيضاً على الحق في الصحة والأمن الاجتماعي والسكن، لأن نظام الصحة العامة ونظام المعاشات التقاعدية وشروط الوصول إلى الائتمانات المصرفية، جميعها تخلق عقبات أمام الأسر في القطاع غير الرسمي للاقتصاد. وازدادت المشاكل المتعلقة بنظام المعاشات التقاعدية وضوحاً في عام ٢٠٠٤.

٦٧- ولا يزال نظام الرعاية الصحية يشمل عدداً قليلاً للغاية من السكان^(١٠)، حيث إن نسبة تقارب الـ ٤٠ في المائة من السكان لا تزال غير منتسبة لهذا النظام. وقد ازدادت أحوال المستشفيات العامة سوءاً، خلال العام، ولا سيما بسبب ندرة الموارد والخدمات.

٦٨- ولوحظت زيادة في بناء المساكن، إلا أن هذه الزيادة كانت لصالح أعلى الشرائح في المجتمع^(١١).

٦٩- ومن الجدير بالملاحظة إدماج المنظور الجنساني في التحليلات الإحصائية التي تقوم بها "الإدارة الوطنية للإحصاءات". ومن المؤمل ألا تؤثر التغييرات التي تعتمدها الإدارة الجديدة لهذه الهيئة إجراءاتها على هذه المبادرة الهامة الرامية إلى تيسير تقييم الآثار المتفاوتة المترتبة على السياسات الحكومية. كما أن من المؤمل أن تستفيد هذه المؤسسة من عمليات الاستعداد لإحصاء عام ٢٠٠٥ التي قامت بها الإدارة السابقة، وتعمل هذه الأخيرة منذ عدة سنوات لوضع منهجية ومؤشرات ومتغيرات اقتصادية اجتماعية للإحصاء المقبل. وهناك حاجة إلى إجراء إحصاء يتيح، بصورة مناسبة، جمع وتوفير البيانات ذات الصلة بغية وضع سياسات اجتماعية واقتصادية متسقة، وبالتالي إحراز تقدم فيما يتعلق بالحقوق في العمل والصحة والتعليم والسكن، من بين حقوق اقتصادية واجتماعية أخرى.

هاء - ترويج ثقافة تقوم على حقوق الإنسان

٧٠- اضطلعت الحكومة في أنشطة تستهدف التوصل إلى توافق في الآراء مع مؤسسات من السلطة التنفيذية بشأن وضع خطة عمل وطنية معنية بحقوق الإنسان. وتأمل المفوضية السامية أن يتم توسيع نطاق مشاركة مؤسسات حكومية أخرى وأن يتم ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني للتوصل إلى اتفاق في الآراء فيما بين جميع الأطراف. كما تأمل المفوضية السامية أن يتم إدماج التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في السياسات الحكومية، إلى جانب تضمينها منظوراً شاملاً يراعي الجنسين. وينبغي أن يتيح هذا المنظور الإمكانية للتصدي للتمييز القائم ضد المرأة وللصور النمطية المرسومة للمرأة على الصعيد الثقافي. وينبغي الإشارة إلى أنه تم بهذا الشأن التوقيع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ على اتفاق بشأن التعاون التقني والخدمات الاستشارية بين نائب الرئيس ومكتب المفوضية في كولومبيا.

٧١- ولا بد من التنويه بالعمل المتعلق بوضع خطة وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والذي يقوده مكتب أمين المظالم ووزير التعليم، بدعم من فروع أخرى في السلطة التنفيذية وممثلين عن المجتمع المدني. وتأمل المفوضية السامية أن يؤدي إنجاز ونشر هذه الخطة على الفور إلى إتاحة المجال لإدخال التعديلات اللازمة عليها للشروع في تنفيذها على أساس المشاركة في أقرب وقت ممكن.

واو - خدمات المشورة والتعاون التقني التي يقدمها مكتب المفوضية في كولومبيا

٧٢- استمرت المفوضية السامية، من خلال الوجود الدائم لمكتبها، في تقديم الدعم إلى الحكومة والدولة لتصميم وتطبيق سياسات وبرامج تستهدف تحسين الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في كولومبيا. وقد قدم مكتبها خدمات مشورة وتعاون تقني إلى السلطات الوطنية، وبخاصة لتعزيز تنفيذ التوصيات الدولية. وترغب المفوضية السامية في الإشارة إلى أنه يتعين على حكومة كولومبيا ومؤسساتها الاستفادة بصورة أكبر من فرص التعاون التي يوفرها المكتب.

ثالثاً - حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

ألف - تعاريف أساسية وملاحظات على الإحصاءات^(١٢)

٧٣- يشكل الفعل والامتناع الذي يؤثر على الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان أو في قواعد القانون الدولي العام انتهاكاً لهذه الحقوق إذا ما بدر من موظفي الدولة أو ارتكب بموافقة السلطات. وتنشأ المسؤولية عن الامتناع عند التقصير في القيام بواجب ضمان هذه الحقوق، بقدر ما يكون هذا التقصير غير متعمد ويقدر ما لم يشارك موظفو (وكلاء) الدولة في الإعداد للانتهاك أو في ارتكابه أو التستر عليه. وتنشأ المسؤولية عن الارتكاب عند ضلوع موظفي الدولة في الإعداد للأفعال أو عند المشاركة فيها أو المشاركة في التستر على المرتكبين أو توفير الحماية لهم. وتشكل انتهاكات كثيرة، بحكم طابعها الخطير أو الجماعي أو المنهجي، جرائم ضد الإنسانية وتدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

٧٤- وفي سياق النزاع المسلح الكولومبي، يتمثل خرق القانون الإنساني الدولي في القيام أو عدم القيام بأفعال على نحو ينطوي على انتهاك للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بها، والقانون الجنائي الدولي، والقانون العرفي. ويجب على جميع الأطراف المشاركة في الأعمال العدائية، سواء أكانت الدولة أو المجموعات المسلحة غير الشرعية (جماعات المفاوئين أو الجماعات شبه العسكرية)، أن تمتثل للالتزامات التي يفرضها القانون الإنساني الدولي. ويشكل العديد من الخروق المذكورة في هذا التقرير، والمرتبكة كجزء من خطة أو سياسة أو كجزء من جرائم مرتكبة على نطاق واسع، جرائم حرب. ويمكن أن تشكل عدة خروق منها أيضاً جرائم ضد الإنسانية.

٧٥- وتستند المفوضة السامية في عملها وفي صياغة ملاحظاتها وتقييماتها وتوصياتها إلى مصادر ثلاثة هي: دراسة شاملة للبيانات والإحصاءات الرسمية؛ والقيام بعمليات مراقبة مباشرة ومنهجية وتحليلية في جميع أرجاء البلد؛ والبت في الشكاوى بصورة منهجية وفقاً للتعاريف الواضحة الواردة في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٧٦- وينبغي الإشارة، لدى دراسة حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، إلى أن كولومبيا تفتقر إلى نظام إحصائي رسمي يغطي الانتهاكات والخروق تغطية مناسبة وفقاً للصكوك الدولية.

٧٧- وبخصوص حقوق الإنسان، المدنية منها والسياسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قلما تشمل الإحصاءات مؤشرات مفيدة. وبصفة عامة، لا تستخدم مقاييس موافقة للقواعد الدولية لحقوق الإنسان ولا معايير موحدة لمعالجة المعلومات.

٧٨- وفيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي، تكاد الإحصاءات الرسمية تقتصر على سلوك أعضاء المجموعات المسلحة غير الشرعية. كما أن هذه الإحصاءات لا تغطي بما يكفي بعض خروق القانون الإنساني الدولي،

كحالات التعذيب والهجوم والتهديد التي تستهدف المدنيين، والهجمات العشوائية، والاعتداء على الممتلكات المدنية وعلى البعثات الطبية، والعنف الجنسي، وتجنيد الأحداث.

٧٩- والإحصاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وخروق القانون الإنساني الدولي تعثرها مواطن ضعف وقصور وتضارب وتعوزها الدقة.

٨٠- وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن من المهم تفادي القيام باستنتاجات إحصائية لا تستند إلى تحليل مناسب ويراعي السياق، لما قد يفضي إليه ذلك من نتائج مغلوطة أو استنتاجات متسرعة أو غير دقيقة. وللتعليق على سياسة أمن الدولة وتقييمها من زاوية حقوق الإنسان، لا بد من الاعتماد على إحصاءات سليمة تستند إلى مفاهيم وبيانات دقيقة يركن إليها.

٨١- وتهدف الملاحظات الواردة أعلاه إلى التشجيع على وضع نظام إحصائي رسمي يغطي حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تغطية مناسبة. وأدرجت المقررة الخاصة بوجه التحديد توصية جديدة في هذا الصدد^(١٣).

باء - حالة حقوق الإنسان^(١٤)

٨٢- بقيت حالة حقوق الإنسان حرجة، فيما يتصل بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية على السواء.

٨٣- ورغم الجهود المبذولة في سبيل تعزيز احترام حقوق الإنسان، وردت في عام ٢٠٠٤ أنباء زُعم فيها انتهاك حقوق المرء في الحياة والسلامة الشخصية والحرية والأمن، وفي محاكمة عادلة، واحترام الخصوصية والحياة الشخصية، فضلاً عن الحريات الأساسية المتعلقة بالتنقل والإقامة والرأي والتعبير. وترد في المرفق الثاني لهذا التقرير حالات مختلفة تعكس هذا الوضع.

٨٤- وواصل مكتب المفوضية في كولومبيا تسجيل ادعاءات^(١٥) تتعلق بانتهاك موظفي الدولة، ولا سيما أعضاء قوات الأمن، بصفة مباشرة لحقوق الإنسان. وتُحمّل مؤسسات حكومية أخرى، كالنيابة العامة، مسؤولية الضلوع في هذه الأفعال أو المشاركة المباشرة في تنفيذها. ومست عدة حالات من هذا القبيل مجموعات مستضعفة، بما في ذلك مدافعون عن حقوق الإنسان، ونقابيون، وجماعات من السكان الأصليين والكولومبيين الأفريقيين الأصل، وصحفيون، وأشخاص محرومون من حريتهم، ونساء، وقادة اجتماعيون، وضحايا اعتداءات سببها الميول الجنسية. وتشير بعض الحالات إلى أن الدولة تتحمل مسؤولية تقصير السلطات أو تواطؤها مع المجموعات المسلحة غير الشرعية، لا سيما التنظيمات شبه العسكرية.

٨٥- ومقارنة بعام ٢٠٠٣، سُجل ارتفاع في الادعاءات المتعلقة بحالات الإعدام خارج القضاء وانتهاكات قواعد المحاكمة العادلة. واستمر الإبلاغ عن عدد كبير من الادعاءات المتعلقة بحالات الاحتجاز التعسفي، والتفتيش غير الشرعي، والتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاختفاء القسري. وعلاوة على ذلك، سجل أيضاً إفراط في استعمال القوة وغير ذلك من أوجه إساءة استعمال السلطة في قمع أعمال الاحتجاج، وتهجم على

حرية الرأي والتعبير. كما أبلغ عن انتهاكات لسلامة المرء وكرامته باستعمال العنف الجنسي. وكان الكثير من هذه التقارير يتعلق بأفراد قوات الأمن.

٨٦- وفي قضية وفاة خمسة قرويين في كاخامركا (توليمبا) في شهر نيسان/أبريل، حاولت السلطات بداية، وبسرعة غير معتادة، شرح حالات الوفاة على أنها حدثت في قتال أو جراء خطأ عسكري. وفي حادث آخر مثير للجدل وقع في شهر آذار/مارس، قتل عناصر في الجيش سبعة من أفراد الشرطة وأربعة مدنيين في غوايتاريليا (نارينيو). وبلغت الانتباه إلى حالات إعدام خارج القضاء قدم فيها الجيش الموتى لوسائل الإعلام في البداية على أنهم أعضاء في جماعات مغاورين أو تنظيمات شبه عسكرية لقوا مصرعهم في القتال. وفتحت النيابة العامة تحقيقاً بشأن قضية قتل عمد ضد أعضاء كتيبة ريفيس بيسارو لإقدامهم على إعدام ثلاثة نقابيين في أراوكا في شهر آب/أغسطس، مستندة إلى أن القتال الذي يزعم العسكريون وسلطات حكومية أخرى حدوثه لم يحدث قط، وأن النقابيين أعدموا خارج القضاء.

٨٧- وتفيد أنباء متكررة تلقتها النيابة، فضلاً عن عمليات المراقبة الميدانية، أن الصلات بين الجماعات شبه العسكرية وموظفين حكوميين وعناصر الأمن ظلت قائمة^(١٦). وبينما اتخذت إجراءات في بعض الحالات، كما حدث في مدينة كوكوتا، لم يُبلغ في الأغلبية منها عن تنفيذ عقوبات مناسبة فيما يتصل بسلوك من هذا القبيل. وفي بعض الحالات، نفت السلطات العسكرية وقوع الأحداث، دون التحقيق في الادعاءات كما يجب.

٨٨- وكان نظام إقامة العدل يعاني أساساً أوجه خلل من ناحية استقلالية القضاء ونزاهته، واحترام ضمانات المحاكمة العادلة والضمانات القضائية، وافتراض البراءة. واستمرت المشاكل المتعلقة بالوصول إلى العدالة في مناطق شتى من البلد، إضافة إلى معدلات الإفلات من العقاب المرتفعة في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان وخروق القانون الإنساني الدولي.

٨٩- ووردت أنباء عن حالات انتهاك لاستقلالية القضاء، تتعلق بالخصوص بمدعين عامين ملحقين بأجهزة أمن، وهو وضع يهدد استقلاليته، لا سيما في القضايا المتعلقة بأعضاء في هذه الأجهزة، وخاصة عندما يقع مقر عملهم في المبنى ذاته. كما يحد ذلك من قدرة الضحايا والشهود على الإدلاء بشهادتهم دون خوف أو تعرض لخطر إضافي. وأثارت ادعاءات أخرى تتعلق باستقلالية القضاء مسألة طرد عدة مدعين عامين، أجبر البعض منهم على الخضوع لاختبار مكشاف الكذب. ولم يُجر تحقيق لتحديد ما إذا كانوا قد تصرفوا بصورة غير شرعية، أم لا، إذ إن التحقيق كان سيبين ما إذا كان قرار طردهم يرتبط بأسباب تتعلق بالتحقيقات التي كانوا يجرونها.

٩٠- واستمر اطلاع المكتب على قضايا انتهاكات حقوق الإنسان وخروق القانون الإنساني الدولي التي لم يحقق فيها نظام القضاء الجنائي العسكري كما يجب، لا سيما قضايا قتل أشخاص يتمتعون بالحماية. ولم تتصرف المؤسسات على نحو متسق؛ فقد أعلنت النيابة العامة، في بعض الحالات، اختصاصها في الموضوع، ورأت، في حالات أخرى، أنها غير مختصة. كذلك فصل المجلس الأعلى للقضاء في النزاعات المتعلقة بالاختصاص لصالح نظام القضاء العادي في حالات، وحكم ضده في حالات مماثلة تدخل بوضوح ضمن نطاق انتهاكات حقوق الإنسان أو خروق القانون الإنساني الدولي.

٩١- غير أنه تجدر الإشارة إلى التقدم المحرز في تحقيق النيابة العامة في قضية النشطاء النقابيين الذين أعدموا في أراوكا، وإلى القرار الذي اتخذته المجلس الأعلى للقضاء والذي أعلن فيه اختصاص نظام القضاء العادي في الفصل في قضية كاخامركا عاكساً بذلك قراره السابق. كما تنبغي الإشارة إلى أن مكتب الوكيل العام قد طلب في شهر تشرين الثاني/نوفمبر قيام نظام القضاء الجنائي العسكري بعكس قراره القاضي بإقفال التحقيق ضد ١٢ فرداً من أفراد الجيش تورطوا في قضية غوايتاريليا.

٩٢- وأحال مكتب الوكيل العام إلى الشرطة والجيش ادعاءات شتى تتعلق بجرائم قتل واختفاء قسري وتعذيب واعتقال تعسفي ارتكبتها أعضاء في قوات الأمن لتكون محل تحقيقات تأديبية. ويوجه الانتباه أيضاً إلى وقف بعض الإجراءات التأديبية، حتى في قضايا فرض فيها نظام القضاء عقوبات جنائية على مسؤولين حكوميين ثبتت مسؤوليتهم. وتجدر الإشارة من ناحية أخرى إلى أعمال مكتب الوكيل العام في ما يتعلق بالتقدم المحرز أو البت الناجح في بعض القضايا، كقضية بوخايا.

٩٣- وواصل موظفو النيابة العامة أداء دور رئيسي أو معاضد في ممارسات الاعتقال الجماعي، وكذلك عمليات الاعتقال والتفتيش الفردي بالاستناد إلى تحقيقات وأدلة واهية، وإلى تقارير من الاستخبارات العسكرية، واتهامات مجهولة المصدر أو شهادات مشكوك في صديقتها. وزُعم أنه قد جرى، مراراً، تقديم تصاريح اعتقال مفتوحة، أو إصدارها بعد الاعتقال، برضى المدعين العامين أو ضلوعهم بصفة مباشرة في ذلك. ولوحظ في عدد من المحاكمات استخدام متواتر لشهادات أشخاص مُسرحين أو من أعيد إدماجهم في المجتمع. وأبلغ عن حالات إدلاء أشخاص مسرحين بشهادات زور لقاء المال أو فوائد قانونية. وشملت عدة محاكمات من هذا القبيل أعضاء في منظمات لحقوق الإنسان أو نقابيين. ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى إلقاء القبض، في شهر آب/أغسطس، على عضو سابق في مجموعة غير شرعية أعيد إدماجه في المجتمع، وأدلى بشهادته في عدد من المحاكمات وأخبر عنه لكونه تلقى أموالاً لقاء الإدلاء بشهادات زور. وتلقى المكتب تقارير عن وجود ملفات استخبارات عسكرية تتهم منظمات لحقوق الإنسان بالارتباط بجماعات المغاورين^(١٧).

٩٤- وما فتئت ممارسة أعضاء قوات الأمن، لا سيما الجيش، المتمثلة في الاعتقال الفردي والجماعي بتصريح محكمة أو بغير تصريح وبالاتناد إلى الأسس الواهية المشار إليها سابقاً، تمس بالدرجة الأولى المدنيين الذين يعيشون في المناطق التي استمر فيها وجود جماعات المغاورين أو هيمنتها. ويوجه الانتباه إلى أن معظم عمليات الاعتقال حدثت خارج النظام القضائي. وتفيد المعلومات التي قدمتها الشرطة الوطنية بأن ١٧ في المائة فقط من عمليات الاعتقال البالغ عددها نحو ٤٠٠ عملية والمنفذة إلى غاية ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ استندت إلى أوامر محكمة، بينما أُلقي القبض على الأشخاص في وضع تلبس في الغالبية العظمى من الحالات المتبقية التي بلغت نسبة ٨٢ في المائة من مجموع الحالات (نحو ٣٠٠ ٢٠٥). وأُلقي القبض على نحو ٨ في المائة من مجموع المعتقلين على أيدي شتى الأجهزة الأمنية الحكومية بالاستناد إلى تصريح، بينما شكل ٢ في المائة من الحالات عمليات اعتقال إدارية. ويبدو أن البقية اعتقلوا في حالات تلبس. ويوجه الانتباه إلى إساءة تطبيق هذا المبدأ، إذ تفيد التقارير بأن ما يزيد عن ٥٠ في المائة من عمليات الاعتقال تستند إلى اشتباه في الانتماء إلى مجموعات مسلحة غير شرعية^(١٨).

٩٥- ونسب الوكيل العام وأمين المظالم، في مناسبات شتى، إلى التجاوزات المرتكبة خلال الإجراءات المرتبطة تحديداً بعمليات الاعتقال الجماعي^(١٩). وعواقب هذه العمليات، القائمة على أدلة مشكوك فيها ومخالفات إجرائية وتلاعب، لا تؤثر على افتراض البراءة فحسب، بل تتسبب أيضاً في الوصم من جراء عرض اسم المعتقل، وفي بعض الأحيان صورته الشمسية أو المرسومة، أمام وسائل الإعلام والجمهور. كما أن ذلك يعرض المعتقلين لخطر قد يسفر عن هلاكهم، على غرار ما حدث للأستاذ ألفريدو كورينا دي أندريس، الذي اغتيل بعد شهر ونصف الشهر من إفراج النيابة العامة عنه.

٩٦- وزعم في بعض الحالات مشاركة مسؤولين حكوميين بصفة مباشرة في التلاعب بالشهود والأدلة، مما يضعف مصداقية المحكمة. ولاحظ الوكيل العام، في تقريره المتعلق بالتحقيق في قضية غوايتاريليا، أن المؤسسات المشاركة في هذا التحقيق قد ارتكبت مخالفات. كما وردت أيضاً عدة ادعاءات بشأن تلاعب القوات المسلحة بالأدلة وتحويل مكان الجريمة وارتكاب مخالفات أخرى في تنفيذ الإجراءات والعمليات. ولم تخط المفوضة السامية علماً باتخاذ أي تدابير في حق الموظفين العاملين في مجال القضاء أو أفراد قوات الأمن المسؤولين عن هذه المخالفات. ووردت في بعض المناطق ادعاءات بخصوص إخلال مدعين عامين بالتزامهم المتعلق بنقل الجثث وفقاً للإجراءات القضائية، فضلاً عن حالات عرقلة من قبل قوات الأمن.

٩٧- وتجدد الإشارة علاوة على ذلك إلى أن بعض قضايا أعمال العنف الجنسي المدعى ارتكابها في حق نساء وفتيات لم يجر التحقيق فيها كما يجب. بل إن الضحايا تعرضن عموماً للوصم وفتحت في بعض الحالات تحقيقات ضدهن. وفي قضية توجيه تهمة التمرد لامرأة اغتصبها أحد المغوارين، أتهم موظفو إدارة الأمن والنيابة العامة بالمشاركة المباشرة في المخالفات الإجرائية، كما أثبت في قرار المحكمة الذي أبطل احتجازها. ولم يُسجل اتخاذ أي تدابير فعالة لمعاقبة المسؤولين الحكوميين المتورطين في هذه المخالفات أو منعهم من إعادة الكرة. وكثيراً ما تبقى الادعاءات بلا تحقيق. كما لم يحرز تقدم بخصوص التحقيقات المتعلقة بادعاءات العنف الجنسي^(٢٠).

٩٨- وتشهد حالة حقوق الإنسان في سجون البلد أزمة مستمرة. ونمو عدد السجناء حالياً أعلى مما كان عليه في أي وقت مضى على مدى تاريخ البلد. وعلى الصعيد الوطني، تجاوزت السجون طاقة استيعابها بمعدل ٣٨ في المائة؛ إذ يشغل ٦٨ ٠٠٠ سجين ٦٠٠ ٤٩ مكان في سجون ريوهاتشا وباليديبار، وأراوكا، وبوكارامنغا، ومديلين، وكالي، وإيتاغوي. وتسود حالة مماثلة في سجون النساء بكالي وبوبايان. وظروف الاكتظاظ المفرط تضاهي المعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة. وسجلت المؤسسة الوطنية للإصلاحات والسجون عدداً كبيراً من التحقيقات التأديبية، بما في ذلك مخالفات مرتكبة في سياق العمل وأخرى تشكل معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. وتتولى المؤسسة نفسها التحقيق في تقارير كثيرة بعد أن أحالها إلى اختصاصها مكتب الوكيل العام.

٩٩- وتبقى أغلبية انتهاكات حقوق النساء والفتيات بلا عقاب، نظراً لانعدام التحقيقات الرسمية وقلة عدد الشكاوى بسبب الخجل وضعف مصداقية النظام القضائي وقلة الإبلاغ في حالات الوفاة أو العنف الجنسي. وتأثر الوصول إلى المحاكم وطريقة تناول هذه الجرائم أيضاً بعدم وجود برامج لتدريب موظفي المحاكم في المسائل الجنسانية، وبممارسات التمييز على أساس الجنس في النظام القضائي، وخاصة في المسائل الجزائية. واعتماد القانون

رقم ٨٨٢ لعام ٢٠٠٤، الذي يزيل الطابع الإجرامي عن الاعتداء الجنسي باعتباره اعتداءً جسدياً يخضع بالفعل للجزاء، أمر يتنافى واللوائح الدولية المتعلقة بحماية النساء والأطفال من العنف. كما ينتقص من أهمية العنف الجنسي كمشكلة محددة وخطيرة، ويتجاهل طابع الممارسة المنهجية، ويحجب هذا العنف القائم على نوع الجنس، مما يسهم في الإفلات من العقاب.

١٠٠- وما فتئت حقوق النساء، لا سيما ربوات الأسر، والريفيات، ونساء الشعوب الأصلية والكولومبيات الأفريقيات الأصل والمشرديات، تتأثر بالتمييز الجنسي وشقي ضروب العنف الجنسي. وأتاح الإجراء المسمى *tutela* (إجراء قانوني يتمثل في التماس الغوث الفوري إزاء انتهاك حق دستوري) في بعض الحالات حماية حقوق النساء والفتيات، وبالأخص ضمان حقوقهن الأساسية.

١٠١- وما زال المشهد الاجتماعي والاقتصادي يتسم بارتفاع مستويات الفقر وانعدام المساواة. وتبقى مستويات التوافر والوصول والاستمرار والتنوعية فيما يتصل بالحق في العمل والسكن والصحة والتعليم غير مرضية على الإطلاق. ويستمر ارتفاع معدلات البطالة ونقص العمالة^(٢١). ويستمر تدهور حالة المستشفيات ودور التقاعد بينما تبقى تغطية النظام الصحي منخفضة^(٢٢). وبخصوص الحق في السكن، سُجلت انتعاشة في البناء، لكنها شملت بصفة عامة الطبقات الاجتماعية ٤ و ٥ و ٦، في حين استمر، بالنسبة إلى الطبقات ١ و ٢ و ٣، نقص فرص ملكية المسكن والوصول المحدود إلى الإعانات.

١٠٢- وبخصوص الحق في الصحة، اشتهر لجوء الكثير من الناس إلى إجراء الـ *tutela* بغية الحصول على الخدمات الأساسية^(٢٣). ويلجأ إلى هذا الإجراء بالأساس الأشخاص الذين يغطيهم أحد أنواع التأمين.

١٠٣- وبخصوص الحق في التعليم، ينبغي التنويه بجهود الدولة من أجل زيادة التغطية والنهوض بالتنوعية^(٢٤). ورغم هذا التقدم، لم تنفذ توصية المفوضة السامية الداعية إلى ضمان التعليم الابتدائي المجاني للجميع ولا توصيتها الرامية إلى التقليل من فجوة عدم المساواة^(٢٥).

جيم - الحالة العامة للقانون الإنساني الدولي^(٢٦)

١٠٤- واصل مكتب المفوضية في كولومبيا تسجيل خروقات جسيمة من جانب المجموعات المسلحة غير الشرعية، ولا سيما القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي والمجموعات شبه العسكرية، رغم إعلان عدد من هذه المجموعات عن وقف أعمال العدا. وتواصل هذه المجموعات المسلحة غير الشرعية استهداف المدنيين في المقام الأول، عن طريق الهجمات العشوائية والاعتقالات والمجازر واحتجاز الرهائن والأعمال الإرهابية^(٢٧) والتشريد القسري واستعمال الألغام المضادة للأشخاص وتجنيد الأحداث والاستعباد الجنسي والعنف ضد النساء والفتيات. ويتأثر المدنيون، لا سيما الجماعات الإثنية، بالممارسة المتمثلة في فرض قيود على نقل الغذاء والدواء والأشخاص، بما في ذلك الأعمال التي تؤدي إلى ضرب الحصار على مجتمعات أو إبقائها في عزلة. وسُجلت زيادة في عدد الخروقات التي مست المدرسين والعُمد والعمد السابقين. وازدادت حالات الوفاة الناجمة عن الألغام المضادة للأشخاص، لا سيما في المناطق الريفية.

١٠٥- وباستخدام الإحصاءات الرسمية الموجودة، يصعب تحديد المؤشرات المتعلقة بقتل الأشخاص المتمتعين بالحماية في سياق النزاع المسلح الداخلي. وعلى سبيل المثال، سجل مرصد مكتب نائب الرئيس ٤٢ مجزرة سقط فيها ٢٣٤ ضحية خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٠٤، وكانت محافظات أنتيوكيا وباليي وكساناري وميتا أكثر المناطق تعرضاً لتلك المجازر. ويستمر أخذ رهائن من السكان المدنيين. فقد أبلغ مكتب نائب الرئيس عن احتجاز ١١٥٩ رهينة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام، أفرج المختطفون عن ٤٦ في المائة منهم، وما زال ٢٦ في المائة محتجزين، وأنقذت قوات الأمن ٢٠ في المائة. وما زالت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي تتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن هذه الجرائم من بين المجموعات المسلحة غير الشرعية^(٢٨). ويواجه الانتباه إلى أن التنظيمات شبه العسكرية، رغم التزامها بوقف أعمال العداء والإعلان عن تسريح أعضائها، زادت حصتها من عمليات الاختطاف من ٨ إلى ١١ في المائة من مجموع العمليات، وهي نسبة تفوق حصة جيش التحرير الوطني (٩ في المائة) وتقل عن حصة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي (٢١ في المائة).

١٠٦- واستمر في أنحاء شتى من البلد الإبلاغ عن اعتداءات على كرامة المرء وأشكال أخرى من الاعتداءات الفاحشة على النساء والفتيات من قبل المجموعات المسلحة غير الشرعية، واقتن ذلك عموماً باحتجاز الرهائن والتعذيب والتشريد والتعري القسري وأشكال أخرى من الاعتداء الجسدي والجنسي والنفسي. واستمر امتهان الاستعباد الجنسي لحقوق النساء والفتيات اللاتي لم يتجاوز عمر البعض منهن ١٢ سنة. ويقترن الاستعباد الجنسي عموماً بالتحديد القسري للنسل والإجهاض القسري. وتنطوي هذه الحالات أيضاً على احتمال إصابة عال بعدوى الأمراض المنقولة جنسياً أو بفيروس نقص المناعة البشري. وأبلغ في كوكوتا عن حالات أعلنت فيها جماعات المفاورين اعتبار بعض النساء "أهدافاً عسكرية" بعد إكراههن على ممارسة الجنس مع أعضاء تنظيمات شبه عسكرية.

١٠٧- وسجلت أيضاً حروق نُسبت إلى أعضاء قوات الأمن الذين انتهكوا حصانة المدنيين، بالإقدام تحديداً على قتل أشخاص يتمتعون بحماية، وشن هجمات عشوائية، والقيام بعمليات تشريد قسري، وفرض حصار على إمدادات الغذاء والدواء إلى المجتمعات المحلية، وارتكاب أعمال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات.

دال - جماعات المفاورين^(٢٩)

١٠٨- استمر انتهاك هذه المجموعات المسلحة غير الشرعية للقانون الإنساني الدولي ومبادئه المتمثلة في التقيد والتمييز والتناسب وحماية السكان المدنيين. وواصلت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي ارتكاب خروق جسيمة، كعمليات قتل أشخاص يتمتعون بالحماية وأعمال التعذيب واحتجاز الرهائن، ومست هذه الخروق العديد من المدنيين، بمن فيهم النساء والعائدون، والصبيان والبنات، والجماعات الإثنية. وأبلغ، في ثلاث مناسبات، مرتين في كاتاتومبو (شمال سانتاندير) ومرة في سان كارلوس (أنتيوكيا)، عن تقتيل زارعي الكوكه. وفي حالات أخرى، كان الضحايا من المشردين داخلياً العائدين إلى ديارهم، بعد الحصول على "تصريح" يفترض أن جماعة المفاورين قد أمدتهم به، على غرار ما حدث في أنتيوكيا. وحُملت جماعات المفاورين أيضاً مسؤولية عمليات الاغتيال والتهديد بالقتل الانتقائية التي استهدفت أشخاصاً من بينهم مسؤولون حكوميون ومدرسون وسكان أصليون. وشملت هذه العمليات قتل عمدة ريفيرا (هويلا) في آب/أغسطس، وقتل مدرس في بلدية تامي

(أراوكا) في نيسان/أبريل، وقتل أرواكا مامو (الشيخ القبلي) البالغ من العمر ٧٠ عاماً في تشرين الثاني/نوفمبر في سييرا نيفادا دي سانتا مارتا.

١٠٩- وإلى جانب الامتناع عن الإفراج غير المشروط عن الرهائن واحترام القواعد الدولية المتعلقة بالمستسلمين أو العاجزين عن القتال، استمرت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني بدرجة أقل، في ممارسة أخذ الرهائن لأغراض الابتزاز الاقتصادي والضغط السياسي. ووردت أنباء عن تعذيب الرهائن وقتلهم، كما حدث في حالة خمس رهائن عشر عليهم ميتين ويحملون آثار التعذيب في بلدية كورينتو (كاوكا) في شهر كانون الثاني/يناير. وفي شهر آب/أغسطس، اعتقل خمسة أعضاء من فريق طبي كان يشارك في يوم للتطعيم في محافظة أراوكا. واستمر تجنيد الأحداث. كما يؤخذ على القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي مهاجمة المدنيين وشن هجمات عشوائية، كالهجوم الذي شنته في بلدية أنثا (أنتيوكيا)، حيث أطلق عناصرها النار على مدنيين وألقوا قبلة يدوية على مبنى عام، مما أسفر عن مقتل شخصين وجرح سبعة آخرين. وسجلت أيضاً أعمال إرهابية، كانفجار سيارة مفخخة في تامي (أراوكا) في شهر أيار/مايو، ذهب ضحيته ٤ مدنيين، من بينهم طفل، وجرح فيه ٢٥ شخصاً، إضافة إلى الهجوم الذي استهدف ملهى ليليا في أبارتادو (أنتيوكيا) وأسفر عن مقتل ٦ مدنيين، بمن فيهم طفلة في الرابعة، وجرح ٢٢. كما حُملت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي مسؤولية عمليات الترحيل القسري في محافظات أنتيوكيا وكالداس وتشوكو ونارينيو.

١١٠- واستمر فرض قيود على حرية تنقل الأشخاص والبضائع عن طريق الحواجز البرية، ونقاط التفتيش النهرية غير الشرعية وتعميم التهديدات بالموت، كالحصار المضروب حول نهر كراري (سانتاندير) في نيسان/أبريل، الذي أضر إلى حد كبير بسكان المناطق الريفية. ووردت أنباء عن استخدام أسلحة محظورة وشن هجمات ضد ممتلكات المدنيين، كاستعمال قوارير الغاز في سان ميغيل (بوتومايو) في شهر أيلول/سبتمبر، مما أسفر عن جرح شخصين يتمتعان بحماية وألحق ضرراً عارماً بممتلكات المدنيين.

١١١- وواصل كل من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني استعمال الألغام المضادة للأشخاص على نحو متواتر. وحمل مرصد الألغام التابع لمكتب نائب الرئيس مسؤولية الحوادث للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في ٦١ في المائة من الحالات، ولجيش التحرير الوطني في ١٠ في المائة منها خلال عام ٢٠٠٤. وشملت حصيلة الضحايا صبيانا وبنات، من جماعات السكان الأصليين خاصة، كأطفال أقلية إمبيرا كاتيو الإثنية الذين أصيبوا في شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه في محافظة كوردوبا. ويُزعم أن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي مسؤولة عن تجنيد فتيات والإكراه على تحديد النسل والإجبار على الخضوع بصفة جماعية لاختبارات فيروس نقص المناعة البشري واستبعاد النساء والفتيات جنسياً. كما نُسبت إليها هجمات وعمليات قتل وتهديدات غير شرعية استهدفت بعض النساء لكونهن كن على علاقة بأعضاء من قوات الأمن أو التنظيمات شبه العسكرية. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، قتلت أربع نساء، إحداهن حامل، في كولوسو (سوكري) في ظروف مماثلة.

هاء - التنظيمات شبه العسكرية^(٣٠)

١١٢ - واصلت التنظيمات شبه العسكرية ارتكاب خروق، إلى جانب انتهاك وقف أعمال العداء^(٣١). وسُجلت خروق جسيمة، شملت مجازر وجرائم قتل واحتجاز رهائن وعمليات ترحيل قسري. ويُوجه الانتباه إلى كبر عدد الخروق وجسامتها وما اقترن بارتكابها من إفلات من العقاب، في سياق إعلان وقف أعمال العداء.

١١٣ - وأبلغ عن حدوث مجازر نسبت إلى التنظيمات شبه العسكرية في أنتيوكيا وأراوكا وبوغوتا وكوردوبا وغواخيرا وشمال سانتاندير وبوتومايو وتوليمبا وريسارالدا. ومس البعض منها مجتمعات أصلية؛ بينما شملت مجازر أخرى احتجاز الرهائن وعمليات الترحيل والاختفاء القسري وجرائم القتل الشنيعة، كضرب أحدهم حتى الموت بماون في ريسارالدا، واغتصاب النساء والفتيات. واستمر تسجيل حالات قتل فردي وجماعي وتهديد، يُزعم أن أفراد الجيش أو موظفين حكوميين وعناصر شبه عسكرية هم المسؤولون عنها، إما نتيجة تقصير من جانب السلطات أو نتيجة أفعال مشتركة أو منسقة أعدم فيها الجماعات شبه العسكرية أشخاصا أبلغ الجيش في مرحلة لاحقة عن سقوطهم في القتال.

١١٤ - وما فتئت التنظيمات شبه العسكرية تلجأ لاستراتيجية الاختفاء القسري. ويبدو أن حالات اختفاء شتى مرتبطة بالتجنيد القسري، لا سيما تجنيد الأحداث، الذي تقوم به التنظيمات شبه العسكرية في الضواحي الفقيرة لمدين مثل بوغوتا ومديلين وسينسيليكو. وفي انتهاك لوقف أعمال العداء، نسب اختفاء شخصين في بويرتو لبرتادور (كوردوبا) للكتلة الشمالية من القوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس، في سياق عملية أخذ فيها ١٠ رهائن، من بينهم مستشار بلدي سابق، وقتل ٨ منهم فيما بعد.

١١٥ - وأدت اشتباكات عنيفة بين كتلة سنتاوروس التابعة للقوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس، التي تشارك حالياً في عملية التفاوض، والقوات القروية للدفاع عن النفس في كساناري، إلى تشريد مئات الأشخاص^(٣٢) ومقتل أناس كثيرين واختفائهم قسراً. ولم تلق نداءات الحكومة بوقف القتال وتسريح أعضاء المجموعتين على الفور أي صدى.

١١٦ - واستمر توارد أنباء عن اعتداءات على نساء وأطفال نُسبت إلى التنظيمات شبه العسكرية، لا سيما الاغتصاب والتهديد والتعذيب والاغتيل وفرض قواعد سلوك والاستعباد الجنسي.

واو - قوات الأمن^(٣٣)

١١٧ - استمر تلقي المكتب ادعاءات تتعلق بخروق للقانون الإنساني الدولي، كقتل أشخاص يتمتعون بالحماية، وعمليات النهب والترحيل القسري، نُسبت إلى أفراد قوات الأمن. ووردت هذه الأنباء من مناطق كانت مسرحاً لعمليات عسكرية هامة، مثل كاكيتا وكاوكا وبوتومايو، ومناطق استمر فيها حضور قوات الأمن، كآنتيوكيا، حيث ورد عدد متزايد من الأنباء بخصوص أعضاء في اللواء الرابع للجيش. ولاحظ المكتب ارتفاع عدد البلاغات المتعلقة بممارسة عناصر الجيش للعنف الجنسي. ووردت أيضاً أنباء عن خروق للقانون الدولي الإنساني نُسبت إلى الجنود القرويين.

١١٨- وتلقى المكتب ادعاءات تتعلق بارتكاب أفراد الجيش لحجازر في أنتيوكيا وأراوكا وبوياكا. وأبلغ في البعض من هذه الحالات عن تواطؤ عناصر الجماعات شبه العسكرية. كما أبلغ عن مقتل عدة مدنيين جراء عمليات عسكرية انطوت على انتهاك لبدأي التمييز والتناسب. ويوجه الانتباه إلى استمرار تلقي المكتب أنباء عن حالات نفذ فيها أعضاء القوات المسلحة والتنظيمات شبه العسكرية عمليات منسقة، وحالات احتجز فيها أعضاء القوات شبه العسكرية الضحايا ثم أعلن الجيش فيما بعد عن سقوطهم في القتال. وأحيل البعض من هذه القضايا، على نحو غير مناسب، إلى نظام القضاء العسكري.

رابعاً - حالة المجموعات الضعيفة بصفة خاصة^(٣٤)

١١٩- أثر النزاع المسلح، لا سيما الأعمال الإجرامية التي ترتكبها المجموعات المسلحة غير الشرعية التي تتجاهل مبادئ القانون الإنساني المتمثلة في التمييز وحصانة المدنيين، على حالة مختلف المجموعات الضعيفة بصفة خاصة. وعانت هذه المجموعات أيضاً من آثار بعض السياسات الحكومية ومن أفعال بعض السلطات التي يُدعى أنها مسؤولة عن ارتكاب أعمال في حقهم انطوت على انتهاكات لحقوق الإنسان.

١٢٠- وفي هذا السياق، تأثر الوضع الحرج للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما فيهم النقيبون وأعضاء المنظمات النسائية وغيرهم من القادة الاجتماعيين، بعمليات القتل والتهديد والتحرش التي قامت بها المجموعات المسلحة غير الشرعية، لا سيما التنظيمات شبه العسكرية. وساهمت بعض التصريحات العلنية التي أدلى بها مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى والتي شككت عشوائياً في عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وفي منظماتهم، في عملية الاستقطاب وفي زيادة عوامل الخطر، مما أضعف تأثير جهود الدولة في سبيل حمايتهم. ووردت ادعاءات بخصوص أمور من بينها عمليات احتجاز تعسفي وتفتيش غير شرعي وانتهاك لقواعد المحاكمة العادلة وانتهاك الحق في حرية التعبير والرأي.

١٢١- واستمر تعرض جماعات شتى للخطر، لا سيما الجماعات المهددة بالاعتداء أو التشريد والجماعات المشردة بالفعل أو التي تعيش تحت الحصار أو في عزلة. واستمر ارتفاع إجمالي عدد المشردين داخلياً رغم تراجع عدد حالات التشرد القسري الجديدة، وإن أخذ هذا الاتجاه ينعكس على ما يبدو خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٤. وبذلت الدولة جهوداً لا يستهان بها من أجل الاهتمام بهذه الجماعات. وظلت هناك نقاط ضعف تشوب الحلول الدائمة والمستدامة، وخاصة فيما يتعلق بسياسة العودة، وبالتقصير في الاهتمام بالنساء والجماعات الإثنية.

١٢٢- وعانت مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين الأفريقيي الأصل من تأثير النزاع المسلح على هوياتها الإثنية والثقافية عقب اجتياح أراضيها، ومن حالة الإقصاء والتمييز الأعم التي ما فتئت تؤثر عليها. وأكثر الجماعات تأثراً هي جماعات سييرا نيفادا دي سانتا مارتا، منطقة زراعة البن، ومنطقة تشوكو، والجماعات الموجودة في المناطق التي تنفذ فيها خطة "باتريوتا". وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على عمليات القتل والتهديد وغيرها من الهجمات التي تستهدف قادة السكان الأصليين، وخاصة عمليات القوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي. وزُعم أيضاً ارتكاب أفراد في قوات الأمن لجرائم

قتل وعمليات اعتقال جماعي وتعسفي. وأبرز المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين خطر الانقراض المهدد بعدة مجتمعات في محافظات الأمازون وبوتومايو وكاكيئا وغواياري.

١٢٣- واستمر وقوع الأطفال ضحايا للتزاع المسلح، وبخاصة نتيجة للتجنيد القسري لآلاف الصبيان والبنات، وأخذ الرهائن، وعمليات التشريد، واستعمال الألغام المضادة للأشخاص. واستمر الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل، علاوة على العنف المتزلي وانعدام المساواة في التمتع بحقوق الطفل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأحيط المكتب علماً باحتلال قوات الأمن لمدارس، وهو ما يتنافى بوضوح وأحكام القانون الدولي الإنساني.

١٢٤- ويستمر انتهاك حقوق النساء والفتيات بسبب انعدام المساواة والتمييز وشتى ألوان العنف. وتدهور الأمن، لا سيما أمن نساء وفتيات الأرياف والسكان الأصليين والكولومبيات الأفريقيات الأصل والنساء المشاركات في منظمات أو المشرديات أو المحاصرات أو العائدات، جراء النزاع المسلح واستعمال المجموعات المسلحة غير الشرعية للعنف الجنسي والرقابة الاجتماعية. ورغم ما تبذله الدولة من جهود، لا تزال أوجه القصور تعترى جمع المعلومات عن حالة النساء الخاصة؛ الأمر الذي يؤثر سلباً على قدرتها على تلبية احتياجاتهن على النحو المناسب. ويستمر عجز النظام القضائي عن معالجة قضايا العنف ضد المرأة معالجة فعالة.

١٢٥- وتعرض صحفيون وإعلاميون آخرون للقتل والتهديد من قبل المجموعات المسلحة غير الشرعية. ووردت أيضاً ادعاءات بشأن إفراط أعضاء قوات الأمن في استعمال القوة وانتهاك مسؤولين حكوميين للحق في حرية التعبير والرأي. وأدت الحالة برمتها إلى مناخ من الرقابة والتخويف بصفة غير مباشرة، وإلى استخدام غير رشيد للمعلومات. وتشير بعض الادعاءات التي ينظر فيها المكتب إلى أن السلطات استعملت الضغط لحمل الجهات المعنية على نشر معلومات عن النزاع المسلح وإحصاءات أخرى تخدم مصلحة الحكومة.

١٢٦- وتأثر الرهائن وأسراهم بصفة خاصة نظراً لاستمرار عمليات الاختطاف وعدم امتثال المجموعات المسلحة غير الشرعية للالتزامات القانونية الإنسانية. كما يواجهون صعوبات في مجال الحقوق المدنية والاقتصادية بسبب الثغرات التي تعترى التشريع. ويعاني ضحايا الاختفاء القسري وضعاً مماثلاً.

١٢٧- والمسؤولون المحليون، لا سيما العمدة والعمد السابقون، والمستشارون والمستشارون السابقون، والمسؤولون الحكوميون، وموظفو الجهاز القضائي، وأعضاء الاتحاد الوطني والحزب الشيوعي، والأطباء وأصحاب الأعمال، تعرضوا بصفة خاصة أيضاً لأعمال المجموعات المسلحة غير الشرعية. كما تعرض المثليون الجنسيون والميالون للجنسين والمتخثثون والمرجلات أيضاً للاعتداء والتمييز، بما في ذلك سوء المعاملة وأعمال "التطهير الاجتماعي"، بسبب ميولهم الجنسية.

خامساً - التوصيات

١٢٨ - تقدم المفوضة السامية ٢٧ توصية ملموسة وذات أولوية إلى السلطات الوطنية للأجهزة الحكومية الثلاثة، وإلى هيئات الإشراف المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والقطاعات الممثلة للمجتمع المدني، والمجتمع الدولي، والمجموعات المسلحة غير الشرعية.

١٢٩ - والتوصيات هي استنتاجات عملية تتطلع إلى المستقبل مستخلصة من التحليل القائم على ملاحظة منهجية وتحليلية وحوار مع السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وتعتقد المفوضة السامية اعتقاداً راسخاً أن حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ستتحسن تحسناً ملموساً إذا نُفذت التوصيات تنفيذاً متسقاً وشاملاً في عام ٢٠٠٥.

١٣٠ - وللتأكيد على أن عملية التنفيذ هذه تقتضي اتساقاً على مدى الزمن وفي ما يتعلق بجميع المواضيع، بوبت التوصيات، على غرار التقريرين السنويين السابقين، ضمن العناوين الستة التالية: الوقاية والحماية؛ والتزاع المسلح الداخلي؛ وسيادة القانون والإفلات من العقاب؛ والسياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ وترويج ثقافة حقوق الإنسان؛ وخدمات المشورة والتعاون التقني التي يقدمها مكتب المفوضة في كولومبيا.

ألف - الوقاية والحماية

١٣١ - تشجع المفوضة السامية الحكومة على اعتماد معايير لتنظيم تركيبة ووظائف لجنة الإنذار المبكر المشتركة بين المؤسسات، وإقرار ما يتعين تنفيذه من عقوبات في حالة عدم الاستجابة للإنذارات الصادرة عن اللجنة. كما تشجع المفوضة السامية الحكومة على ضمان استمرارية نظام الإنذار المبكر الذي يشرف عليه مكتب أمين المظالم ولجنة الإنذار المبكر، وذلك بتوفير اعتمادات الميزانية في الوقت المناسب.

١٣٢ - وتشجع المفوضة السامية الحكومة والكونغرس على ضمان استمرارية برامج حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمجموعات الأخرى، تحت إشراف وزارة الداخلية. وتحث المفوضة السامية على اعتماد التدابير اللازمة لحمل المسؤولين الحكوميين في الجهاز التنفيذي على إبداء الاحترام الواجب للعمل الفردي والجماعي للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المنظمات النسائية ومجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات الكولومبية الأفريقية الأصل والزعماء النقابيون وغيرهم من القادة الاجتماعيين. ولهذا الغرض، تحث المفوضة السامية على تجريم سلوك المسؤولين الحكوميين الذين تهدد تصريحاً بحياة هؤلاء الناس أو سلامتهم أو أمنهم وعلى اتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة حياله.

١٣٣ - وتشجع المفوضة السامية الحكومة على اتخاذ تدابير خاصة وعاجلة لحماية مجتمعات السكان الأصليين المهددة بالانقراض وعلى امتثال قرارات المحكمة الدستورية، لا سيما القرار T-25 الصادر في عام ٢٠٠٤، بخصوص وقاية الأشخاص المشردين داخلياً وغيرهم من الجماعات المعرضة للخطر والاهتمام بهم. كما تدعى الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها وفقاً للمبادئ والقواعد الدولية.

١٣٤- وتحت المفوضة السامية الحكومة والكونغرس على تزويد مكتب الوكيل العام ومكتب أمين المظالم بالموارد اللازمة التي تمكنهما من التواجد في المناطق التي تضم نسبة مئوية عالية من السكان الأصليين والكولومبيين الأفريقيي الأصل والمشردين وفي المناطق التي لا تتواجد فيها هاتان المؤسستان حتى الآن. ولهذه الأغراض، تدعو المفوضة السامية الوكيل العام وأمين المظالم إلى تقديم خطة تواجههما الإقليمي الموسع في الموعد المطلوب خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥.

١٣٥- وتشجع المفوضة السامية الوكيل العام على أن يقوم، بالتنسيق مع وزارة الدفاع، بإجراء استعراض سنوي للملفات الاستخبارات العسكرية الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان وبمنظمتهم، بغية النظر في صحة وحياد المعلومات الواردة فيها وإزالة البيانات الخاطئة أو المغرضة.

١٣٦- وتشجع المفوضة السامية وزير الدفاع على توقيع اتفاق إطاري للتعاون مع مكتب المفوضية في كولومبيا، كيما يتسنى، على أساس دراسة مستقلة، مواصلة التقدم المحرز في مجال التدريب المتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والمقدم إلى جميع عناصر قوات الأمن على نحو شامل ومنهجي وعملياقي.

باء - النزاع المسلح الداخلي

١٣٧- تطالب المفوضة السامية قادة وأعضاء القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والقوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس، وغيرها من تنظيمات حرب العصابات والتنظيمات شبه العسكرية، باحترام حق جميع المدنيين في الحياة والسلامة الشخصية والحرية الفردية. وتحت هذه الجهات خصوصاً على الإحجام في كل الأوقات عن مهاجمة المدنيين وشن عمليات عشوائية، وعن ممارسات الاختطاف وتجنيد الأحداث والعنف الجنسي غير المقبولة، وعن الأعمال الإرهابية. ولذلك، تطالب المفوضة السامية أيضاً بأن يوجه الزعماء أوامر واضحة إلى جميع أعضاء مجموعاتهم وأن يفرضوا احترام قواعد القانون الإنساني.

١٣٨- وتطالب المفوضة السامية القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والقوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس، وغيرها من المجموعات المسلحة غير الشرعية، بإطلاق سراح جميع الرهائن على الفور وبلا شروط. كما تدعو هذه الجهات إلى الاعتراف، دون قيود، بالضمانات المكفولة في قواعد القانون الإنساني للأشخاص الآخرين المحرومين من حريتهم لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح الداخلي.

١٣٩- وتطالب المفوضة السامية بأن يفي أعضاء القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني بالتزاماتهم الدولية التي تحظر استخدام الألغام المضادة للأشخاص وتخزينها وإنتاجها ونقلها.

١٤٠- وتحت المفوضة السامية جميع المشاركين بصفة مباشرة في الأعمال العدائية على أن يراعوا تماماً المبادئ الإنسانية المتمثلة في التحديد والتمييز والتناسب وحماية المدنيين، وأن يضمنوا وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المعرضين للخطر.

١٤١- وتطلب المفوضة السامية إلى الحكومة النظر في إمكانية سحب تحفظها على نظام روما الأساسي، الذي لم تقبل بموجبه اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لفترة سبع سنوات فيما يتعلق بجرائم الحرب المرتكبة في كولومبيا.

١٤٢- وتطلب المفوضة السامية إلى جميع المجموعات المسلحة غير الشرعية أن تنفذ بصورة فعلية اتفاق وقف الأعمال العدائية في أقرب وقت ممكن، وإلى الحكومة أن ترد بالمثل. وتحت المفوضة السامية أيضاً على الإسراع إلى فتح حوار ومفاوضات بين الحكومة والجماعات المسلحة غير الشرعية، بغية تسوية النزاع المسلح الداخلي وتحقيق سلم دائم. وينبغي أن يولي هذا الحوار وهذه المفاوضات الأولوية منذ البداية للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وبخصوص المفاوضات، تحض المفوضة السامية الحكومة والكونغرس على القيام في أقرب وقت ممكن بوضع إطار قانوني يشمل آليات مناسبة تعترف بحق الضحايا في معرفة الحقيقة وفي العدالة والجبر وتكفل هذا الحق على نحو كامل. كما ينبغي أن يراعي الإطار القانوني على النحو الواجب حالة النساء والأقليات الإثنية.

جيم - سيادة القانون والإفلات من العقاب

١٤٣- تحت المفوضة السامية الحكومة والكونغرس على الوفاء على نحو كامل بالالتزامات المفروضة على كولومبيا بوصفها دولة طرفاً في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وفي نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والقانون الدولي للعمل. وتُشجع الدولة على التصديق على المعاهدات الدولية المتبقية ومباشرة التصديق الرسمي على ما أقرته منها. وتشجع الدولة على عدم إدخال تغييرات على اللوائح قد تتنافى وأحكام الصكوك الدولية أو قد تضعف الرقابة القضائية على الأعمال التي تقوم بها الدولة أو قد تحد من حق *tutela*.

١٤٤- وتشجع المفوضة السامية الحكومة والكونغرس والجهاز القضائي على العمل على وضع قواعد وآليات مناسبة لمعالجة مشكلة الإفلات من العقاب، مع تركيز خاص على نوع الجنس. كما تطالب المفوضة السامية المؤسسات التي تتكون منها اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وخروق القانون الإنساني الدولي بإحراز تقدم متسق ومطرّد بخصوص قضايا مختارة، من باب الأولوية، بما يفرضه الفصل فيها قضائياً.

١٤٥- وتحض المفوضة السامية النائب العام على تنفيذ نظام التطور الوظيفي فيما يتعلق بالمسؤولين والموظفين؛ والقيام في عام ٢٠٠٥ بتنفيذ التوصيات التي صيغت في تقييم وحدة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ وتعزيز التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لضمان فعالية وكفاءة برنامج النيابة العامة المتعلق بحماية الضحايا والشهود. كما تحت المفوضة السامية النائب العام على احترام وضمان استقلالية المدعين العامين.

١٤٦- وتحت المفوضة السامية وزير الدفاع والنائب العام على تطبيق المبادئ والقواعد الدولية التي تحكم مفهوم الضبط في حالة التلبس والتي تحظر، إلا في ظروف استثنائية، عمليات الاحتجاز والتفتيش دون أمر قضائي مسبق. كما تحثهما المفوضة السامية على ضمان احترام افتراض البراءة وضمانات المحاكمة العادلة، وعلى معاقبة المسؤولين الذين يخلون بهذه المبادئ.

١٤٧- وتحت المفوضة السامية وزير الدفاع على اللجوء إلى توقيف المسؤولين عن الخدمة الفعلية كإجراء وقائي، كما تحت المفوضة السامية الوزير على إصدار تعليمات تكفل عدم ادعاء مسؤولي نظام القضاء الجنائي العسكري الاختصاص في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان وخروق القانون الإنساني الدولي، وغير ذلك من الجرائم التي لا تمت بصلة إلى الخدمة العسكرية. وتحت المفوضة السامية أيضاً النائب العام على إصدار تعليمات واضحة ألا يترك المدعون العامون لنظام القضاء الجنائي العسكري الاختصاص في قضايا لا صلة لها بهذا الاختصاص. وتطلب المفوضة السامية إلى المجلس الأعلى للقضاء الفصل في النزاعات المتعلقة بالاختصاص وفقاً لأحكام القضاء الدستوري وللقواعد الدولية.

١٤٨- وتشجع المفوضة السامية الوكيل العام على توخي الحزم في ممارسة الصلاحيات التأديبية بخصوص التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان وخروق القانون الإنساني الدولي الجسيمة، بما فيها تلك التي تمس الأشخاص المحرومين من حريتهم. وتحت المفوضة السامية مكتب أمين المظالم على ممارسة رقابة دائمة في ما يتعلق بالسجون وأماكن الاحتجاز. وتطلب إلى مدير المؤسسة الوطنية للإصلاحات والسجون أن يكفل وصول محامي الدفاع إلى مراكز الاحتجاز. وتشجع وزارة الداخلية ووزارة العدل والمؤسسة الوطنية للإصلاحات والسجون على إدراج قواعد حقوق الإنسان على نحو فعال في لوائحها وممارستها وبرامجها التدريبية الخاصة بمسؤوليها، فضلاً عن تنفيذ توصيات مكتب المفوضية في إطار مشروع التعاون والمساعدة.

١٤٩- وتشجع المفوضة السامية النائب العام على ضمان أن تركز الوحدة الفرعية المكلفة بالتحقيق في الصلات القائمة بين المسؤولين الحكوميين والمجموعات المسلحة غير الشرعية والتابعة لوحدة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي عملها على تحري الصلات القائمة بين التنظيمات شبه العسكرية وعناصر قوات الأمن، والموظفين المدنيين، وغيرهم من الأفراد. كما تشجع المفوضة السامية هذه الوحدة التابعة للنيابة العامة على أن تدرج في تحقيقاتها، بالتنسيق مع وحدات أخرى، الجوانب الاقتصادية والمالية والقانونية لتلك الصلات. وتطلب المفوضة السامية إلى النائب العام أيضاً مراجعة هيكل المدعين العامين الملحق بقوات وهيئات الأمن.

١٥٠- وتطلب المفوضة السامية إلى الرئيس، بوصفه رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، اعتماد التدابير اللازمة لقطع كل الصلات بين المسؤولين الحكوميين وأعضاء التنظيمات شبه العسكرية، والقيام على نحو فعال بتفكيك هياكل التنظيمات شبه العسكرية.

دال - السياسات الاقتصادية والاجتماعية

١٥١- تحت المفوضة السامية الكونغرس والحكومة على تطبيق سياسة متسقة قائمة على إحصاءات حديثة مجمعة وفقاً للمنهجيات المعترف بها دولياً، على نحو يركز على نوع الجنس، بغية تقليل فجوة عدم المساواة ومعالجة الفقر المدقع وتخفيض معدلات الأمية والبطالة وضمان ممارسة فعالة للحق في الصحة والتعليم والسكن. وينبغي أن يكون التعليم الابتدائي مجانياً كما ينبغي ضمان حصول أقل القطاعات تمتعاً بالحماية على الخدمات الصحية وإعانات السكن.

هاء - ترويج ثقافة حقوق الإنسان

١٥٢- تشجع المفوضية السامية للحكومة ومنظمات المدافعين عن حقوق الإنسان على المضي في إرساء مننديات ثابتة للحوار على المستويين الوطني والإقليمي، بغية تعزيز الفهم والاحترام والنهوض بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أرجاء البلد.

١٥٣- وتطلب المفوضية السامية من الحكومة إدراج المواضيع العالقة المتصلة بتنفيذ توصياتها في مشروع خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما تحت المفوضية السامية على إنهاء مشروع خطة العمل في أجل أقصاه شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وعلى أن يكون هذا المشروع نتاج توافق آراء مع طائفة عريضة من فئات المجتمع وأن يركز تركيزاً شاملاً على نوع الجنس.

١٥٤- وتناشد المفوضية السامية مكتب أمين المظالم الاضطلاع بمهمة مراقبة تعزيز وممارسة ونشر حقوق الإنسان في كامل أنحاء البلد. كما تدعو المفوضية السامية وزير التعليم إلى إتمام ونشر الخطة الوطنية المتعلقة بالثقافة في مجال حقوق الإنسان والبدء بتنفيذها في أقرب وقت ممكن.

واو - خدمات المشورة والتعاون التقني التي يقدمها مكتب المفوضية في كولومبيا

١٥٥- تشجع المفوضية السامية على وضع نظام إحصائي عام يغطي على نحو مناسب انتهاكات حقوق الإنسان وخروق القانون الإنساني الدولي ويسهل تحليلها وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها. ولهذا الغرض تقترح المفوضية السامية مباشرة مشروع مشترك في عام ٢٠٠٥ بين مكتب نائب الرئيس ومكتب أمين المظالم ومكتب الوكيل العام ومكتب النائب العام ووزارة الدفاع والإدارة الوطنية للإحصاءات وغيرها من أجهزة الدولة، والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الأكاديمية، بالاعتماد على مساعدة ومشورة مكتب المفوضية في كولومبيا.

١٥٦- وتحت المفوضية السامية الدولة على تنفيذ التوصيات الدولية بصورة متسقة وفعالة، بما في ذلك التوصيات الواردة في هذا التقرير. وتطلب المفوضية السامية من نائب الرئيس والوزراء المعنيين والمفوض السامي المعني بالسلم وأجهزة حكومية أخرى أن تنسق فيما بينها، على نحو مناسب، الأعمال الهادفة إلى تنفيذ التوصيات. وتطلب المفوضية السامية نشر الجدول الزمني المنقح لتنفيذ التوصيات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥. وتدعو المفوضية السامية مختلف الأجهزة الحكومية إلى الاستفادة من مشورة مكتبها.

١٥٧- وتدعو المفوضية السامية فروع الدولة وأجهزتها ومنظمات المجتمع المدني إلى الاستفادة بالكامل من خدمات المشورة والتعاون التقني التي يوفرها مكتب المفوضية في كولومبيا. كما تدعو المجتمع الدولي، لا سيما مجموعة البلدان التي وقعت إعلان لندن الصادر في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣، إلى توفير الدعم المالي والتقني اللازم كيما يتسنى لشتى المؤسسات الحكومية وللتنظمات غير الحكومية وللمكتب المفوضية الإسهام على نحو فعال في تنفيذ التوصيات التي صاغتها المفوضية السامية.

الحواشي

- (١) أصدرت لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ تقريرها عن عملية التسريح في كولومبيا، في إطار الخدمات الاستشارية المقدمة إلى بعثة دعم عملية السلم في كولومبيا. وفي نفس التاريخ، أعرب مجلس الاتحاد الأوروبي عن دعمه لحكومة كولومبيا في بحثها عن حل متفاوض عليه للنزاع المسلح الداخلي ودعا إلى أن تعتمد كولومبيا في وقت مبكر إطاراً قانونياً شاملاً لعملية نزع سلاح المجموعات المسلحة غير الشرعية وتسريحها وإعادة إدماجها.
- (٢) انتهت المنازعات والمواجهات الداخلية التي تم الإبلاغ عنها خلال عام ٢٠٠٣ بين كتلة كاسيك نوتيبارا وكتلة مترو إلى اختفاء المجموعة الأخيرة وقتل زعيمها "القائد رودريغو" أو "دوبليسيرو"، في أيار/مايو ٢٠٠٤.
- (٣) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الإنذار المبكر والجنسانية: نظم المراسد والمعلومات في كولومبيا، الصفحة ١٩ (بالإنكليزية).
- (٤) زيدت ميزانية عام ٢٠٠٠ بنسبة ٩ في المائة عن السنة السابقة. وفي عام ٢٠٠٣، تم معالجة ٤٣٥ طلب حماية وسطياً كل شهر، بينما ارتفع المتوسط الشهري خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٤ إلى ٤٦٤ طلباً.
- (٥) انظر القرار رقم ٠٤٢٣٤ المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر والقرار رقم ٤٧٤٩ المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الصادرين عن مكتب النائب العام.
- (٦) Cf. General Controller of the Republic (Contraloría General de la República), Evaluation of the social policy 2003, March 2004, p. 43.
- (٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤، المرفق الأول.
- (٨) David de Ferranti, Guillermo E. Perry, Francisco H.G. Ferreira, Michael Walton, "Desigualdad en América Latina y el Caribe: ruptura con la historia?", Executive Summary, World Bank, 2003, p. 9.
- (٩) انظر الحاشية ١٩ أدناه.
- (١٠) وفقاً لآخر تقرير عن الحالة الإقليمية قدمته الإدارة الوطنية للإحصاءات وبنك الجمهورية، لا يتمكن ١٦ مليون شخص من الوصول إلى نظام الرعاية الصحية العامة.
- (١١) وفقاً لدراسة أجراها مركز الدراسات المتعلقة بالبناء والتنمية الحضرية الإقليمية، فقدت نسبة ٩ في المائة من الأسر حقوقها في ملكية منازلها في السنة الماضية. وفي عام ٢٠٠٤، انخفض بناء المنازل المدعومة بإعانات إلى مستويات دون مستويات عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من أن عدد المنازل المشيدة ازداد بصورة إجمالية بنسبة ١٣ في المائة، فقد تم الإبلاغ عن انخفاض بنسبة ٢,٥ في المائة في صرف الائتمانات لبناء المنازل المدعومة بإعانات.
- (١٢) انظر المرفق الرابع.
- (١٣) انظر التوصيات الواردة في نهاية هذا التقرير.
- (١٤) انظر الفصل باء من المرفق الثاني للاطلاع على أمثلة لحالات تقارير عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.
- (١٥) لا يعتبر المكتب البلاغات جديدة بالتصديق إلا بعد فحصها بدقة ومقارنتها بمصادر مختلفة، بما في ذلك ملاحظاته المباشرة.

(١٦) تقوم الاستنتاجات الواردة في التقرير الختامي لبعثة خاصة أجرتها الشرطة الوطنية دليلاً على هذه الحالة، وتفيد بأن "العدد الكبير من التحقيقات الداخلية بشأن الصلات مع هياكل إجرامية، لا سيما التنظيمات شبه العسكرية، أمر يبعث على القلق". وكان الهدف من هذه البعثة تحليل حالة المؤسسة وصياغة توصيات تمنع وتصحيح السلوك المخلل بالمعايير الأخلاقية.

(١٧) بالاستناد إلى هذه المعلومات، اقترح منزل أحد المدافعين عن حقوق الإنسان اقتحاماً عشوائياً، على غرار مقر منظمة غير حكومية في محافظة سانتاندير.

(١٨) إن تطبيق مفهوم التلبس على جرائم التمرد والتآمر الإجرامي - وهي جرائم تنسب إلى أشخاص يُفترض انتمائهم إلى العصابات أو الجماعات شبه العسكرية - يمكن أن تؤدي إلى إغفال القيام بتحقيقات قضائية مسبقة، وإلى اعتقال أشخاص موصومين دون أمر محكمة، إما بسبب أقوالهم أو آرائهم، أو لأنهم يعيشون في مناطق تسيطر عليها هذه الجماعات.

(١٩) "Informe Capturas Masivas Período 2003-2004"، مكتب الوكيل العام، محافظة بوغوتا، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤. انظر أيضاً تصريحات أمين المظالم التي يطلب فيها باستعراض عمليات الاحتجاز الجماعية؛ *El Tiempo*، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

(٢٠) يقول المستشار الرئاسي المعني بالمساواة والمرأة إنه لا وجود لتحقيقات في حالات العنف الجنسي في إطار النزاع المسلح. انظر المرفقين الثاني والثالث بشأن حالة المرأة والادعاءات ذات الصلة.

(٢١) تفوق حصة النساء (١٨ في المائة) حصة الرجال (١١ في المائة) في متوسط البطالة المسجل عام ٢٠٠٤ والبالغ ١٤ في المائة. واستمر تسجيل نسبة عالية من نقص العمالة (٣٣ في المائة)، وتؤثر هذه الظاهرة أيضاً على النساء (٢٣ في المائة) أكثر من الرجال (٢٦ في المائة). ولا يدفع اشتراكات نظام التقاعد سوى ١٥ في المائة من السكان البالغين سن العمل.

(٢٢) تفيد وزارة الحماية الاجتماعية بأن ٣٩ في المائة من السكان لا يتمتعون بالتأمين في إطار أي نظام من نظم الرعاية الصحية المكرسة وإن قرابة نصف غير المتمتعين بالتأمين ينتمون لأفقر الفئات. ويجب على هؤلاء الناس تغطية تكاليف رعايتهم الصحية من ماله الخاص أو اللجوء إلى شبكة المستشفيات العامة، التي يعجز معظمها عن الاهتمام بهم. و٣٢ في المائة من المتمتعين بالتأمين البالغة نسبتهم ٦١ في المائة مسجلون في نظام الاشتراكات، بينما يستفيد ٢٩ في المائة من التأمين في إطار نظام الرعاية الصحية المدعوم. وأعد هذا النظام لأفقر الفئات وللقطاع غير الرسمي من الاقتصاد. ويؤدي هذا النظام المزدوج إلى لا مساواة فيما يتصل بالحق في الصحة ومن حيث إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية ونوعيتها.

(٢٣) مكتب أمين المظالم، "La Tutela y el Derecho a la Salud, Causas de las Tutelas en Salud"، (الحماية والحق في الصحة، أسباب توفير الحماية في مجال الرعاية الصحية)، بوغوتا، آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(٢٤) Programa de Promoción de la Reforma Educativa en América Latina y el Caribe، (برنامج دعم الإصلاح التعليمي) Fundación Corona، *Informe de progreso educativo, Colombia, entre el avance y el retroceso*، ٢٠٠٣، الصفحة ٦.

(٢٥) تفيد وزارة التعليم بأن معدل الأمية الوطني لمن يفوق سنهم ١٤ سنة يبلغ ٧,٦ في المائة، بينما يفوق المعدل في بعض المحافظات المعدل الوطني بكثير (إذ يبلغ مثلاً، ٢٠,١ في المائة في تشوكو، و١٧ في المائة في سوكري؛ و١٦,٤ في المائة في غواخيرا؛ و١٤ في المائة في ماغديالينا). وتبين توقعات الوزارة لعام ٢٠٠٥ فيما يتصل بالاستثمار في النوعية تخفيضاً في مخصصات الميزانية بقرابة النصف.

(٢٦) انظر المرفق الثاني.

(٢٧) الأعمال الإرهابية هي الأفعال المشمولة بالحظر الوارد في المادة ٤ من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، بما في ذلك أعمال العنف أو التهديد بالعنف الرامية أساساً إلى بث الرعب في صفوف المدنيين. وتشكل هذه الأعمال الأخيرة شكلاً خاصاً من أشكال الإرهاب وهي محل حظر محدد في المادة ١٣ من الصك ذاته.

(٢٨) تشمل هذه الإحصاءات أيضاً عمليات الاختطاف التي ينفذها عامة المجرمين، فضلاً عن حالات يُجهل المسؤول عنها.

(٢٩) انظر المرفق الثاني.

(٣٠) انظر أمثلة حالات منسوبة إلى التنظيمات المسلحة في الباب جيم من المرفق الثاني، خروق القانون الإنساني الدولي. وانظر الباب باء من المرفق ذاته، انتهاكات حقوق الإنسان، للاطلاع على حالات تتعلق بمسؤولية الدولة عن فعل أو امتناع من جانب موظفين حكوميين في أعمال ارتكبتها تنظيمات شبه عسكرية.

(٣١) وردت أمثلة لهذه الخروق في تقارير بعثة منظمة الدول الأمريكية لدعم عملية السلام في كولومبيا؛ وفي جدول انتهاكات لوقف إطلاق النار قدمه المفوض السامي المعني بالسلم في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤، بالاستناد إلى تقارير لإدارة الأمن؛ وفي تقرير مكتب أمين المظالم المتعلق بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

(٣٢) تفيد أرقام رسمية قدمتها شبكة التضامن الاجتماعي بأن ٢٠٩١ شخصاً قد شُردوا من كساناري خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٤، مقارنة بعدد كلي بلغ ٢٤٩٠ شخصاً شُردوا في عام ٢٠٠٣. ويُقدر أن ٦٤٠ شخصاً قد فروا من محافظة مايي (كساناري) وحدها.

(٣٣) انظر المرفق الثاني.

(٣٤) انظر المرفق الثالث.

Annex I

ACTIVITIES OF THE OFFICE IN COLOMBIA OF THE UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

1. In 2004, the office in Colombia of the United Nations High Commissioner for Human Rights, in fulfilment of its mandate, carried out its duties of observation, consulting, technical cooperation and promotion and dissemination, for which it received financial support from the following countries.^a
2. Throughout 2004, the office has maintained a dialogue with the Government, with the national and regional authorities, diverse sectors of the society and the international community.

I. OBSERVATION

3. The office in Colombia of the United Nations High Commissioner for Human Rights, through its offices in Bogotá, Bucaramanga, Cali and Medellín, carries out its work of observation based on thematic and geographical priorities that enable it to analytically and systematically follow up on the situation of human rights and international humanitarian law in the country. Carrying out this activity facilitates identification of patterns and tendencies the analysis of which makes it possible to design its consulting work with the State and the civil society.
4. On 30 March 2004, the Bucaramanga branch office which covers an important region in the north-eastern part of Colombia was inaugurated. Since then, it has concentrated on consolidating its contacts with State authorities and institutions of the civil society, among other activities.
5. The opening of the Bucaramanga branch office marked the consolidation of efforts begun in January 2002 with the opening of the Cali and Medellín offices. This deployment enables the office to obtain first-hand information as quickly as possible and to better focus its cooperation with local counterparts. Through activities involving dialogue, the office also serves as a bridge between State entities and organizations of the civil society, while at the same time supporting and serving as a point of reference for efforts to design and implement regional public policies in human rights and humanitarian law.
6. The presence of the office in different regions of the country, in addition to strengthening relationships with the authorities and the civil society at the local and regional levels, contributes towards prevention and protection of vulnerable populations such as indigenous and Afro-Colombian communities, local organizations of human rights defenders, trade union activists and journalists, among others.
7. In 2004, 226 missions were carried out in the field and 1,211 complaints received, of which 827 were admitted as referring to conduct in violation of human rights and/or breaches of international humanitarian law.

II. ADVISORY SERVICES

8. The office continued its dialogue with the authorities, particularly with the Office of the Vice-President, various ministries, the Congress, the judicial branch and control organisms. Follow-up was made on the legislative agenda of the Congress, the national legal system was analysed and State policies in fields within its mandate were evaluated. The office provided advice to different State entities and organizations of the civil society in the application and interpretation of international instruments in the field of human rights and international humanitarian law.

9. The office participated in a number of meetings to analyse government policies and programmes and their conformity to international principles and rules. A series of analytical documents was prepared in this respect. Topics analysed included democracy, justice and impunity and the framework of the negotiations, the impact of demobilization, the rights of victims to truth, justice and reparations, the focus on gender in guaranteeing human rights, and the content of economic, social and cultural rights. At forums, workshops and seminars, knowledge of international instruments and mechanisms for protecting human rights was promoted along with the implementation of recommendations issued by international bodies, especially those formulated by the High Commissioner.

10. In March 2004, the office provided support for the visit to Colombia of the Special Rapporteur on the situation of human rights and fundamental freedoms of indigenous people. In order to increase the understanding of its mandate, a brochure entitled "Questions and answers about the rights of indigenous peoples" was drawn up. A brochure entitled "Questions and answers about freedom of opinion, expression and information" was also prepared.

11. The office, with the support of the United Nations Development Fund for Women, strengthened the inclusion of a gender perspective in the various areas of work and actively participated in the work of the round table on gender of the United Nations system in Colombia. It also facilitated workshops on developing gender indicators and basic tools to be included in the communication work in the field of gender and women's rights.

12. The office drew up a guide on how to observe and gather and analyse information regarding violations of the rights of women and children. In the context of diverse forums and meetings, it promoted the rights of women and mechanisms for protection and the importance of a gender focus in the realization of human rights.

III. COOPERATION AND TECHNICAL ASSISTANCE

13. Cooperation and technical assistance provided by the office continued to focus on providing support to action by the institutions of the Government to implement the recommendations formulated by the High Commissioner and accepted by Colombia as international commitments before the international community contained in the Statement of the Chairperson of the Commission on Human Rights at its sixtieth session.

14. During 2004, the office has maintained an ongoing dialogue with organizations of the civil society, which has occasionally led to identifying and jointly formulating projects.

15. In 2004, a number of important tools for the defence and protection of human rights and international humanitarian law were published within the framework of technical cooperation, namely: *the Manual for classification of conducts that violate human rights; the Practical guide for evidence in disciplinary investigations regarding violations of human rights and breaches of international humanitarian law; International law on human rights; Human rights protection for persons who have been deprived of their liberty, basic documents.*

A. National plan of action on human rights

16. Throughout the year, the office has held meetings with a team of the Presidential Programme for promotion, respect and guarantee of human rights in order to analyse the operational system for the adoption of the national plan of action on human rights and international humanitarian law. The work carried out by that team constitutes an important element for the drawing up of the plan of action, which requires consultation and agreement with broad sectors of the civil society. In December 2004, an agreement was signed between the office and the Office of the Vice-President for technical cooperation in this field.

B. National plan of action on training, respect and the practice of human rights in the educational system

17. The office provided technical support to the Inter-institutional Committee charged with drawing up the plan of action, presided by the Office of the Ombudsman and composed of representatives of the Office of the Vice-President, the Ministry of Education, an NGO representing the civil society and UNDP. The proposed methodology made it possible to identify priority areas for intervention, applicable strategies and time limits to achieve the objectives, while taking into account the specific cultural and sociological realities in the diverse regions of Colombia. The office took special care to ensure that the plan of action incorporated international recommendations, including those made by the Special Rapporteur on the right to education. During the last phase of the work, planning matrices were drawn up for the plan as a whole and for each of its strategies. As a result, indicators now exist to measure the levels of results and their respective sources for verification.

C. Institutional strengthening

1. The Attorney-General's Office

18. The project on institutional strengthening was begun following the signing of the letter of understanding with the Attorney-General in November 2003.

The career system for prosecutors

19. The office provided advice on the implementation of a career system for prosecutors and officials of the Attorney-General's Office. This implied analysing the draft basic statute of the Attorney-General's Office, together with existing regulations for the system of examinations, which were included in the observations. New regulations on the performance evaluation of prosecutors and officials of the Cuerpo Técnico de Investigaciones (CTI) (technical investigation unit) are currently being designed and developed.

20. Once the Attorney-General has approved the regulations relating to the system of examinations, conditions will have been created to begin implementing the career system. These regulations, together with specific profiles for each duty, regulations on performance evaluation, and the basic statute, will provide the Attorney-General's Office with the basic tools to appropriately respond to the challenges of the new accusatory system in accordance with international standards.

National Unit on Human Rights and International Humanitarian Law

21. A diagnosis of the work of this unit was begun in August 2004 and is being carried out jointly with the Vice-President's Programme for the Fight against Impunity.

22. Interviews, surveys and analysis of documents are undertaken in order to gather the most complete information possible. Based on this information, an assessment will be submitted to the Attorney-General's Office in February 2005 with short-term, medium-term and long-term recommendations aimed at the institutional strengthening of the National Unit on Human Rights and International Humanitarian Law.

2. Interinstitutional project on the human rights situation of persons who have been deprived of their liberty

23. Faced with the grave situation in Colombia's prisons, the project aims to encourage the different national institutions to address the ongoing crisis situation in the penitentiary system in a programmatic and coherent fashion.

24. The project is designed and placed within a logical framework of implementation and administration by objectives, thereby seeking to influence the design and evaluation of public policies in the field of prisons. During the year, continuous follow-up was made on the project, including a mission for external monitoring.

25. Within this framework, the office collaborated with the Ministry of the Interior and Justice, INPEC, the Ombudsman's Office and the Procurator-General's Office. It also encouraged the participation of other government sectors such as health care, and of organizations of the civil society, in the search for alternatives aimed at solving the critical situation.

26. In the implementation of the project, the office obtained the formal commitment of the administration of INPEC to implement a series of recommendations concerning the general operation of the prison system, and specific recommendations relating to the operation of six centres located in each of the Institute's regional branches. These recommendations would contribute to guaranteeing the humane treatment of persons deprived of their liberty. The office also presented an educational programme that foresees the development of a specific curriculum in the field of human rights and the integration of this subject into all of the courses given at the National Penitentiary School. It is hoped that the programme will be institutionalized and implemented in accordance with the approved proposal.

27. With respect to organs of control, the project focused on strengthening the programmatic capacity of response of the Ombudsman's Office and the Procurator-General's Office in the context of a situation that increasingly demands their attention, both as concerns individual cases and general situations.

28. Support provided by the office has contributed to the process of defining and establishing technical guidelines for follow-up, within the Ombudsman's Office, on international obligations of the State in the field of the protection of and guarantees for the rights of persons deprived of their liberty. This initiative will facilitate the implementation of an information system to systematically evaluate the functioning of the country's prisons. A training course for officials of the institution responsible for penitentiary issues has now been concluded.

29. The support provided to the Procurator-General's Office has allowed for the adoption and starting up of a plan of action to introduce standardized and systematized verification procedures for the preventive control of the respect for the rights of persons deprived of their liberty and of a system to inform the authorities and the public about its results. Concrete outcomes have been the structuring and strategic definition of its intervention in prison affairs, and information provided to the authorities and the public on the results of its verification, including on various aspects of prisons, such as overcrowding, the use of solitary confinement, administrative benefits, and the right to health care in prison.

D. Training in human rights and international humanitarian law

30. Human rights training is an essential element of the strategy to address the critical human rights situation in Colombia. In 2004, the office continued to encourage the institutionalization of human rights training in State institutions and in other sectors.

31. Training of government employees. In order to strengthen institutional capacity, several courses were given aimed at setting up networks of trainers or enlarging existing ones. Two courses for 29 judges and magistrates were held with the Rodrigo Lara Bonilla school for legal professionals to enlarge the network of human rights trainers within the judicial branch. Thirty-eight employees of the Military Criminal Justice School completed the training and now are to form a network of institutional trainers. Thirty-six employees of the Colombian Family Welfare Institute were trained to create a similar network.

32. Following the cooperation agreement signed in 2003 with the School for Judges and Prosecutors of Antioquia, two courses on human rights and international humanitarian law were organized for 57 prosecutors and judicial employees in that department. The office gave a basic course on human rights and international humanitarian law at the Office of the President for 25 members of the First Lady's security personnel.

33. Two courses for 40 officials were carried out with the Ombudsman's Office on the use of the manual for the classification of conducts in violation of human rights and international humanitarian law, published in May 2004 within the framework of the project for cooperation and technical assistance signed between the office and the Ombudsman's Office. The initiative seeks to provide those receiving and processing complaints at the Ombudsman's Office with an instrument to enable them to classify the complaints in accordance with national and international parameters on human rights and humanitarian law.

34. Training municipal ombudsmen. At the time of the finalization of this report, the training programme for municipal ombudsmen, after three years of existence, had achieved its goal of training 1,800 municipal ombudsmen chosen during the two legal periods^b in human rights and international humanitarian law. This activity has allowed to strengthen the commitment, identity and sense of belonging of these officials to the Ministerio Público. Strategies for training and strengthening of the Ministerio Público have underpinned the basic role of the Ministry in consolidating respect for the rule of law. Therefore, the Procurator-General has expressed his desire to begin a discussion on the transformation of the role of municipal ombudsmen.

35. The project made it possible to observe the diverse territorial entities and to use experiences in formulating development plans that would include components for human rights and international humanitarian law, subject to agreement on the part of the municipal ombudsmen.

36. The project has contributed to strengthening the Institute for Studies of the Public Affairs Ministry as the preferred forum for future training of municipal ombudsmen in the field of human rights and international humanitarian law. To continue in this direction is tantamount to contributing towards the sustainability of a process that has generated positive results. The Procurator-General's Office and the Ombudsman's Office should use the Institute to implement the recommendation of the High Commissioner by integrating the municipal ombudsmen into their activities and programmes in the field of protection and promotion of those rights.

37. Civil society and the Church. In implementing the project entitled "Training in the perspective of rights for the pastoral agents of the Diocese of Florencia and the Vicarage of San Vicente del Caguán-Puerto Leguizamo", a process has been carried out to train trainers among priests, nuns, and missionary and lay agents in Caquetá, one of the departments most affected by the armed internal conflict. Two courses were given in Florencia and one in San Vicente del Caguán, with a participation of almost 100 people. It is hoped that in 2005 these ecclesiastical districts will provide support for their networks of trainers so that they may replicate their knowledge and reinforce the Colombian Catholic Church's ability to take on the defence and promotion of human rights.

38. Two activities for basic training in human rights were carried out with NGOs benefiting from the projects entitled Assisting Communities Together (ACT), one in Cali and the other in Medellín.

E. Activities with the United Nations system

39. The office encouraged and took the lead in the implementation of action 2, the inter-agency plan of action for the integration of the human rights dimension following the Secretary-General's second reform report (A/57/387 and Corr.1). A follow-up group was set up in Colombia, composed of the heads of agency^c in order to follow up and supervise implementation of the work plan proposed by the technical team consisting of delegates of the agencies that are part of the follow-up group.

40. The technical team has been meeting every month since September 2004, with a work plan and a methodology to ensure the gradual integration of the human rights dimension in the policies, programmes, projects and activities of the United Nations system by the end of 2006.

41. As part of this programme, the office carried out four basic courses on human rights for employees of the system, given in Bogotá, Cali and Medellín, with a participation of 110 employees.

42. *Humanitarian Action Plan for 2005.* The office has provided support to the preparation of the plan of action by formulating observations of a technical nature to clarify the components to be included in the plan as well as lines of action related to its objectives. It also assisted in the process of selecting proposals submitted within that framework; and the 140 proposals that were submitted have qualified and 22 have been given a high priority.

IV. INFORMATION, PROMOTION AND DISSEMINATION

43. As concerns publications by the office, it is worth mentioning 20,000 copies in Spanish and 1,000 in English of the 2004 Recommendations for Colombia, 5,000 copies of the report on the human rights situation in Colombia in 2003 and 20,000 handbooks on the Universal Declaration of Human Rights, adapted for children. Ten thousand copies of the 2005 calendar were also printed for distribution throughout the country. The total number of copies of publications disseminated by the office throughout the country reached 80,000.

44. In 2004, the office participated in a number of promotion and dissemination activities (seminars, forums, workshops and conferences), and was present at the Bogotá Book Fair, where all of its publications were for sale to the general public.

45. Within the framework of its work with the communications media, the office organized 10 workshops with journalists and 2 additional ones with the media directors of the United Nations system, the latter for promoting women's rights. Twenty-two papers and 46 press releases were issued and 10 press conferences held as of November. One thousand articles on the work of the office appeared in the national press, along with 350 in the international press, 400 items on the radio and 270 on television. The office gave approximately 32 interviews to the mass media. The office's web page had received 141,153 visits as of 3 December. Advice was also provided to diverse indigenous peoples' organizations on how to handle communications and human rights.

46. Within the framework of International Human Rights Day on 10 December, a free concert was given, entitled "Voices that sing for our rights", with 20,000 people in attendance. The concert was televised nationally and carried out within the framework of an agreement signed with the office of the Mayor of Bogotá and Radio y Televisión de Colombia.

47. The office worked with the Newell Sanford Colombia Company, an organization that donated 6,000 coloured pencils for workshops to promote human rights carried out in public and private schools in Bogotá. Approximately 740 packages of coloured pencils were delivered for workshops in other cities of the country.

48. In carrying out the agreement for technical cooperation signed with Radio Nederland Training Centre^d the office, through its radio programme “*Naciones Unidas Manos Amigas*” (“United Nations Friendly Hands”), distributed four CDs containing children’s stories about human rights. This programme was disseminated among 184 community radio stations and is broadcast by 300 of them throughout the country.

49. The office, in a joint endeavour with the Fundación Dos Mundos and the Villegas Editores Company, prepared a book of photographs containing images of the human rights situation in Colombia. The photographs were selected from those participating in the photojournalism contest in Colombia entitled “Images and Realities” carried out in 2003 by the Fundación Dos Mundos.

Notes

^a Belgium, Canada, Denmark, Finland, Germany, Hungary, Ireland, Italy, Luxembourg, Morocco, the Netherlands, New Zealand, Norway, Pakistan, South Africa, Spain, Sweden, Switzerland, the United Kingdom, the United States, and the European Commission.

^b 2001-2003 and the period begun in 2004.

^c UNHCR, ECLAC, OHCHR, IOM, UNAIDS, WHO/PAHO, WFP, UNDP, UNODC, UNFPA, UNICEF, UNIFEM.

^d See *Annual Report 2003*, annex IV, para. 33.

Annex II

REPRESENTATIVE CASES OF VIOLATIONS OF HUMAN RIGHTS AND BREACHES OF INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW

Introduction

1. The principal violations and breaches that the Office in Colombia of the High Commissioner received reports of during 2004, including identified modalities, attribution of responsibility and the most affected groups, are listed here. They are paradigmatic cases that the Office has exhaustively examined in accordance with its mandate and working methods.

I. HUMAN RIGHTS

Civil and political rights

Right to life

2. This right was affected by a marked number of extrajudicial executions, both individual and collective, directly attributed to members of the security forces. They include the execution of one person and attempted execution of three others in June, in the municipality of Bolívar (Valle), and a homicide in Puerto Guzmán (Putumayo) attributed to members of the battalion of peasant soldiers attached to the army's Fortaleza Platoon No. 5.

3. Reports were received regarding executions of civilians attributed to army personnel and which were subsequently presented as guerrillas killed in combat. This occurred specifically with members of the army's fourth brigade in Medellín, where alterations of the crime scene were also reported, as well as in the Oriente Antioqueño. The massacre of four peasants, which took place between 31 December 2003 and 1 January 2004, in Granada, and other executions in the La Cruz neighbourhood of Medellín in September, including that of an adult and a minor (both ex militia members who were police informants), are representative of this phenomenon. This also occurred in other regions of the country. For example, in March, in Puracé (Cauca), extrajudicial executions of minors were reported that were attributed to members of counter-guerrilla battalion No. 37, Macheteros del Cauca. An individual execution by members of the army's Alfonso Manosalva Flórez battalion in March in Quibdó (Chocó) was reported in which it was alleged that a firearm had been planted on the victim's body.

4. In another notorious case, the Office recorded the allegation of the massacre of three trade unionists by members of the army in August, in Saravena, Arauca. The authorities hastily supported the version of army personnel referring to deaths in combat. Judicial and disciplinary investigations pointed to the existence of extrajudicial executions. Responsibility is also attributed to the army in the deaths of seven members of the police and four civilians in Guaitarrilla, Nariño, in March, as well as those of five civilians in Cajamarca (Tolima), in April.

5. Indigenous communities were particularly affected. The Office reported the extrajudicial execution of a member of the Kankuamo tribe, whose community is the subject of precautionary measures on the part of the Inter-American Commission on Human Rights (CIDH), attributed to army personnel attached to the La Popa Battalion in March, in Atánquez (Cesar). The Office also received reports of the massacres of Wuayuu indigenous people in April and of Wiwas in January and April, by paramilitaries in La Guajira, in which members of the army were alleged to be responsible by omission.

6. Executions and massacres carried out by paramilitaries, in which well-founded information was received indicating responsibility on the part of the State, continued to be recorded. Allegations were

made regarding the omission or connivance on the part of local authorities in the execution in April of a political leader and human rights defender, a beneficiary of the Ministry of the Interior's programme for protection, along with his bodyguard, by members of the AUC, in Cúcuta (Norte de Santander). Other reports linked responsibility to members of the Vargas 21 battalion for complicity in the execution of a minor in January, as well as the execution in February of a woman human rights defender and president of the community action board of the village of Puerto Esperanza, along with her son. These events took place in El Castillo and were attributed to paramilitaries of the Centauros Bloc in Meta. In the latter case, the presence of members of the army among the paramilitaries carrying out the action was reported.

7. This year, State responsibility for failure to act, and even connivance, with respect to homicides perpetrated by paramilitaries in the Comuna 13 of Medellín (Antioquia) continued to be observed, in spite of strong military and police control. Omission on the part of the authorities was denounced in the homicide of the community leader and ex-member of the Asociación Mujeres de la Independencia (AMI) in October, in that same locality.

8. Reports were received of connivance following joint actions by members of the Security Forces in the massacre of six coca field workers, in May, in San Luis, Oriente Antioqueño. According to the information received, army personnel carried out the action and the paramilitaries obstructed access by the authorities to remove the bodies according to judicial procedures. The massacre of four persons, in February, was jointly attributed to members of Bajes artillery battalion and paramilitaries of the old Cacique Nutibara Bloc, in Granada, Antioquia. Another allegation is related to the massacre in February of four persons by members of the army's fourth brigade, in Medellín (Antioquia). The victims had been threatened by paramilitaries in the Bajo Cauca Antioqueño. In this last case, allegations were also made regarding manipulation of evidence by army personnel.

9. The Office recorded an increase in allegations of extrajudicial executions in which civilian victims had been killed by paramilitaries and subsequently presented by the army as guerrillas or paramilitaries killed in combat, such as in the extrajudicial executions in March of a member of the Kankuamo tribe, in Valledupar (Cesar), and of two minors, one from the Wiwa tribe, in February in San Juan de Cesar (Guajira). The victims had been detained at paramilitary roadblocks by the Northern Bloc of the ACCU, and subsequently presented by the army as paramilitaries killed in combat.

Right to personal integrity

10. Reports were received of violations of the right to personal integrity resulting from acts of torture and cruel, inhumane or degrading treatment, as well as due to the excessive use of force by members of the security forces and other security employees.

11. The Office received reports of torture and cruel, inhumane or degrading treatment of members of the Embera Wounaan community of Gengadó and Guijaradó, in Río Quito (Chocó) in March, attributed to soldiers of the Alfonso Manosalva battalion of the army's Fourth Brigade. Allegations were also made regarding the torture of a person in September who had been arbitrarily detained in the Comuna 13 in Medellín (Antioquia) by members of the military of the Pedro Nel Ospina Engineers Battalion No. 4, attached to the same brigade.

12. Cases were reported of extrajudicial executions in which the cadavers showed signs of torture, such as those of two minors, in June, in Cali (Valle), attributed to members of the National Police. However, there was persistent under-reporting of torture in the forensic reports carried out on the cadavers of the victims. There was also under-reporting of rapes.

13. Persons in jails or penitentiaries were also affected by these violations. The Procurator-General's Office investigated the responsibility of employees of INPEC for torture in Valledupar (Cesar),

Barranquilla (Atlántico) and La Dorada (Caldas). Cruel, inhuman or degrading treatments were also reported against inmates of the prison in San Isidro (Cauca). The INPEC is investigating more than 80 reports of this kind of treatment.

14. Reports were received regarding the use of excessive force on the part of members of the security forces, such as actions attributed to the Escuadrón Móvil Antidisturbios (Mobile Anti-riot Squadron) during a public demonstration against the FTA in Cartagena (Bolívar), which produced many wounded, including seven journalists, as well as during a peaceful demonstration by the population against the “toll” in May, on the Bello - Hatillo highway (Antioquia). The Office received reports of excessive use of force attributed to the National Police in operations in Cali (Valle) against members of a civil association, including beneficiaries of precautionary measures by the CIDH (Inter-American Court of Human Rights), and against demonstrators belonging to social organizations and trade unions, during the May Day march.

Right to individual liberty and personal security

15. This right was affected by forced disappearances and illegal or arbitrary detentions. Most of the forced disappearances were attributed to paramilitary groups. In some cases, investigations are being carried out regarding responsibility of government employees, especially of the army. It should be noted that forced disappearance is very under-reported. Allegations were made regarding complicity by soldiers attached to the army's Fourth Brigade in the disappearances of two persons in October 2003. The victims had been tortured by members of the army and, after their disappearance, were found in March 2004 by members of the Technical Investigation Corps of the Attorney-General's Office (CTI), in a common grave chopped into pieces, supposedly executed by paramilitaries. The Procurator-General's Office investigated responsibility on the part of the State, attributed to members of the army, and to a lesser extent of the National Police, in reports of forced disappearances, particularly in the departments of Antioquia, Tolima, Bolívar, Caquetá, Cesar, Magdalena, Guaviare and Atlántico.

16. The Office in Colombia received information regarding massive detentions, with or without court orders, based for the most part on weak declarations or indications provided by informants or demobilized persons, as well as on intelligence reports. Representative examples are the detentions of 32 people by members of the National Police and the Attorney-General's Office in February in Chaparral (Tolima), and those of 24 persons by employees of the DAS, the Attorney-General's Office and the army in Corinto (Cauca), in June. The same bases gave rise to individual arrests affecting human rights defenders and leaders. These include the detention in June of a defender by members of the SIJIN in Barranquilla (Atlántico), who was subsequently freed, and the detention, without a court order, of a member of the Asociación de Negros Unidos (Association of United Blacks) of the Yurumanguí River, by the Marine Corps, in August, in Buenaventura (Valle).

17. In various cases, the actions by the Attorney-General's Office were questioned for having supported those procedures by providing blank arrest warrants or warrants drawn up a posteriori. In the detention in Santa Rosa (Cauca) of 24 persons, 5 women and 19 men, by members of the High Mountain Battalion No. 4, the DAS, the Attorney-General's Office and the CTI, denunciation was made that the Attorney-General's Office had arrived with a blank arrest warrant which it then proceeded to fill in based on the statements of a hooded informant. The stigmatization caused by arbitrary arrests, in which the victims are also exhibited to the media as belonging to illegal armed groups, put their lives at risk. A case in point was that of Professor Alfredo Correa de Andreis, executed in September, in Barranquilla (Atlántico). The victim had been arrested in June and accused of the crime of rebellion based on information provided by a person reintegrated into society. His execution took place 15 days after he was freed due to the lack of evidence against him.

Right to due process

18. Reports continue to be received of violations of due process resulting from the lack of respect for the independence and impartiality of the justice system for procedural guarantees and for the principle of the presumption of innocence.

19. Various cases were reported involving irregularities arising from tampering with evidence and witnesses attributed to employees of the Attorney-General's Office and to members of the DAS and the army. The use of testimony by persons falsely claiming to be demobilized and by cloned witnesses were attributed to members of the DAS and the Attorney-General's Office in the investigation of human rights defender Amaury Padilla, arrested in December 2003 in Cartagena (Bolívar) and subsequently freed in June 2004. Another case in point is that of Rina Bolaño, a bacteriologist kidnapped by the FARC-EP and the victim of a rape by a commander of that armed group in August 2003, who was accused of rebellion by the presumed perpetrator of the rape who had subsequently been reintegrated into society. Allegations were made that members of DAS had tampered with testimony against her with complicity on the part of the prosecutor, information which was contained in the decision revoking her arraignment and freeing her. In August 2004, the investigation against her was terminated, however the trial for the crimes initially committed against her made no headway. In another case, the Procurator-General's Office determined that members of the army and employees of the Attorney-General's Office had tampered with the crime scene in the case of the extrajudicial executions of seven members of the police and of the Gaula (special police anti-kidnapping unit) and of four civilians by members of the army in Guaitarilla (Nariño) in March.

20. Obstruction of justice, along with violation of judicial independence and autonomy, was reported in cases in which several prosecutors were relieved of their duties by the Attorney-General, invoking his discretionary powers. It was alleged that, in some of these cases, the findings of the prosecutors' investigations had led to their being fired. In addition, violations of the rights to honour, reputation and dignity as well as the presumption of innocence were observed when it was stated that these decisions were based on the policy of the Attorney-General's Office to purge corrupt officials, without the benefit of judicial or disciplinary investigations. This occurred, for example, in the cases of prosecutor Alvaro Bayona and prosecutors Omaira Gómez and Aidee López in Bogotá in April.

21. Judicial independence was violated following the taking over by the military criminal justice system of cases of grave human rights violations and breaches of international humanitarian law. In several of these cases, specifically those related to allegations of homicides of protected persons, the Attorney-General's Office itself remitted the investigations to military jurisdiction. Examples of this include the trials in the case of Guaitarilla, mentioned above, and in other executions and homicides, such as those of a woman in July in the Comuna 13 of Medellín (Antioquia) and another in March of a person in Quibdo (Chocó) attributed to members of the army. A similar allegation was made in connection with a homicide in June in Bolívar (Valle), attributed to members of the Police, and another in February in Cali (Valle) attributed to a soldier from the air base. It must be pointed out that jurisdictional conflicts arose in other cases, such as in Cajamarca, where the killing of five civilians is attributed to army personnel. The Higher Council of the Judiciary decided in a second opinion to reverse its previous decision and sent the investigation to the ordinary justice system.

Right to freedom of movement and residence

22. The principal violations of this right are forced displacements in which responsibility is attributed to the security forces for direct action or by omission or connivance in operations by illegal armed groups, particularly paramilitaries. Several of these examples also constitute breaches of international humanitarian law and are reported in the corresponding chapter.

Right to privacy and inviolability of the home

23. This right was affected by the carrying out of illegal or arbitrary raids and searches with court orders based on flimsy legal foundations, generally under the heading of so-called voluntary raids or searches which are carried out in spite of the lack of a court order on the ground that the persons to whom these actions are aimed have supposedly given their consent. Examples of the latter were reports received regarding several raids in Puerto Leguizamo (Putumayo) carried out in early 2004 by members of the Security Forces and employees of the Procurator-General's Office and the Attorney-General's Office. Reports were also received of a raid carried out by the Attorney-General's Office and the Gula, at a farm belonging to the parents of a human rights defender in May in Aratoca (Santander). In addition, reports were received concerning an illegal raid by employees of the DAS and the Attorney-General's Office in the home of a female human rights defender, a leader of the CREDHOS and of the Fundación Mujer y Futuro, in October, in Bucaramanga (Santander).

Right to freedom of opinion and expression

24. Violations were reported of the right to freedom of expression and information through attempted extrajudicial executions, threats, arbitrary detentions, and the excessive use of force against journalists. The Office recorded reports of threats against two journalists at La Opinión newspaper in May, attributed to employees of the DIJIN and a colonel from the National Police, in Cúcuta (Norte de Santander). One of the journalists had to leave the country. Another case was recorded in June in Puerto Asís (Putumayo), involving the arbitrary arrest of two journalists without a court order and without informing them of the reasons for their detentions, by members of the Navy and the army, who had already seized and inspected all of their journalistic materials, which were returned to them before they were freed.

25. Paramilitaries participated in carrying out certain actions, and well-founded information was received demonstrating responsibility of the State, whether by omission or connivance. An example of omission was denounced in relation to threats against a journalist, a beneficiary of the Ministry of the Interior's Programme for Protection, and which were attributed to paramilitaries. The threats were linked to the journalist's work on SINTRAEMCALI (union) in February in Cali (Valle). Complicity was denounced between public servants and paramilitary groups in threats made against three journalists in June due to their coverage of the arrest of the local mayor accused of links to paramilitary groups. The journalists subsequently received information about plans to kill them. Responsibility was attributed to paramilitaries working in complicity with local municipal authorities.

26. Freedom of expression and information was also affected by threats against journalists at *Semana* magazine in Bogotá in October, after the weekly published excerpts from recordings of conversations between the High Commissioner for Peace and paramilitary leaders who were negotiating with the Government at Santa Fe de Ralito. Allegations were also made regarding violations of freedom of opinion and expression carried out against the musical group Los Pasajeros. The musicians were detained by the judicial police and accused by the prosecutor working with the Elite Anti-terrorist Group, using intelligence reports based on statements by informants and former members of illegal groups reintegrated into society. They were freed in December. The members of the group were apparently persecuted for their activities at protests and trade union demonstrations. It was reported that the commander of the Metropolitan Police of Medellín declared that their songs were a clear apology for subversion.

II. INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW

Homicides and threats against protected persons

27. Civilians continued to be the victims of individual and collective homicides by members of the illegal armed groups. Reports were received of several massacres perpetrated by members of the FARC-

EP in Antioquia, including the killing of three men in April, and the murders of seven peasants, in July, both in San Carlos, and of five peasants in Cocorná in May. Collective homicides against people working with illegal crops and attributed to the FARC-EP were also reported, such as that of 34 peasants in June and another of 9 peasants in August, both in Tibú (Norte de Santander). The killing of a community leader in February in Tulúa (Valle) was reported.

28. The collective homicide of three Wiwa indigenous persons, in January in San Juan del Cesar (Guajira), was attributed to paramilitary groups. This occurrence also led to the forced displacement of 800 members of that community. The collective homicide of 4 persons in March in San Luis (Antioquia), was also denounced, as well as that of 11 others in May in villages of the municipality of Tame (Arauca). There was also a massacre of 11 people, including a pregnant woman and 2 children, in October in Candelaria (Valle). Paramilitary incursions were reported in which individual and collective homicides were denounced, such as those that occurred in Quinchía (Risaralda) in July, taking the lives of 13 people, and in various villages of the Valle del Guamuez (Putumayo), between 15 and 16 August, in which at least 12 people died.

29. Reports continued to be received of selective homicides attributed to guerrilla and paramilitary groups. The killings in June of the private secretary of the mayor of San Vicente del Caguan (Caqueta) and his wife were attributed to the FARC-EP, along with the homicides of the mayor and a city councilman in the municipality of Rivera (Huila), and of a community leader in June in Valledupar (Cesar). The collective homicide of four returnees in September in San Carlos was also reported, as well as that of a schoolteacher in Tame (Arauca) in April. The paramilitary groups were alleged to be responsible for the homicides of a woman schoolteacher and an ex-city council member in October and November in Fortul (Arauca); of a community leader in the Comuna 13 of Medellín (Antioquia) in October; and a teacher in San Calixto (Norte de Santander) in November.

30. Various homicides of members of indigenous communities were reported, some of whom had been the subject of precautionary measures by the Inter-American Commission on Human Rights (CIDH). The FARC-EP were alleged to be responsible for the homicides of a member of the tribal council at the San Lorenzo reservation in July in Riosucio (Caldas); of a leader of the Guambiano tribe in February in Silvia (Cauca); and of a 70-year-old Arhuaco Mamo, or tribal elder, in November in the Sierra Nevada de Santa Marta (Magdalena). The homicides of two members of the Embera Chamís tribe were attributed to the Central Bolívar Bloc of the AUC (paramilitaries), in Riosucio (Caldas) in August, along with the murder of a Kankuamo indigenous leader, by members of the Northern Bloc of the ACCU, in August in Valledupar (Cesar), and the homicide of a member of the Pijao tribe, by members of the Tolima Bloc in Coyaima (Tolima) in August.

31. There were reports of homicides attributed to members of the security forces. These included homicides committed by members of artillery battalion No. 4, attached to the army's Fourth Brigade in Granada (Antioquia) in June, and the killings of two women by members of Anti-Guerrilla Battalion No. 37 in March 2004 in Puracé (Cauca).

32. The Office received information on threats made against populations in order to impede their movement in certain regions of the country, thereby leaving communities blockaded and under siege. The prohibition on entry by certain persons into the Chalán - Colosó - Ovejas zone on the outskirts of Morroa (Sucre) was attributed to the FARC-EP. Similar situations were reported on the Carmen de Bolívar - El Salado (Bolívar) route, where the guerrilla group had issued an order prohibiting travel on the road, as well as on the Carare River in Landázuri (Santander), where they prohibited river transport in April. Members of the National Police were alleged to have threatened people transporting food to the community stores in certain villages of the Medio Atrato Antioqueño in April, impeding their freedom of movement and intensifying that region's humanitarian crisis. The Office received information regarding threats attributed

to members of paramilitary groups acting in complicity with members of the army and with transporters of food between San Juan del Cesar (Guajira) and the Wiwa/Kogui indigenous reservation in April.

Attacks against the civil population and indiscriminate attacks

33. The illegal armed groups continued to violate the humanitarian principles of limitation, distinction and proportionality and failed to respect the immunity of the civilian population, through deliberate and indiscriminate attacks, attributed specifically to the FARC-EP. This group continued indiscriminate use of explosive devices. Information was also received on the use of gas cylinders launched against the civilian population in San Miguel (Putumayo) and in various municipalities in Nariño, gravely wounding civilians and causing material damage to homes. The launching of a grenade and shots fired against civilians gathered in a public place was also reported in January in Anza (Antioquia), causing the deaths of two civilians and wounding seven others. Reports were also made of an attack by the AUC against a house inhabited by civilians, resulting in the death of a seven-year-old boy and the wounding of two women, in Anorí (Antioquia) in September.

34. Indiscriminate attacks were reported, including one attributed jointly to the FARC-EP and the ELN against the police station and the neighbouring houses in Cumbitara, la Llanada, Ricaurte and los Andes (Nariño), in February, killing one civilian and wounding four others.

35. Reports were made that during military operations carried out by mobile brigade No. 9 in San Vicente del Caguán (Caquetá) in April, apparently against the FARC-EP, the army members fired at civilians who had taken refuge near their home in order to protect themselves, gravely wounding a child who subsequently died because she was impeding in seeking medical attention. Bombardments on the part of the Colombian Air Force against the Awa indigenous reservation in Ricaurte (Nariño) in February were also denounced. These bombardments caused the displacement of 200 indigenous people. Also, the Procurator-General's Office is investigating indiscriminate bombardments and machine-gunning of inhabited villages that were attributed to the security forces in the departments of Bolívar, Cauca, Tolima and Caquetá.

Acts of terrorism

36. The guerrilla groups, especially the FARC-EP, continued to commit acts of terrorism. The explosion of a bomb at a discotheque in Apartadó (Antioquia) in May, which caused the deaths of 7 civilians, including a girl, and wounded 22 others, was reported, along with the detonation of an explosive device within a vehicle, causing the deaths of 2 persons and wounding 12, in May, in San Carlos (Antioquia). The Office also received reports regarding the explosion of a car bomb in May in Tame (Arauca), killing 2 civilians including a boy, and wounding 47, as well as that of another car bomb in the eastern part of Cali in June. These actions were attributed to the FARC-EP.

Torture and other attacks on personal dignity

37. Torture of people who were later found dead, attributed to members of the FARC-EP, were reported, such as the case of five people who had been taken hostage and whose bodies were subsequently found bearing signs of torture in Corinto (Cauca), in January. A similar situation was reported in the case of peasants who were the victims of homicide and who had been previously tortured, in January in Pensilvania (Caldas).

38. Reports of torture that were attributed to the paramilitaries in the Tayrona Park (Magdalena), in August, against a person who was also castrated and whose throat had been slit. There were allegations of tortures during paramilitary incursions in the villages of Flor Amarillo, Piñalito and Cravo Charco, in Tame (Arauca), in May, where several of the victims had been killed after being tortured with electric

shocks, and tortures committed against members of the Wayu tribe during an incursion into Bahía Portete, Uribia (Guajira). Acts of torture were alleged in regions under guerrilla control, in which the civilian population was stigmatized and accused by the paramilitaries of collaboration with the guerrillas. It was reported that members of Mobile Brigade No. 8 had tortured two peasants during counter-insurgency operations carried out in April in Cunday (Tolima). It was also reported that the soldiers had initially passed themselves off as guerrilla members.

Hostage-taking

39. Hostage-taking continues to be a practice mainly used by the guerrilla groups and, to a lesser extent, by the paramilitaries. Reports of hostage-taking received by the Office include that of five university students and a woman professor, attributed to the FARC-EP, in September in Frontino (Antioquia), and of four peace indigenous authorities, including the Municipal Mayor, and his driver, attributed to the FARC-EP, in August in Toribío (Cauca). That same group is also accused of taking a boy and a girl hostage in October in Orito (Putumayo), as well as four civilians in Neiva (Huila) in February. The ELN is accused of taking 12 hostages in May in Quibdo (Chocó), and of taking hostage the bishop of Yopal, in July in Paya (Boyacá).

40. The Office received information on cases of hostage-taking attributed to members of paramilitary groups, such as that involving five Embera Katíos, in May, and that of an Embera Katío Governor in May, both in Tierralta (Córdoba). Denunciation was also made of the abduction of former senator José E. Gnecco, in June, on the Santa Marta-Riohacha highway by the AUC under the command of Jorge 40.

41. The FARC-EP were blamed for the killing of a 15-year-old girl whom they had taken hostage as well as the killing of another hostage, the brother of the Minister of Education, in July.

Forced displacement

42. Cases of forced displacement, both individual and collective, continued to occur in 2004 that were attributed to the illegal armed groups. The FARC-EP were accused of several massive displacements in the municipalities of San Francisco, in March and October, in San Carlos, in July and September, and in Cocorná in July. Displacements were also reported in Samaná (Caldas), in April and in Riosucio (Chocó), which were attributed to the same guerrilla group.

43. The paramilitaries were blamed for massive displacements in several communities living on the Opogadó and Bojayá rivers (Chocó), in March and in Hacarí (Norte de Santander), in February, among others.

44. Combats between guerrilla and paramilitary groups generated massive displacements in San Juan (Chocó), in July, and in Maguy Payán (Nariño), May. Cases of displacement were also recorded resulting from combat between the security forces and the illegal armed groups, such as those occurring between May and June in Cartagena del Chairá (Caquetá), and in Ricaurte (Nariño), in February.

Children as victims of the armed conflict

45. Boys and girls continued to be the victims of homicides, threats, indiscriminate attacks, hostage-taking (Putumayo), forced displacement, and acts of terrorism (Arauca), among others.

46. According to the Ombudsman's Office, denunciations were made of 10 homicides of boys and girls of the Wayu tribe, 5 of whom had been burned alive. The Ombudsman's Office reported that a girl was raped by members of the paramilitary groups in the community of Walilparture, Dibulla (Guajira).

This Office received information of the torture of a boy accused of theft by the paramilitaries in April in Landázuri (Santander).

47. Cases persist of boys and girls injured by anti-personnel mines. For example, in July, a boy was wounded by the explosion of a mine in Samaná (Caldas), four boys were wounded after accidentally activating a mine, in September in Argelia (Antioquia), and three Embera Katío boys were wounded by anti-personnel mines between April and June, in the Quebrada Cañaveral reservation at Puerto Libertador (Córdoba). These devices had apparently been planted by the FARC-EP.

48. Cases continued to occur of forced recruitment, such as that of 27 boys, attributed to the Centauros Bloc of the AUC, in February in Bogotá, another of a 12-year-old boy, attributed to paramilitaries, in July, in Apartadó (Antioquia), and a third of 11 boys by members of the old Cacique Nutibara Bloc of the AUC, in August, in the Comuna 13 of Medellín (Antioquia).

49. Information has also been received regarding the use of children as informants or in intelligence operations, including demobilized minors, in violation of Directive 13 of 2004, issued by the Procurator-General.

Women victims of the armed conflict

50. The rights of women and girls continued to be affected by the armed conflict. Reports were received of threats against them for merely having relatives or loved ones who were members of the opposing armed group. Peasant, indigenous and Afro-Colombian women continue to be those most affected by this situation, especially those who are organized in groups, displaced, returned from displacement, or confined. In May, for example, a member of the Kankuama tribe was killed in Guatapurí (Cesar). The victim had been executed by the FARC-EP because she had cooked and washed clothing for members of the army. Reports were also made of the massacre of four women, one of whom was pregnant, attributed to the FARC-EP, in October in Colosó (Sucre). The motive had supposedly been the women's personal relationships with members of the security forces.

51. The Office recorded an increase in reports received of rapes and other forms of sexual violence attributed to armed groups participating in the hostilities. Denunciation was made of sexual slavery of women imposed by the FARC-EP in Tolima, Risaralda and Quindío. Also reported were the rape of a woman and her two daughters by paramilitaries belonging to the Central Bolívar Bloc, in Risaralda, the rape of two Wayuu indigenous girls in Dibulla (Guajira), as well as sexual slavery imposed by members of the paramilitaries in Casanare. The rapes of two girls, attributed to members of the army's Fourth Brigade, were denounced as having occurred in July in Sonsón (Antioquia), as well as forced nudity and the attempted rape of two women members of the Embera Wounaan tribe by soldiers of the Alfonso Manosalva Florez battalion in March in Chocó. Allegations were also made to the effect that two 14-year-old girls had been made pregnant by soldiers of the High Mountain Battalion, due to their proximity to, and occasional occupation of, the local school in Pichindé, Cali (Valle).

52. Women and their organizations have been the victims of threats, tortures and disappearances for opposing the social and political control exercised by the illegal armed groups, particularly the paramilitaries. Reports were made of threats and tortures inflicted upon a woman journalist belonging to the Organización Femenina Popular (Popular Feminine Organization or OFP), whose hair had been cut and whose feet had been burned with hot water by the paramilitaries in Barrancabermeja (Santander) in June. Other organizations that have been threatened include the Casa de la Mujer in Bogotá, the Liga de Mujeres Desplazadas de Bolívar in Cartagena and ANMUCIC in different regions of the country. Some of the latter organization's leaders have had to flee to other parts of the country, while others have been forced into exile.

Attacks against medical units

53. The illegal armed groups, especially the FARC-EP, continue to carry out attacks on members of medical units. The Office received information that members of the FARC-EP took seven members of a health brigade hostage for two days in August when they were carrying out a day of vaccinations at the Flor Amarillo community (Arauca). Reports were made of the homicide in July, in Dibulla (Guajira), of a member of the Kogui tribe, who was a nurse's aide at the Gonawinda health clinic and was in a meeting with members of the Taninaka community, and of the theft of a municipal boat used for vaccinations, in August, in Puerto Asís (Putumayo). Reports were made of obstruction on the part of members of the army, of the medical unit at Pance (Valle) when they were detained at a military checkpoint in May.

Use of anti-personnel mines

54. The illegal armed groups persisted in using anti-personnel mines. It was reported that the FARC-EP planted anti-personnel mines in March in San Francisco (Antioquia) and in the municipality of Cocorná (Antioquia), where two peasants and a soldier were wounded. It was discovered that the mines had been planted near a school. The Office recorded the death of one person from the detonation of a mine, in April, in Murindó (Chocó), as well as the deaths of various members of the army due to the use of these devices in Orito (Putumayo). Boys and girls are among the principal victims of mines.

Annex III

SITUATION OF ESPECIALLY VULNERABLE GROUPS

Human rights defenders, trade unionists and other social leaders

1. During 2004, the vulnerable situation of human rights defenders was affected by the threats of illegal armed groups, in particular by paramilitaries. In addition, certain public statements by high-level Government officials^a questioning the legitimacy of the work of their organizations, further worsened their situation. State policy in respect to the legitimacy of their work has not been coherent. The Government continued to promote measures for protection, through the protection programme of the Ministry of the Interior and intensified dialogues with human rights organizations over the last months of the year. At the same time, the statements and attitudes of a number of officials have gone against presidential and ministerial directives to benefit human rights defenders and trade unionists.^b This contributed towards polarization and elevated risk factors affecting their situation.

2. Homicides, threats and harassments against human rights defenders and trade unionists were recorded. The great majority of these were attributed to members of paramilitary groups but also to members of the FARC-EP. Over the first nine months of 2004, the Government recorded the killings of 27 trade unionists, while the Central Unitaria de Trabajadores (United Union of Workers, CUT) reported 50 killed. More than 50 per cent of the victims were teachers.

3. The Office also received reports of cases in which human rights defenders and trade unionists were the victims of arbitrary detentions, arbitrary or illegal searches, violations of due process, and attacks on freedom of assembly and peaceful protest, attributed to functionaries of the Attorney-General's Office and the Security Forces. Criminal trials of human rights defenders for alleged crimes against the constitutional regime and public security based on weak evidence, such as intelligence reports, and exposed them to death threats. This has led to human rights defenders and trade unionists practicing self-censorship and limiting their own activities, thereby reducing their opportunities for exercising their freedom of opinion, a trend already perceptible last year.

4. Opposition by women and their organizations to social and political control by the illegal armed groups has given rise to attacks on their lives, displacements and exile of their leaders. This situation affects women's organizational processes and participation in forums for peace and democracy. The organizations most affected continue to be the Organización Femenina Popular (OFP), Asociación Nacional de Mujeres Campesinas e Indígenas de Colombia (ANMUCIC), and the Liga de Mujeres Desplazadas de Bolívar.

Communities at risk

5. The risk factors particularly affected communities threatened with attacks or displacements, and communities that are already displaced, blockaded or under siege. While the total number of displaced persons continued to rise, due to the accumulation of internally displaced persons from previous years who have been unable to resolve their situation, the downward trend in the number of new forced displacements continued, although this situation seemed to be reverting during the latter half of the year.^c This reduction could be attributed to factors such as the changing dynamics of the armed conflict, the impact of the security policy, the policy on returns, the existence of communities blockaded by the illegal armed groups, and the negotiations with the paramilitaries. In certain zones of the country, an increase in displacement resulting from confrontations between participants in the hostilities was recorded, such as in the departments of Putumayo and Caquetá.

6. The budget of the Social Solidarity Network increased considerably and significant efforts were made in terms of providing emergency humanitarian aid and strengthening its units for attention and orientation. Little progress was made, however, in providing durable and sustainable solutions, especially as regards the policy on return promoted by the Government. The dismantling of preferential policies for assistance was noted, with the Government choosing to create a general category of the vulnerable population to be attended to within the context of social policy. The Constitutional Court, in addition to questioning the State's response, emphasized the needs of women heads of households, minors and the elderly. No State actions were registered aimed at adequately dealing with domestic and sexual violence or questions relating to sexual and reproductive health among the displaced population. Fifty-two per cent of displaced women report having suffered some type of physical abuse and 36 per cent report having been forced to have sexual relations with unknown persons.^d

Indigenous and Afro-Colombian communities

7. The internal armed conflict continued to threaten the country's ethnic and cultural diversity. The general downward trend in indicators of certain forms of violence was not reflected in the situation of indigenous and Afro-Colombian communities. There was an increase in confrontations in a number of territories belonging to the ethnic groups. The Office recorded reports of bombardments, homicides, forced recruitments, confinements, food blockades, and the forcing of civilians to serve as guides. The impunity of these acts continues to present a challenge to the administration of justice. The communities most affected were those in the Sierra Nevada de Santa Marta (SNSM), the coffee-growing region, the Chocó area, and in zones in which the Plan Patriota^e is being carried out. Following his visit to Colombia in early 2004, the Special Rapporteur on human rights and basic liberties of indigenous people, states that *"at least 12 small indigenous peoples in the Amazon are in danger of extinction due to the effects of diverse processes ... the most vulnerable include the Awa, Kofán, Siona, Páez, Coreguaje, Carijona, Guayabero, Muinane-Bora, Pastos, Embera and Witoto peoples in the departments of Putumayo, Caquetá and Guaviare"*.

8. Homicides, threats and hostage-taking of indigenous traditional leaders and politicians by the AUC and the FARC-EP are particularly noteworthy. Homicides attributed to members of the Security Forces were also recorded,^f along with mass and arbitrary arrests of leaders of ethnic groups, as well as various cases of links between members of the Security Forces and paramilitary groups in the Sierra Nevada de Santa Marta. The communities most affected by selective homicides by the paramilitary groups were the Embera Chamí (Caldas), Wayuu (La Guajira), Wiwa (SNSM/La Guajira), and Kankuama (Cesar). Those most affected by killings by the FARC-EP were the Embera Chamí (Caldas), Kankuamas (Cesar), Koguis (SNSM) and Guambiana (Cauca) communities. Hostage-taking by the AUC and the FARC-EP has mainly affected the Embera Katios, Paeces and Awas. Attacks by the illegal armed groups on medical missions affected access to health care and attention for the indigenous peoples.

9. Fumigation continued to be carried out in indigenous territories in the Sierra Nevada de Santa Marta, Norte de Santander, Guaviare and Caquetá. The Special Rapporteur on the situation of human rights and basic liberties of the indigenous peoples *"gathered testimony on abuses and violations of human rights, specifically of indigenous women,"* including physical and sexual violence by armed elements, as well as intra-community and domestic violence by members of their communities.

10. Afro-Colombian communities are the victims of exclusion and discrimination. Their marginalization manifests itself in a high level of extreme poverty (76 per cent), high rates of unemployment (42 per cent), illiteracy three times the average rate, and infant mortality almost four times what it is for other groups.^g Although collective title to their territories has been successfully transferred to the Afro-Colombian communities, the armed conflict and the presence of illegal armed elements impede their effective exercise of property rights with regard to their territories.

Children

11. A large part of the child population continued to be victim of the armed internal conflict. Thousands of boys and girls form part of the ranks of the illegal armed groups and participate in the hostilities. Children are also affected by hostage-taking, displacements, anti-personnel mines, and the consequences of breaches of humanitarian law committed against their families and communities.

12. A significant number of boys and girls are also the victims of violations of their rights to life, integrity and liberty, due to abandonment, abuse, sexual exploitation and exploitation at work, physical mistreatment and domestic violence. Also, nearly 20 out of every 100 Colombian girls and boys lack birth certificates, making it difficult for the State to provide the protection it owes them. A great many children are also affected by the situation of poverty and inequality, which deprives them of opportunities for developing their personalities, manifested in low levels of access, availability, quality and sustainability regarding the rights to food, health and education. The Ministry of Education reports that 50 per cent of the nearly 1 million boys and girls who work do not attend school.^h

Women

13. The rights of women and girls continue to be violated by sexist stereotypes and different forms of discriminationⁱ violence and exclusion. In spite of the adoption of certain policies on their behalf, social, political and economic inequalities continue to impede the exercise of their rights under conditions of equality with men. In the labour market, salary differences between men and women persist, and the unemployment rate continues to be higher for women.^j Women's share of publicly elected positions continues to be insufficient.^k Regarding leadership posts in the public sector, while 42 per cent of public servants are women, this proportion does not hold true for leadership posts, in which their share is less than 15 per cent.^l

14. Women and girls continue to be gravely affected by the different forms of domestic and sexual violence. According to the Institute of Forensic Medicine, sexual violence against women and girls has increased by 23 per cent as compared to the previous year. In 2004, a larger number of cases of sexual violence (rape, sexual slavery, forced nudity) by guerrillas and paramilitary groups, as well as members of the Armed Forces, were reported.

15. The security of women and girls has been aggravated by the presence of the different armed groups in daily life and as a result of the social control exercised over their lives in the public and private spheres. This particularly holds true for peasant, indigenous and Afro-Colombian women, and especially those who are organized, displaced, returnees or confined. Women and girls have been the victims of threats and attacks on their lives, personal integrity and individual liberty merely for being relatives of, or having relationships with, a member of the armed factions, as well as for obstructing forced recruitment of their sons and daughters, particularly by the FARC-EP and the paramilitaries. Women and girls are the principal victims of trafficking in people.

16. The lack of a comprehensive and differentiated policy for prevention, protection and assistance for women and girls who are victims of the armed conflict, especially women and girls who are displaced, demobilized, or reintegrated into society, is an additional aggravating factor in their situation. The judicial system continues to be ineffective in addressing cases of gender violence. Sexist stereotyping persist in providing attention in cases of domestic and sexual violence, along with a lack of experience in gender affairs on the part of judicial officials. This situation tends to discourage the reporting of cases and increases the lack of confidence in the justice system therefore leading to increased impunity.

Journalists and opinion-makers

17. The Office received complaints from various journalists and social communicators who reported that they carry out their work in a climate of indirect censorship, intimidation and obstruction to accurate information. It was reported that, over the first 10 months of 2004, 2 journalists were the victims of homicides, 32 of threats, of whom 4 had to leave the country, 4 were victims of the excessive use of force by members of the Security Forces, and 8 were obstructed in terms of freedom of the press resulting from actions by State agents. The majority of threats were attributed to paramilitary groups, followed by unknown sources, and finally the FARC-EP. In addition, impunity continued in cases of threats against journalists. These events have contributed, in various regions, to a situation of self-censorship that has existed for several years, along with the uncritical use of official sources, the provision of inaccurate information, and violation of the right to information. The Special Rapporteur for the promotion, protection and protection of freedom of expression and opinion, in his visit to Colombia in February, pointed out the difficult atmosphere for journalists in fully exercising their profession, and emphasized the concentration of ownership of the media, and the non-acceptance of trade unions within the sector.

18. Certain journalists informed the Office that they had been pressured and intimidated by members of the Security Forces so that they would publish only favourable statistics or "battle reports," and alleged that they had received threats after having published a version other than that provided by the authorities.^m As a result of such threats, three journalists had to shut down their news services or modify their reporting style.

Hostages, disappeared persons and their families

19. The practice of hostage-taking by the illegal armed groups has subjected men, women, girls and boys to the illegal loss of freedom and inhumane treatment. Seventy-three per cent of the victims recorded over the first nine months of 2004 were male and 27 per cent female. Twenty-one per cent of these abductions involved minors. This situation occurred in 29 of 32 departments in the country, principally in Antioquia, Bogotá, Meta and Cauca. These hostages are in addition to those who remain in captivity and have not been freed by their captors, thereby increasing the number of families living in uncertainty. The same situation occurs with the families of disappeared persons, with the aggravating factor of under-reporting and the invisible nature of this grave phenomenon. Particular emphasis should be made to the situation of women who are required to act as heads of households and the particular vulnerability of women, girls and boys held hostage. The armed groups committing these war crimes have clear responsibilities for these hostages.

20. The State has responsibilities in terms of assistance and support for the families as well as in seeking appropriate mechanisms to free the hostages without putting their lives at risk.ⁿ The State mechanism of the Urgent Search Commission for disappeared persons constitutes a tool that should continue to be strengthened.

Others

21. The illegal armed groups persist in attacking officials such as mayors and former mayors, assassinations of which increased in 2004. Municipal councilmen have been the victims of homicides, threats, displacements and hostage-taking, although at lower rates than those previously recorded. Various members of the Unión Patriótica and the Communist Party continued to be subject to homicides, attacks, threats and grave risks, in addition to their political rights being affected. In 2004, an increase was recorded in the number of homicides of members of these groups, who are the beneficiaries of protective measures on the part of the Programme of the Ministry of the Interior. Judicial officials, along with victims, witnesses and others taking part in criminal and disciplinary procedures, have been affected in terms of their security, particularly by the violent acts of the illegal armed groups. In 2004, homicides,

attempted homicides and threats were reported against prosecutors, procurators, judges, investigators, and other judicial officials. Doctors constituted another vulnerable group who suffered from arbitrary arrests, threats and other attacks, particularly those practicing in areas of influence of the illegal armed groups. The latter also victimized business people through extortions and hostage-taking.

22. The internal armed conflict reinforced gender discrimination, homophobia and heterosexism. Reports were made of attacks by the illegal armed groups, through physical or psychological abuse or social cleansing, against persons because of their sexual orientation. Such persons were also frequently the victims of abuses and discrimination by the authorities. Allegations were received against members of the National Police in Medellín, Bucaramanga and Santa Marta. The Constitutional Court took action on behalf of the right to equality and other fundamental rights, emphasizing that a person's sexual orientation constitutes an element that defines their identity and a fundamental component of individual autonomy.^o Nonetheless, there is a lack of appropriate policies for guaranteeing the rights of lesbians, gays, bisexuals and transsexuals, as well as explicit legislative initiatives to provide criminal and disciplinary sanctions for discrimination against people based on their sexual orientation.

Notes

^a These include the President of Colombia.

^b Presidential Directive No. 07 of September 1999 and Directive No. 9 of the Ministry of Defence of July 2003.

^c See the following table:

	Social Solidarity Network			CODHES		
Year	Semester I	Semester II	Total	Semester I	Semester II	Total
2002	230 444	181 450	411 894	203 681	208 872	412 553
2003	128 848	84 849	213 697	119 690	87 917	207 607
2004	72 072	42 901 (to September)	114 973	130 346	75 158 (to September)	205 504

For the SSN, the only forcibly displaced persons are those who have registered as such in the Sole Registry of the Displaced Population. Displaced personas may register within a year of having presented the situation. By the end of the first semester of 2005, the SSN will have the consolidated information corresponding to the first semester of 2004. For its part, CODHES uses the registry of the SSN together with other sources, such as the press, the ICRC's assistance records, information provided by the Catholic Church etc. With this, it produces an estimate for a determined period.

^d National Policy on Sexual and Reproductive Health. Document of the Ministry of Social Protection, page 20, paragraph 1, 2003.

^e Various indigenous and Afro-Colombian communities that were affected were the subject of cautionary or provisional measures on the part of the Inter-American Human Rights Court.

^f Memo on indigenous people from the Ministry of Defence.

^g Report of the Special Rapporteur on Racism concerning his mission to Colombia in September 2003. E/CN.4/2004/18/Add.3, paragraph 34.

^h The Ministry only reports on child labourers between the ages of 12 and 7 in the urban zone and 10 and 17 in the rural zone.

ⁱ Report of the Colombian State on implementation of the Beijing platform (1995), May 2004, page 11.

^j DANE (National Department of Statistics), Ongoing Survey of Families, October 2004. In September, female unemployment was at 17 per cent whereas unemployment among males was 10 per cent.

^k For the period 2004-2007, 2 women governors were elected out of a total of 32. Just 7.6 per cent of municipal mayors were women.

^l Mujeres constructoras de Paz y Desarrollo (Women Builders of Peace and Development), Presidential Councillor for women's equality, pages 51 and 52, Bogotá, 2003.

^m See annex II.

ⁿ See press release of the office in Colombia.

^o Sentence T-301-04.

Annex IV

NOTE ON STATISTICS

1. Statistical indicators are a powerful tool for the protection of human rights and international humanitarian law. They can be used as an instrument to formulate better policies; supervise progress made; determine undesired effects of laws, policies and practices; determine which actors are influencing the enjoyment of rights and make clear whether or not they are fulfilling their obligations; give prior warning of possible violations and enable preventive measures to be taken; strengthen the social consensus regarding difficult decisions that must be made in the context of limited resources; and throw light on questions that have been ignored or kept quiet.
2. Colombia lacks a statistical system that adequately covers the reality with regard to human rights violations and breaches of international humanitarian law.
3. Current official statistics on violations of human rights and breaches of international humanitarian law suffer from systematic and accidental errors. This could be, among other things, the result of a deficient definition of the indicators, which are not in accordance with international instruments, and the use of a less than appropriate methodology in gathering data.
4. The brief observations that follow are aimed at motivating the establishment in Colombia of a system of official statistics that would adequately collect data on violations of human rights and breaches of international humanitarian law. This would make it possible to have better elements for formulating and putting into practice comprehensive public policies in this field.
5. Regarding human rights, the Office has observed that the official statistics of the executive branch are limited and, with few exceptions, do not include relevant indicators regarding violations to neither civil and political rights, nor to economic, social and cultural rights.
6. For example, they do not record forced disappearances, extrajudicial executions, torture and cruel, inhuman or degrading treatment, arbitrary arrests, rapes and violations of due process in accordance with established international standards. The situation is the same regarding statistics on homicides, which do not adequately differentiate as to whether the perpetrator was an agent of the State or a private individual acting with the consent or acquiescence of the State.
7. An example of the above are the statistics on torture, recorded by the Center for Criminological Investigations (CIC) of the Central Office of the Judicial Police, for the period from 1993 to 30 September 2004. These show that, between 1993 and 2001, there was a yearly average of 1,230 cases of torture at the national level. From 2002 to September of 2004, the recorded number falls to an average of six cases per year. In 2004, the Office recorded 20 cases of events that could be classified, under international norms, as torture or cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. According to the internal regulations of the National Police, torture is committed by private individuals having no link to the State. According to international law on human rights, torture and cruel, inhuman or degrading treatment or punishment can be perpetrated by government employees or private individuals who act with the acquiescence or tolerance of government employees.
8. Another example refers to forced disappearances. The Center for Criminological Investigations of the Police does not record any cases of forced disappearances, despite the fact that this conduct has been classified as a crime in the Criminal Code currently in force. According to Colombian legislation, perpetrators of this crime can be both government employees as well as private individuals who act without any links to government employees. However, according to international law on human rights, forced disappearance can only be committed by government employees or private individuals who act

with the acquiescence or tolerance of government employees. It is possible that cases of forced disappearance are being incorrectly included under the statistical heading of kidnappings. According to information supplied by the International Committee of the Red Cross in Colombia (ICRC), more than 200 cases could to date be classified as forced disappearances.

9. Statistics kept by the army incorrectly record acts of terrorism, massacres, the use of unconventional arms, kidnapping, the use of children in warfare, and attacks on protected properties carried out by illegal armed groups as “violations of human rights by illegal groups”. It should be noted that these conducts are breaches of international humanitarian law and are only considered violations of human rights when carried out by government employees or private individuals acting under their orders or with their complicity.

10. In 2004, the Office recorded a large number of reports of cases of people who were executed by the paramilitaries and later presented by the authorities as having been killed in combat. The lack of an independent and impartial investigation into these allegations tends to generate a statistical distortion, because these homicides are included as part of the operational achievements of the security forces.

11. The statistics of the Observatory of the Presidential Program on Human Rights and International Humanitarian Law, based on diverse sources, use definitions that are incompatible with international instruments on human rights. Thus, for example, the extrajudicial execution of three trade union leaders, which occurred on 5 August 2004 and was attributed to members of the military forces, was not considered to be a grave violation of the trade unionists’ human rights. The Ministry for Social Protection does not consider these deaths as “linked to trade union activities,” because they are “in the course of a criminal investigation aimed at determining the circumstances of the manner and place in which these events occurred”. Using this criterion, no human rights violation could be classified as such as long as no court sentence has been handed down.

12. The Observatory records homicides, threats and kidnappings of journalists by illegal armed groups, but does not include cases of the excessive use of force or other attacks on freedom of expression attributed to members of the security forces. In 2004, the Office recorded 40 cases of incidents that could be classified, under international norms, as violations of freedom of expression and opinion.

13. Statistics kept by the Ombudsman’s Office, in contrast, show a higher degree of precision and are more relevant in relation to human rights and international humanitarian law. However, they do not appear to be taken into account in the statistics of the executive branch.

14. Regarding breaches of international humanitarian law, there are more official statistics, but the majority of them refer to conduct attributed to members of the illegal armed groups. There are few statistics on conduct attributed to agents of the State.

15. As of August 2004, the Observatory recorded nine homicides of indigenous persons attributed to members of the military forces. However, the indicators up until September of 2004, available on their web page, do not include government employees among those presumed responsible for homicides of indigenous persons.

16. Official statistics on breaches of international humanitarian law also contain holes and gaps. On the one hand, they do not include breaches committed by agents of the State, as may be seen in the data of the Observatory of the Presidential Program on Human Rights and International Humanitarian Law. On the other hand, the majority of these breaches are attributed to unknown perpetrators. The statistics are also subject to evident under-reporting. In 2004, the Office has recorded 248 cases that could be classified, under international norms, as breaches of international humanitarian law. Of this total, 57 cases would be attributable to members of the security forces.

17. Official statistics also reveal imprecision and distortions. One example of this is the parameter of “common homicide” used by the Criminal Investigations Center of the National Police and by the Observatory of the Office of the Vice-President. This denomination includes all types of violent death, with the exception of those arising from traffic accidents. Nor is the parameter precise regarding the ethnic origin of the victim, the status of the perpetrator (State agent or private individual), or the circumstances in which the breach took place.

18. Another example of lack of precision in official statistics is the use of the term “acts of terrorism”. The Observatory, in agreement with the Ministry of Defence, understands acts of terrorism as *“events in which explosive artifacts are indiscriminately used, attacking the lives and properties of noncombatants”*. According to a resolution adopted by the United Nations, acts of terrorism are understood as, *“criminal acts for political purposes conceived or planned in order to provoke a state of terror among the general population, a group of persons or determined individuals and which are unjustifiable under all circumstances, whatever the political, philosophical, ideological, racial, ethnic, religious or any other type of considerations used in order to justify them”*.^a

19. One example of the statistical contradictions is the discrepancy between different sources. Thus the Presidential Program for Human Rights and International Humanitarian Law records 1 or 14 cases of attacks on the civilian population, according to the source of information. If the source is the Ministry of Defence, it reflects a 75 per cent decrease in attacks on civilian populations. If the information comes from bulletins issued by the DAS, it shows a 180 per cent increase.

20. Finally, the lack of disaggregated statistics hinders the understanding of the impact of violations and breaches on specific social sectors of society. For example, the Social Solidarity Network, because it lacks disaggregated statistics regarding forced displacement of indigenous persons and Afro-Colombians, as well as of women, is not able to accurately determine the situation of the most vulnerable communities and populations.

Note

^a See the United Nations Declaration on measures to eliminate international terrorism, annexed to General Assembly Resolution 49/60, document A/RES/49/60 (17 February 1995), article 3.
